



قوله  
صالح الله  
بجود القروية

f



دار إحياء الكتب العربية

# أحكام الموارِيث

في الشريعة الإسلامية  
على مذاهب الأئمة الأربعة

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

الطبعة الثانية

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

مطبعة دار إحياء الكتب العربية  
دار إحياء الكتب العربية  
عيسى البابي الحلبي وشركاه



مكتبة المتحف البريطاني

كتاب

تاريخ

الدين في



مكة

مكي محمد بن عبد الله

تاريخ مكة

7321 A - 7321 B

مكتبة المتحف البريطاني  
مكة  
مكة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله ، وصحبه ، وأجمعين .

هذا كتاب في أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية : يَتَّبِعُ فيه مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء هذه الأمة بياناً وافياً ، وعُيِّنَتْ عناية خاصة بالنص على ما أجمعوا عليه ، والاستدلال لما اختلفوا فيه من أمهات المسائل ، وتَوَخَّيْتُ فيه سهولة العبارة ووضوح المقيد ، وأكثر من ذكر المثل وشرحها عند ما أُجِدُّ في ذلك شيئاً من تقرب الأمر على القارى ، وتيسير الفهم ، وتبديد الطريق أمامه .

وهو - بعد ذلك كله - كتاب جامع لأشتات المسائل على وجه أدنى إلى رغبات هذا العصر في موضوع قلَّ مَنْ لا يحفل به ونادر مَنْ لا يحتاج إليه .

ولا أزعجني أني حثت بما لم تستطِعه الأوائل ؛ فهذه دعوى قلما تستقيم لمن يدعيها ، وحسبي من الفخار أن أكون قد قرَّبت به بعيداً ، وقصصت به شادراً ، وفقدت أبدأ ، ثم حسبي أن أكون قد أطلعتُ نامة البلاد العربية على شيء من تراث آبائهم قد كان لقي في ضخام الكتب شذراً في طویل الأبحاث فصيرته لهم سهلاً المتناول قريب الجَنَى ،

وإن كان في هذا العمل من فضلٍ فإنما يرجع فضله - بعد مشيختي من علماء الأزهر الأفاضل : طيب الله ربي من لقي منهم ربّه ، وأمتع بالأحياء منهم - إلى أبنائي

طلبة مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم ، فإنهم هم الذين أكثروا من الرغبة في كتابة هذه البحوث ، وقلموا على سبيل المآذير ، جزاهم الله أحسن ما يحزى طالبا حريصا على الإفادة راعيا أو كذا الرغبة في تحصيل العلم أو تقع بهم أمتهم العطشى إلى متاهل المعرفة :

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واغفر لنا وارحمنا

كتبه المعترف بالله تعالى

الخرطوم { أولى السنة ١٣٦١  
٩ من نوفمبر ١٩٤٢

عبد محيى الدين عبد الحميد

أولادى السنة ١٣٦١  
٩ من نوفمبر ١٩٤٢

عبد محيى الدين عبد الحميد

عبد محيى الدين عبد الحميد

عبد محيى الدين عبد الحميد



## مقدمة

فَقَدْ المسائل المتعلقة بالإرث ، ومعرفة متى يكون الإنسان وارثاً ومتى يكون غير وارث ، ومعرفة المقدار الذي يستحقه من التركة على تقدير أنه وارث ، والعلم بكيفية تقسيم التركة على الوارثين والوارثات ، وما يتبع ذلك - يُسَمَّى « علم الوارث » أو « علم الفرائض »

والوارث في الأصل جمعُ سيراث ، ولفظُ ميراث يطلق في اللغة العربية على معنيين : أحدهما البقاء ، ومنه سُمِّيَ الله تعالى « الوارث » ومقتناه الباقي ، وثانيهما انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين . ويطلق في الشريعة الإسلامية على « استحقاق الإنسان شيئاً بعد موت مالكه بسبب محصوص وشروط مخصوصة »

والفرائض في الأصل جمعُ فريضة ، ولفظُ الفريضة في اللغة العربية بمعنى المقدرة لأنها فريضة بمعنى مفعولة مشتقة من الفرض بمعنى التقدير . وهو في الشريعة عبارة عن « نصيب مقدّر بالشرع للوارث »

وعلم الوارث أو علم الفرائض هو « العلم الموصل إلى معرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة »

وأدلة هذا العلم الكتاب والسنة وإجماع العلماء ، أما الكتاب فآيات الوارث التي تلوها عليك عند الاستدلال على أنصيبك الوارثين والوارثات ، وأما السنة فأحاديث منها خبر الصحيحين : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر » وسنجد كثيراً منها في أثناء قراءة هذا الكتاب ، وأما الإجماع فبأنك ستري مسائل قد أجمع على حلها علماء هذه الأمة وليس فيها كتاب ولا وصل إيتا فيها سنة معروفة

وقد ورد في الحصى على تعلُّم هذا العلم وتعليمه أخبار وأحاديث ، منها قوله عليه الصلاة والسلام : « تعلَّمُوا الفرائض وعَلِّمُواها الناس ؛ فَإِنِ امرؤٌ مقبوض ، وإن هذا العلم سَيَقْبِضُ وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في فريضة فلا يجدان من يفقه بينهما »

## ما يتعلق بمال الميت من الحقوق :

أجمع فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية<sup>(١)</sup> على أنه يتعلق بمال يتخلفه الميت من الميراث خمسة حقوق بعضها مقدم على بعض ، بحيث لو استغرق أولها أو ما بعده كل ما خلفه لم ينتقل عنه إلى غيره .

الأول : كل حق عليه لغيره ، إذا كان هذا الحق متعلقاً بمين من أعيان المال ، ولذلك أمثلة : المثال الأول الأعيان المرهونة من ماله ؛ فإن حق الرهن فيها مقدم على كل شيء . المثال الثاني عبده الذي جن في حياته جنابة أو حب مالا أو وجب قوداً ولكنه عُفِيَ عنه في مقابل مال ؛ فإن حق ولي القصاص في هذا العبد مقدم على كل ما سواه . المثال الثالث البيع الذي لشراء ولم يقبضه ولم يؤدّ ثمنه ؛ فإن حق البائع في هذا البيع مقدم على كل ما عداه . المثال الرابع الأعيان التي أجرتها وقبض أجرها في حياته ومات قبل انتهاء مدة إيجارها ؛ فإن المستأجر أحق بهذه الأعيان حتى يستوفى ما أعطى من الأجرة ، وإنما كانت هذه الأمثلة ونحوها مقدمة على كل شيء حتى تجهيزه ونسكفته لأنها متعلقة بعين المال من قبل أن يصير تركه . وحمل الجنابة هذا الحق مع قضاء الديون حقاً واحداً وقدموا عليه نسكفيتين الميت وتجهيزه ؛ فصارت الحقوق المتعلقة بما يتخلفه الميت عندهم أربعة<sup>(٢)</sup> .

الثاني : نسكفته وتجهيزه إلى أن يوضع في قبره ، من غير إسراف ولا تقصير ،

(١) انظر في شرح هذا البحث : نسكفة السر الرائي (٥٥٧/٨) وشرح الزرقاني على السكندر (٢٢٩/٦) وفتح العين للمصنف (٥٦٤/٣) وابن تيمية (٦٦٣/٥) والحارثي على مختصر خليل (١٩٧/٨) والزرقاني على المختصر (٢٠٣/٨) والخطاب على المختصر أيضاً (٤٠٥/٦) وشرح بهجة الشيخ الإسلام زكريا الأصبهاني (٢١/٣) وشرح الروضة (٣/٣) ونهاية المحتاج لفرمل (٨-٣/٦)

(٢) انظر الانصاف لعرف الدين المجاور الحلي (٨٢/٣)



قصاء الدين مرضي خیر المدين عليه ونجس من أخيه ، والوصية تطوع وتبرع ، ولا شك أن التطوع متأخر في رتبة عن العرض

الرابع : تعيد وصاياه التي استوفت شروطها الشرعية ، ويان ذلك ، أنه إذا كانت الوصية لبعض الورثة توقفت على إحارة الدين من ثلث أنصافهم من التركة ، وصية ، وإذا كانت الوصية لغير وارث فغلت من ثلث ما بقي من أصل بعد إيفاء جميع الديون ، ولا تتوقف في مقدار الثلث على إحارة الورثة ، وإنما هي على ثلث ما بقي بعد إيفاء الديون من أصل ، ويكون الميراث يحوز التركة كلها إما بامر من الموصي ، أو لا يكون له وارث أصلاً ، أو يكون له وارث لكنه لا يحوز التركة كلها بخلاف الوحيين المذكورين من الزوج إن كان المتأني والزوجة إن كان أب دكراً فإن كان ميتاً وورث نحو تركته كلها بوجه من الوحيين السابقين بعد دفع الدين ، ثم على الثلث شوقف على إحارة هذه الوارث ؛ وإن لم يكن لميراث أصلاً بعد وصيته كإمامة تعين الوصية ميتاً ، وإن كان للميراث لا يحوز التركة كلها - وكان الميت مع ذلك قد أوصى لأحسب أكثر من الثلث - فإنه يعطى الوصية له ثلثاً ، ولا ثم يعطى الوارث بقدر ما لا يحوز التركة كلها بصفه من جميع السابقين بعد إخراج الثلث ، ثم نمود مكمل للوصية له مقدار وصيته ؛ فإن بقي شيء بعد ذلك فهو لبيت المال ، على الوجه الذي بينه فيما بعد ، ولا يعتبر في تنفيذ الوصية ثلث أصل بل بقصص النظر عما يحاسبه من مقدار تركته وتجهيزه وبقطع النظر عن قصاء ديونه ، بل اعتبر هو ثلث ما بقي بعد ذلك ، ووجهه أن المال الذي سبق على كعبه وقصاء ديونه عنه ما ينقصه هو على نفسه حال حياته في ضرورهاته التي لا بد له منها ؛ فما بقي بعد ذلك هو عند التحمس منه بقدر حبه ورأاه وهو الذي بعد تركته ، فهو الذي كان يحوز به أن يوصي شيئاً بعد وفاته

الخامس : تقسم تركته - وهي ما بقي من أصلها بعد ذلك كله - بين ورثته ، على النظام والترتيب الذين تشرحهما فيما بعد إن شاء الله تعالى .







حيثما يقع منهم حسب أسماها للميراث كالأول ، ومنهم من سبها واعتبر وجود كل واحد منها كافيا

أما الأسان التي تقع في الشريعة على كل واحد منها ، فتتضمن اثباته ما لم يوجد مع ، فهي ثلاثة أساس ، وهي : الزوجة ، القرية ، والفقير

أما السب الأول (١) - وهو الزوجية - فيقصد به عقد الزواج الصحيح شرعا ، سواء دخل الزوج بزوجته بعد العقد أم مات عنها ، ما لم يكن قبل الدخول ، فأيهما مات بعد العقد الصحيح ، فإنه الآخر على الطهر متى ذكره عند العول على نفسه أو غيره

وهو ما لا عقد الزواج الصحيح " يخرج به العقد المسمى ، كما يخرج به الدخول بسببها ، وكما يخرج به ثمة من عقد على مردقة وسد - كأن عقد عام بغير شهود ، أو عقد عام في عصمته أربع نساء غيرها - ومن حال بامرأة بسبب شهوة - أن كان مع هذه الشهوة - ومن في مائة ، كان ثوبت لا يثبت الزيادة إلا ما ثبت فيه ، ولا ينقصه إلا ما ثبت قبلها ثم يرضى به ، ومن سبب شهوة عقد بعد إجماع ثلاثة الأزواج في حصة واحدة ، والشافعي وأحمد على أن كل حصة منهما لا تثبت إلا وثلاثة ، وهو عقود عليها عقد وسد ثمة ، ومن سبب لا يثبت ولا يثبت معه هو مدح في حصة واحدة ، وهي واحد ، وهو مدح في أن سبب فساد العقد إما أن يكون مدح ، فيه من ثلاثة أو أكثر ، كأن عقد عام في عصمته أربع نساء غيرها ، وإما أن يكون مدح فيه من ثلاثة أو أكثر ، كأن عقد على امرأة واحدة عاقبة بغير وثيقة من مدحهم هي ، أو مدح حصة ثمة ، وهي عترة من ثلاثة أو

(١) بخلاف - ج - عقد سبب حصة واحدة على واحدة أو حصة واحدة على عدة ، فإنه لا يثبت إلا بثلاثة أو أكثر ، وهو مدح في سبب

مثل هذا العقد فاسد ، وعلى كل حال إما أن يموت أحد الزوجين قبل أن يفسخا  
العقد وإما أن يموت أحدهم بعد أن يفسخا العقد ، فإن كان سبب فساد العقد متفقاً  
عليه بين الأئمة الأربعة فلا توارث بينهما ، سواء أ مات أحدهم قبل أن يفسخا العقد  
أم بعد أن يفسخا ، فمن عقد على خامسة أو على من عتق أنها أحسنه من الرضاة أو  
على أخت زوجته أو حاسبها أو عصب له يرثها من مات قبله ولم يرثه إن مات قبلها ، وإن  
كان سبب فساد العقد مختلفاً فيه بين الأئمة لأربعة فإن مات أحدهم قبل أن يفسخا  
العقد ورثته الآخر ، وإن مات أحدهم بعد أن يفسخا العقد يرثه الآخر ، سواء أ كان قد  
دخل بها قبل فسخ العقد أم لم يكن قد دخل بها ، وسواء أ مات الذي مات منهما قبل  
انقضاء المدة أم بعد انقضاءها ، فمن عقد على امرأته فله أن يفسخه متى لم يكثر منها  
هي ، ومن عقد زواجه بغير شهود ، ثبتت أحد الزوجين قبل أن يفسخا العقد ورثته  
الآخر ، لأن العقد عترة برأه الناحية المادية صحيح عند أبي حنيفة ، والعقد صحيح  
شهود صحيح عند مالك ، وإن مات من مات منهما بعد أن يفسخا العقد لم يرثه الآخر ،  
ومن هذا الباب يعلم أن ما عكاه نكاح غيره من الأئمة في سقوط عتبه عقداً وسداً  
إلا في حالة واحدة ، وهي أن يكون سبب فساد العقد غير متفق عليه وإن يموت أحد  
الزوجين قبل أن يفسخا العقد

وقد أجمع الأئمة لأربعة على أنه لا يجوز للزوجة نصف طلاقاً رجماً ، إذا ماتت أو  
مات زوجها قبل أن يفسخا العقد ، سواء أ كان قد سبق وهو صحيح أم كان قد  
طلق وهو مريض أو مريضة ، لأن النصف طلاقاً رجماً من جميع الزوجين  
إلا أنه لا يجوز للزوج أن يفسخه قبل أن يفسخها

أن النصف طلاقاً رجماً فإن يكون رجماً قد سبق وهو صحيح ، فإن كان  
قد سبق وهو مريض مريضاً لم يفسخ ، وإن كان قد سبق وهو مريض مريضاً  
فإن كان يكون وقوع طلاق رجماً فإن يكون وقوع طلاق رجماً



وعلى كل حال إن أن نموت هي قبله ، إما أن نموت هو قبلها : فإن كان قد طلقها وهو صحيح أو كان قد طلقها وهو مريض مرض الموت ولكن وقوع الطلاق قد حصل برضاها - كأن طمعت منه لطلاق فطلقها أو كائن بطلان طلاقها على منىء تستطيع أن تتركه فبعده وهي عالة مختارة - فلا توارث بينهما في هاتين الحالتين إجماعاً ، سواء أمانت هي قبله أم مات هو قبلها . وإن كان قد طلقها وهو مريض مرض الموت وكان وقوع الطلاق بمير رضاها - وذاك كأن نسأ طلاقها في مرض الموت بمير رضاها - فإن مات هي قبله فإنه لا ترث إجماعاً ، لأنه هو من مات على نفسه الإرث ، وإن مات هو عنها فذهب ثمن حصة له إذ مات وهي في العدة ورثته وإن مات بعد مدة ، عد له ثمنه ، ومذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات قبل أن يروح ميرته ورثته سواء تقبضت عليها منه أم لم تقبض . وإذا مات بعد أن تروجت ميرته لم ترثه ، ومذهب مالك ثم ثمنه لكل حال . سواء تقبضت عليها منه أم لم تقبض ، وسواء إذا تقبضت عليها منه تروجت ميرته أم لم تروح ، وهذه المسألة في هذه الحالة أربعة أقوال . (١) أولها - وهو الصحيح عندنا - أنها لا ترثه بكل حال ، وأنبتها أنها ترثه إن مات وهي في العدة كذهب أبي حنيفة ، وثمن ثمنها ترثه إن مات قبل أن يروح بميرته كذهب أحمد ، ورعا ثمنها ترثه بكل حال كذهب مالك .

واستثنى : القرينة (٢) لا ترثه في أصل معنى تشمل ثلاثة أنواع : النوع الأول الأيوة ، والنوع الثاني البيوة ، والنوع الثالث لا يصلح ما لم يحد الأمرين السابقين الأيوة والبيوة : فأما البيوة فهي شاملة لأن البيوة وأمة ، وأما البيوة فهي شاملة

(١) انظر المذهب الشيعي (ج ٢ ص ٢٧)

(٢) انظر في شرح هذا المذهب في شرح من أبي داود (٨٢٣) ومذهب المحدثين لان ريب (٢٨٤٢) وشرح مني على كبر (٢٤٢٠) ولاحق في شرحه (٥١) ، والنوع الثالث من حديثه (١٠٥٢) وشرح مني عن رسالة برآمد (٢٧٩) وشرح من شيخنا الميرزا لأصوري (٤٣) وشرح اعلان المحي عن سماح (٣٢)

لأنه أبيت وساته ، وأما الاتصال بوسطه الآية فتناول لأحد وحدث ، سواء  
أكل الجدة أيا أب أم كان أبا أم . وسواء أكانت الجدة أم أب أم كانت أم أم ، وإن  
علا أحد أو عمت الجدة ، كما أنه يدور لأخوة وأخوات والأعمام والعمات  
والأخوال والعمالات ومن يد كل نوع من هؤلاء ، وثم الاتصال بوسطه السوة  
فيتناول أسماء الأبناء وسات الأبناء وأبناء العتات وسات العتات ومن وثم كل نوع  
من هؤلاء ، ومما يحد من هذه بقول إن القرابة في أصل الوصع كلمة عامة تشمل  
العصبات وغيرهم .

وهذا أصح مما ذهب إليه الشرح على أربعة أصناف من لأقرب بنون نسب  
القرابة :

الصف الأول : فروغ النسب مباشرين ، دكور كانوا أو إناث ، وفروغ عروجه  
بشرط ألا يكون بين أحدهم وبين أبي أي وهذا الصف يشمل أسماء لسواته  
وأبناء ناته وإن سعة وسات ناته كذلك ، ولا يشمل أسماء دته ولا ساهن  
ولا أسماء سات ناته

الصف الثاني : أصول النسب المباشرين ، دكور كانوا أو إناث ، وأصول أصوله  
كذلك ، ثم إن كان أصل ذكر أو شجرة ألا يكون بين وبين أبي أي مصفا ،  
بهي سواء أكانت الأنثى أي يصل إلى أبيت نواصها ورثة أم لم يكن ، وإن كان  
أصل أمه أي بشرط ألا يكون بينها وبين الجد ذكر غير وارث . وهذا الصف يشمل  
أبا أبي وأمه ، وجدة ناته وجدة أم نته وجدة أم نته ، ولا يشمل جد ناته ؛  
لأن نته وبين أبي أي ، ولا جد نته أي نته ، لأن نسب وبين أبي أي ذكر غير  
وارث وهو أبو ناته

الصف الثالث : فروغ مشترك للعيب في أصله المباشر ، دكور كان هؤلاء  
الفروغ أو إناث ، وفروغ هؤلاء الفروع بشرطين : الأول أن يكون فروغ همه

العروج ذكرًا ، والثاني ألا يكون بينه وبين الميت نفي مطلق ، وهذا الصنف يشمل  
إحوة الميت الأشقاء وإخوة لأب وإخوة لأم ، كما يشمل أخوانه النسبقات  
وأخوانه لأب وأخوانه لأم ، ويسمى سائر أسماء إحوة بنت الأشقاء أو لأب ، ولا  
يشمل سائر الإحوة ، لفقدان الشرط الأول ، كما لا تشمل أسماء الأخوات مطلقا ولا  
أسماء الإخوة لأم ، لفقدان الشرط الثاني

الصنف الرابع ، الفرع المشترك للميت في أصله مع الميت ، بشرط أن يكون  
هو ، لا أنه وعذ كور . وألا يكون بين أحدهما وبين الميت نفي وهذا الصنف يشمل  
الأعمام شقوة نفي الميت ولا عمه إحوة لأم ، كما لا يشمل أمه ، لأنهم لا هم .  
وأمه لأعمام لأب ، ولأمه من غير ولا أخوات ، فمقتضى شرط لأب ، ولا يشمل  
كذلك الأعمام إحوة لأب لأم ولا أمهم ولا أخواتهم ولا أولاد الميت ولا  
الأخوات ولا أولادهن ، فمقتضى شرط نفي

وأمه إحدوي في هذه الأصناف لا منه من غير نفي مجمع عنه ، انتمية  
على أن كل واحد منها يكون سقما في الميراث وحده نفي ، فليس من الرجال بسبب  
القراءة تمنائية ، وإن لو ارثلت من الإناث بسبب القراءة حسن

فلما الوارثون من الرجال بسبب القراءة فهم : الابن ، وبنات ، وابن سفل ،  
والأب ، والجد أبو الأب ، والأخ معقبا ، وابن الأخ الشقيق ، وأب ، والعالم  
الشقيق ، وأب ، وابن العم الشقيق ، وأب .

وإن لو ارثت من النساء بسبب القراءة فهن : الأم ، وبنات ، وابن سفل ،  
والأم ، والجدة أم الأب وأم الأم ، وأخت وهذه

وسائر . لا اختلاف على ميراث كل واحد من هؤلاء ، برثن وأبواب ، حين  
مضى ، فعول إلى بين أنصبة الورثين وأبو أم

وختلف علماء الشريعة فيما وراء هذه الأمثلة من الأقارب : فرأى بعضهم أنهم  
يرون في بعض الأخوان ، ورأى آخرون أنهم لا يرون أصلاً

وقيل أن تبسط لك القول في شرح آراء الفريقين : للاستدلال بوحدة النظر  
بين أن من وراء ما ذكره من أصناف القرابة يُسمّى « دوى الأرحام » وأنهم  
يوجه عام فأقرب ليس لأحدهم نصب مُعَدَّل من حيث في كتاب الله ولاهم من  
عصاة البيت ، وأنهم عند التفصيل أحد عشر فرعاً : ولهم نسباً ، وأنهم أسماء  
الأخوات ، وأنهم نسباً لإخوة ، وأنهم نسباً للأعمام ، وخدامتهم لأعمام إخوة  
الآب لأم ، وخدامتهم أسماء الأخوة لأم ، وخدامتهم أمات ، وخدامتهم لأخوال ،  
وخدامتهم محالات ، وعشرهم الأخوة دائرين بينهم وبين البيت حتى كآلى الأم ، وإحدى  
عشر المحلات اللاتي يكون بينهن وبين ذكور عر واث كآلى في الأم

ثم يقول : الكلام في ميراث دوى الأرحام من جهتين : المحبة الأولى تنطق  
ببيان أنهم من لوربين ومن عر لوربين ، وهي موضع بحث لأن ، والمحبة الثانية  
تتعلق بما أن إذا ثبت أنهم من الوارثين فكيف يكونون " وستتكلم على هذه المحبة  
في موضع آخر من هذا الكتاب

أما عن المحبة الأولى فلهذا ، الشريعة قولان : أولهما قول أبي حنيفة وأصحابه حمداً  
وأحمد بن حنبل وعامة علماء العراق والبصرة والكوفة وجماعة من علماء سائر الأمصار  
وبعض علماء اندلسية منهم ابن مريج والمزني ، ويتخصص هذا القول أنه إذا لم يوجد  
للبيت قريبٌ صاحبُ فرض ولا قريبٌ عصب ، ولم يكن له مع ذلك عاصبٌ منى ولا  
واحد من العصاة الدنية للعاصب الذي عين ماله النقص بعد مؤن تجهيره وقضاء ديونه  
وتسديد وصاياه إن كان بعض ميراثه لدوى أرحامه ، على الوجه الذي ذكره فيما بعد ،  
وهذا الرأي هو مذهب الكثرة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ،  
واشتهر عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح وعبد الله بن









وَمَنْ أَحْرَمَ مِنْ أَوْلَادِهِ سَمِيَ «أَوْلَادًا» وَفِي الْأَكْثَرِ عَلَيْهِ عِدَّةٌ  
كَأَمَّا عَلَى الْأَسْبَابِ أَيْ أَحْسَنُوا فِيهَا . وَأَوْلَادُ الْمَرْءِ يَسْمَى أَيْضًا هُ لِمَقْصُودَةِ  
السُّبْبَةِ ه (١)

وَأَوْلَادُ الْمَرْءِ شَتَّى شَرَعًا وَفَرْقًا ه (٢) . وَبَيَّنَّا فِي دِيْنِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ : «أَوْلَادُ لَحْمَةٍ كَلَحْمَةِ الشَّيْبَةِ لَا بَحْرٌ» ه (٣) وَنَبَّهْنَا إِذَا  
أَشْبَهْنَا شَيْءًا بِشَيْءٍ حَكَمَهُ وَنَاكَتَ بِرَبِّهِ شَيْءًا مِنْ حَسَبِ بَرْتِ كَانَ  
وَأَوْلَادُ شَيْءٍ سَمِيْعًا

وَأَوْلَادُ الْمَرْءِ شَتَّى فَرْقًا لِمَسَدِّ سَمِيْعٍ تَعْقِبُهُ رَحْلًا شَتَّى أَوْ  
مَرْءًا ثُمَّ تَقَبَّلَ مَقْصِدَهُ اسْتَدْرَكَ بِكُلِّ حَيْدٍ مَوْجُودٍ وَتَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ الْحَيْدُ  
رَحْلًا ، وَلَا يَنْسَبُ مَرَّةً إِلَى الْمَرْءِ ه (٤) وَبَيَّنَّا فِي دِيْنِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ : «أَوْلَادُ لَحْمَةٍ كَلَحْمَةِ الشَّيْبَةِ لَا بَحْرٌ» ه (٥) وَنَبَّهْنَا إِذَا  
أَشْبَهْنَا شَيْءًا بِشَيْءٍ حَكَمَهُ وَنَاكَتَ بِرَبِّهِ شَيْءًا مِنْ حَسَبِ بَرْتِ كَانَ  
وَأَوْلَادُ شَيْءٍ سَمِيْعًا

وَرَفَعْنَا السَّيِّدَ هَبْدَهُ ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ وَتَرَاهُ مَلَا بَرْتِ مِنْ سَيِّدِهِ ه (٦) تَعْقِبُهُ

(١) عَرَفَ بِمَقْصُودِهِ وَأَوْلَادُ الْمَرْءِ شَتَّى شَرَعًا وَفَرْقًا ه (٢) وَبَيَّنَّا فِي دِيْنِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
(٣) وَنَبَّهْنَا إِذَا أَشْبَهْنَا شَيْءًا بِشَيْءٍ حَكَمَهُ وَنَاكَتَ بِرَبِّهِ شَيْءًا مِنْ حَسَبِ بَرْتِ كَانَ  
(٤) وَبَيَّنَّا فِي دِيْنِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «أَوْلَادُ لَحْمَةٍ كَلَحْمَةِ الشَّيْبَةِ لَا بَحْرٌ» ه (٥) وَنَبَّهْنَا إِذَا  
أَشْبَهْنَا شَيْءًا بِشَيْءٍ حَكَمَهُ وَنَاكَتَ بِرَبِّهِ شَيْءًا مِنْ حَسَبِ بَرْتِ كَانَ وَأَوْلَادُ شَيْءٍ سَمِيْعًا

(٦) تَعْقِبُهُ السَّيِّدَ هَبْدَهُ ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ وَتَرَاهُ مَلَا بَرْتِ مِنْ سَيِّدِهِ ه (٦)

وَرَفَعْنَا السَّيِّدَ هَبْدَهُ ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ وَتَرَاهُ مَلَا بَرْتِ مِنْ سَيِّدِهِ ه (٦)





من ناحية واحدة دائما : فليس - يوصف كونه ممتعة - يرث غنيته إذا مات قبله  
ولم يخلف قريب ورثته ، واضرب - يوصف كونه غني - لا يرث ممتلكته إذا مات قبله ولو لم  
يخلف قريب ورثته . وإنما اسمها شيء - وهو غيرة - فقد يعني أمورث من اسحقين  
كافي لاس مع ثيبه والآخر مع أخيه ، فإن الاس يرث ثمة إذا مات قبله ، والأب  
يرث سه إذا مات قبله ، وكل واحد من الأخوين يرث ثمة إذا مات قبله إلا أن  
يخلفه صاحب ، وقد يقتضي غيرة الآثار من ناحية واحدة ، كإحدى مع بنت عمه ؛  
فإن يرثها إذا مات قبله لا يرث تخلفه صاحب ، وهي لا يرث إذا مات قبله ، إلا بعد  
عنده وجوده ثلث له من ذوي القربى ومن أصحابه جميعا ، وعمه عند الاس  
ورثته ذوي الأرحام

الناحية الثانية : أن المص لأهل - وهو خمسة - يقتضي ثلاث ما عرض  
دائما ، فإن مات واحدة قبل زوجها كان زوجها صاحبها كونه لم يكن لها  
وإنما ثمة أو من غيره - كان به مع ما تركته من كل طبقة ثمة أو من غيره ، وإذا  
مات الزوج قبل زوجته كان له واحدة مع ما تركته من كل طبقة ثمة أو من غيره ، وإذا  
ماتت المرأة قبل زوجها كان له واحدة مع ما تركته من كل طبقة ثمة أو من غيره ، وإنما  
أصحاب الآثار - وهو ولد الأمومة - قد يعني يرث ما يصوبه ذلك ، ومن بعده  
مهم مقدر في مال مولاه ، وسكنه يرث كل طبقة ثمة أو من غيره ، وإذا مات مولاها ثلثا  
ورث الباقي بعد سهام أصحاب غيره من كل طبقة ثمة أو من غيره ، وإذا كان له ثلث  
من ثمة غنيته . وستعرف صاحب ذلك في بعد ، وقد أوجب الآثار - وهو غيرة -  
وقد يقتضي الآثار ما عرض دائما كافي لأخ لأم به صاحب مهم مقدر وهو السادس  
ولا يرث ما يصوبه أصلا على ما ذكرنا ثيبه . وقد يقتضي الآثار ما يصوبه ذلك كافي  
الاس ومن لا يرثه من لواحد مهم مقدر ، من حكم كل واحد مهم ثمة  
أحد كافي - كافي من ثمة من - جهة غير - ويخلفه شيء ، فإن كان معه صاحب











روى عن مؤلف عن نعم الحارثي . قلت : لانت . من : أفراقت إذا كان هذا الحديث  
 في كتاب محمد بن روث عن النبي صلى الله عليه وسلم « أولاد من غنق » ؟  
 قلت : لا . من : فكيف تقول ؟ قلت : قول ابن موهب رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « أولاد من غنق » وبنيته عن سبع الولاء وعن هنته وهوله « أولاد الحقة كالخمة  
 من لا يبيع ولا يوهب » فمن غنق : لأن الغنق سب ، والسب لا يحول .  
 والذي يسهل على بني الرجال من هو أمهي أن يحول ولاد . من : فهذا قول ، فما  
 معك منه إذا كان الحديث محتمل أن يكون لكل واحد منهما وجه ؟ قلت :  
 معنى أنه يسب ، إنما يرويه عندهم عن عمر عن أبي موهب عن نعم الحارثي .  
 وفي موهب من يأمروا بعباد ، ولا يبيعون ، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا  
 عند غيره ، من قبل أنه محمول ولا يعمه مصلا (١) .

واستدل أبو حنيفة ومن معه على صحة ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة والعقل :  
 أن الكتاب يقول : « على ، والله من بعدك أنت أعلم فأبوهة نصيبهم » وفي هذه  
 الآية ب في ولاد . ولاد الآية . وفيما استدل شاروي البخاري وأبو داود  
 والترمذي في صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم عن علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنه ، قال : « من حله الله وسلامه عليه » هو « حق » به  
 نحو « يوهبه » (٢) . وأردمجه أنه يفعل عنه يدعي ، « عبادته » به يتره مأم كن  
 « وشده » في عصب كانه . حله و « عبادته » به يتره إذا لم يكن « عصب » صلا  
 حله بين هذين شيئين وبين هو « سجده » (أو « أخدم » أنفسهم أو « يرضوا » .

١ . في كتاب أبي ( ٨٦ )

( ٢ ) . في نسخة أخرى : « على ، والله من بعدك أنت أعلم فأبوهة نصيبهم »

٣ . في نسخة أخرى : « على ، والله من بعدك أنت أعلم فأبوهة نصيبهم »  
 في نسخة أخرى : « على ، والله من بعدك أنت أعلم فأبوهة نصيبهم »















كتبتة أو يموت هو عاراً على آدماء الكتبة ؛ لا خلاف بين أحد من عبدة  
الشرعة في أن كل واحد من هؤلاء لا يرث حداً أصلياً من أسبأ ميراث ولا  
يرثه أحد ، فهو متروحة واحد منهم وهي حرة ولها من لم يرثها ، وومات لأحدهم  
قرب حر دون لم يرثه ، وومات واحد منهم به ووجه حرة أو قرباً حر لم يرثه  
روحه ولا ورثه ؛ فمأنتهم لا ترثون أحداً ولا منهم يعرض على الرق ، ولرقص  
لا تلك شئت ، فوأنهم ورثوا مكان ما يدعون في يد كل واحد منهم مالكا سيده ،  
والسيد أجنبي من بيت ، فلو ترثت كل واحد منهم مؤدب في سيك سيد  
مالاً بغير وجه . وأما أنهم لا يورثون إلا ما يرث كل واحد منهم لا يورث شئاً ،  
وكل ما تحت يده من المال - بل كان - ماباً سيده ، فلا يوجد شئاً يورثه  
وحيثما في كتاب الذي مات وعنده من المال ما بقي من كتبتة .

### وفي البعض

أما كتاب الذي مات وعنده ما بقي من كتبتة فذهب أن حصة فيه أنه  
يؤدى بدل كتابته مما تركه من المال ، وبحكمته أنه مصدر حر في آخر حرة من  
أحرار حياته ، فبقي بعد أداء من كتبتة يكون مراً يستحقه من فم به سبأ  
من أسباب الميراث بأحد شرطين : أولهما أن يكون أحراراً ، وثانيهما أن يكون  
مكتسباً معه في عقد واحد <sup>(١)</sup> ، ومنه مالكا أنه إذا مات للكتاب عن ماله  
يؤدى منه من الكتبة ، وبقي بعد ذلك شئاً يستحقه ورثته شرطين : أولهما  
أن يكون واسمه في عقد الكتبة ، وثانيهما أن يكونوا ممن يثنى على الحر إذا وفعو  
في ميراثه كآبائه وأبائه <sup>(٢)</sup> . فقول في حصة ومالك في هذه المسألة مسمى على

(١) في كتبة فتح مدار (٢٧٢ ٢٧٣)

(٢) في شروح برهانه (٢١ ١٨) وشروح رضى على مختصر (٢٢٧ ٢٢٨) وهو  
أن من يورثه عن ماله شئاً أو في ماله ، فهو مؤدب من عبدة في أسبأ ،  
وحيثما من حرة أو في شئاً لم يورثه فراجع في شروطه - سيده وعنده

أن عقد الكفاية لا يفسخ موت المكاتب ، كما أنه لا يفسخ موت السيد إجماعاً .  
وهو قول علي بن أبي طالب ، وعنه الله بن مسعود رضى الله عنهما . ومن الشافعي  
وأحمد بن حنبل : إدامة المكاتب قبل أن يؤدى بدل كفايته يفسخ عقد الكفاية  
ورجع استكاتبه إلى الرق ، وإذا كان تحت يده مائتة - أو كان يبي تسدد بدل كفايته -  
ملكه سيده . ولم ير أنه أحد من روية وفاة أو قرب . وهذا رأي ردي في ثبت رضى الله  
عنه (١) .

وأما المقتضى شذهب أن حبيبة ومات والزهرى أنه مثل الفرس لا توث ولا يورثه ،  
فإن تركه لا كان قد كسبه بصفه الحر صار ملكاً لمن يملك بصفه (٢) ومن الحنابلة :  
يرث المقتضى وأورث ويحبب على قدر ما فيه من الحرية ، وإذا وثقت بغيره الحر  
صار مالاً ملكاً له كمال الذى كسبه بصفه في حرته الحر . ثم صرح هذا إلى  
كله صرحاً بغيره ورثته من بعده . ويوضح ذلك عندهم هذه المسألة : ما من حررة حررة  
عن روح حر وروح شقيق حر وإن نصفه حر ونصفه رقيق ، ولو أن هذا على مذهب  
الحنفية والشافعية والزهرى لا اعتبر هذا لأن المقتضى كونه مملوكاً وعصب الزوج نصف  
ما تركته زوجته لأنه سهمه عند عدم الوارث ، ثم نطقت لأخ الشقيق جميع  
الباقى - وهو النصف - لأنه عصب . ولو أن هذا حرراً على مذهب الحنابلة ورثنا لأن  
المقتضى نصف ما كان يرثه لو أنه حر ، وحسناته الروح عن نصف ما كان يحبب  
عنه مذهب الأئمة حر ، وأدى كان يحبب عنه الروح لو أن هذا لأن كان حر  
هو ربع التركة ، وعلى هذا يصير ميراث الروح ربعاً ونحوه في ثلاثة أساليب لتركه كلها .  
وحصة الأختان الباقية تقسم نصفين لأخ - شقيق نصفهم وإلا لم يبق نصفه حر نصفها .

(١) انظر حاشية حصري على راجع (٥١)

(٢) انظر ابن عابدق ( ٥ - ٦٧ ، سلاحي ) وسراج ( ٢٠٤ ، ٢٢٤ ) وشرح برقي

على المختصر ( ٢٢٧/٨ )



يؤثر ، ولكن ، في برئته هو الذي أغتو نفسه ، ووجه هذه القول أنه لما  
 تمكن من تمليك نفسه من نفسه ، إذ لو بقي على الذي أكمل كان كل ما  
 يدور تحت يده من .. مسكاً لبيده ، وهذا التقى لدى ملكه من التملك هو نعمة  
 النفس بمصه عله ، فكان .. لدى تلكه بهد ، حظه الطرمسكا لصاحب اليد  
 كهذه يده (١) . ومن محمد بن الحسن الشافعي ، حتى أن يوسف صاحبا أبي حنيفة  
 النفس من كل .. حظه مجرد من النفس حشد شريكه نصيبه فيه ، لأن التقى  
 لا يجرأ الله ، فبرث ويؤثر كـ اثر الأحرار (٢)

### القتل :

أما من رأى من أنواع الرأى جمع عدم ، شرعية للإمامة على أن يكون من  
 فم به وبين برث مع وجود أحد يسمى لعمه ث ، ووجه عدمه ، هو قتل  
 ومع أن .. ممنوعون في .. قتل رابع من موعاته ، بحيث لو قتل  
 أحداً لورثه موته ، وبه لا بد منه ، بل هو حقه في تحديد نوع عمل الذي كور  
 مانه ، ولكي يفتح لك الأمر ، لا تخرج وفي لزمان من نوع النفس وما يربط  
 على كل نوع منها .

قد قيل لالأسان غيره وشر نفسه ، القتل ، وقد يكون لالأسان سباً  
 في قتل غيره من غير أن يشر ذلك نفسه ، وكل واحد من هذين النوعين قد  
 يكون موقراً وقد يكون مبرحاً .

فما قيل من غير مبرح موقراً فهو مثله ، ما كان لالأسان إيماناً للمسلمين  
 فيثبت على موثرته استحقاقه بهم فصار يثمر إيمانه لاستيفاء حق منه ، ومنها أن  
 يكون دسباً فيثبت أمامه نفسه أو لإقرار أن موثرته مستوجب للقتل فيحكم بقتله ،

(١) .. من (٢) ١٣٢٥

(٢) .. من (٣) ١٣٢٥

وَمَا أُقْتَلَ بِمَشْرُوعٍ مَحَلٍّ فِيهِ نَفْسُهُ يُفْتَنُ : مِمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حِلَالٍ فَحَكَمَ  
الْقَضَى أَوْ تَأْمَرَ الْإِسْلَامُ بِقَتْلِ مَوْرَثَةٍ فِيَنَوْمَ نَفْسُهُ بِحَكْمٍ عَمَلُهُ ، وَمِمَّا لَا يَمْتَلِئُ إِلَّا بِ  
مَوْرَثَةٍ دَفَعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَمِمَّا لَا يَخْرُجُ مَوْرَثَةً مَعَ حِجَابَةٍ مِنَ الْخَارِجِينَ عَنْ طَاعَةِ  
الْإِسْلَامِ وَيَخْرُجُ هُوَ فِي حَيْثُ الْإِسْلَامُ بِحَدِّ نَفْسِهِ فَرَمَى سَهْمًا أَوْ بَحْوَةً فَصَبَّ مَوْرَثَةً ،  
وَيَشْتَرِكُ هَذَانِ الْأَوْعَانِ فِي أَنَّهُ لَاهِرَمَةٌ عَلَى الْغَائِلِ فِي كُلِّ مَبْنًى ، وَفِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ  
بِحِلَابٍ وَاحِدَةٍ مَبْنًى وَلَا دَفْعَةً وَلَا كَفَرَةً .

وَمَا الْقَتْلُ بِعَمَلٍ مَشْرُوعٍ وَبَعَرٍ حَقٍّ عَلَيْهِ نَفْسُهُ : مِمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حِلَالٍ فَتَرَى عَمَلَهُ  
مُسَكَّةً وَبَعَرَهُ إِذْ كَانَ حَقًّا مَثَلُ فَرْدٍ فِيهَا إِسْلَامٌ فَمَمَاتَ أَمْسَكَ دَمَهُ ، وَمِمَّا لَا  
يَصْغُرُ إِلَّا فِي حَقٍّ فِي عَمَلٍ مَثَلًا فَيَقْتُلُهُ إِسْلَامٌ فَتَكُونُ عَنْهُ هَدْيٌ سَدًّا  
فِي مَوْرَثَةٍ .

وَعَدَا الْأَوْعَانِ مِنَ الْأَمْرِ لَا يَجِبُ بِهِ عَمَلُ الْحِمَاةِ عَلَى الْغَائِلِ فَدَفْعَتُهُ وَلَا كَفَرَتُهُ ،  
وَأَمَّا نَجَبٌ بِهِ الدَّيْءُ عَلَى عَاقِلَةٍ الْمُسَلِّمَةِ . وَقَدْ أَحْدَسَهُ عَمَلُهُ بِكَافَرَةٍ فِي مَالٍ سَدًّا  
وَالِدَةً عَلَى عَمَلِهِ <sup>(١)</sup> .

وَمَا الْقَتْلُ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ بِمَشْرُوعٍ فِي مَقْصِدٍ إِلَى مَرَاةٍ قَدْ قَامَ الْقَضَى الْأَمْرَ : الْعَتَلُ  
الْعَمْدُ الْعَدُوْنَ ، وَالْقَضَى فِي الْعَمَلِ الشَّيْبَةِ ، الْعَمْدُ ، وَالْقَضَى الْمَثَلُ الْفَتَا حَسْبُ  
أَمَّا الْقَتْلُ بِالْعَمْدِ الْعَدُوْنَ فَعَمْدُ قَتْلِهِ أَوْ حَسْبُهُ ذَلِكَ يَقَعْدُ إِسْلَامٌ حَرَبٌ إِسْلَامٌ آخَرُ  
سِلَاحٌ أَوْ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْزَانِ حَسْبُ مَا كَانَ عَمْدًا مِنْ حَسْبِ مَا حَسْبُ  
أَوْ بَحْوَةٍ ، وَفَرَمَى يُوُوسُفَ وَنَحْمُودَ وَالشَّافِعِي بِأَنَّهُ يَقَعْدُ إِسْلَامٌ حَرَبٌ آخَرُ : مَلَبَّ  
الْقَتْلُ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ سِلَاحًا أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءٌ كَانَ عَمَلُ السِّلَاحِ عَمْدًا أَوْ لَمْ يَكُنْ .  
وَحَكَمَ هَذَانِ الْأَوْعَانِ عَلَى حَصْبَةٍ : عَمَلُهُمْ فِي عَمَلِهِ بِأَنَّهُ عَمْدٌ ، وَيَسْتَحِقُّ  
الْقَضَى فِي هَذِهِ الْعَتَلِ : وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَرَةُ . وَمَا الْقَتْلُ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ



أن قصد إنسان ضرب إنسان بشيء لا يقتل به عاليا كعصا وصوت فيصادف أن يموت  
بغيره من ذلك . وحكم هذا نوع من تدل عند الحقيقة والمخاطبة أن فاعله يأثم  
ويجب عليه الكفارة وتوجب الدية حتى عقته . ومن التهمة : لا يجب دية الكفارة ،  
ويجب الدية مؤخره على نفسه . وإنما يجب الخطأ لأن الأصل فيه أن قصد إنسان إلى  
أن يري ضربه ويكوهه فمضت به إلى آخر لا يقصده . وقد أضحى له أنه شبه منها  
أن يكون إنسان بألف قصد في يومه على إنسان آخر فيموت ، ومنها أن يكون  
يبدل إنسان حجر فمسح من يده . نعم قصيدة . على إنسان آخر فيموت وحكم  
هذا النوع . عند الحنفية وجدة . أنه لا إثم على فاعله ، ويجب له الكفارة عليه ،  
ويجب له دية على عاقبه . ومن التهمة : يجب له دية مؤخره على عاقبه ، ولا  
يجب له كفا .

.. عاقب هذا الفصل فاعلم أن مصداق جريمة للإسلامة قد احتموا . فيها  
بعض الآثار من موضوع الفتن . في مسائل . مسألة الأولى في تحديد نوع القتل  
الذي لو قصد إنسان مؤخره خرم من إثمه . والمسألة الثانية فيها إذا وجب الدية على  
القاتل أو قصده فأتى الموت . حتى أن رثى هذه الدية . أنه لا يستحق ؟  
أن من المسألة الأولى . مصداق . في قصده في تحديد نوع القتل الذي يكون ماها  
من اثبات ثلاثة أصول . أولها . وهو الصحيح في مذهبه ، ولم يثبت تأخرون  
غيره . أن القاتل لا يثبت من مقتوله مصداق . هو . أنه يحق أن قتله مصرحاً ، وسواء  
أكان منه مضموماً بمصداق . وسواء أو كفا . ثم لم يكن ، وسواء أكان قتله مضموماً  
أو شبهة مضمومة . وسواء قصده بالثبوت أم بالشره ، وسواء أكان القاتل قد  
قصد بمقتله الذي تشاءه القتل مصداقاً . يقتول كفى ضرب الأب انه وصبر الزوج  
روحه . ضرب نعم به . أنه لم يقصد ، وسواء أكان القاتل قد ذكره على القتل أم  
لم يكن ، حتى لا يثبت . ومقتل مؤخره لأنه مستوجب نفس شرعاً . وأنه متى لو حكم

على مورثه بالقتل، والله هذا لو شهد على مورثه شهادة است حلت حكم عليه بالقتل .  
كل أو ثلث لا يرثون . واستدوا على هذا بحدوث رواية السقي عن جابر بن عبد الله :  
« لما نزل رجل فدا رجلاً أو امرأة محمد وحقاً فلا ميراث له منهما . وفي امرأة قتلت  
رجلاً أو امرأة محمد وحقاً فلا ميراث لها منهما . ودل : ففي حديث عمر بن الخطاب  
وعلى بن أبي طالب وشريح وغيرهم من قصة السقي . وبحديث رواه مالك ومحمد  
وابن ماجه عن عمر بن الخطاب أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
« ليس لأحد ميراث » وهذا على عمومته من كل وجه . وهو : ولو أبا ورثتما  
فلا من مقتوله لاستحق الورثة موت مورثيه فيقتل به مقتولان إلى ما  
العالم : فاقترنت المصاحبة مع ميراث القاتل معها بكون من أمرة . والموت الثاني بعدد ميراثه  
إذا كان القاتل موصوياً بالمصاحبة أو بالدية أو بالكفارة <sup>(١)</sup> . ثم إن ميراث من القاتل  
وإن كان القاتل غير موصوياً بواحد من هذه الثلاثة ، فإنه يرثه . والقول الثالث أنه  
كان في قتله شبهة بهم بأنه استعمل ماله ليرثه . ومثله أنه يقتل خطأ ، وهو الذي  
يحكم على مورثه بالقتل بمقتضى المينة . فإنه لا يرث ؛ وإن كان في قتله شبهة بهم  
بأنه استعمل ميراثه . ومثله أنه يقتل بمقتضى حكم على مورثه بالقتل بمقتضى المينة .  
فإنه يرث <sup>(٢)</sup>

ودهر . سكية إلى أنه إن كان القاتل ممناً عدواناً لم يرث القاتل من مقتوله شيئاً  
مكلاً ، وإن كان موصوياً ، وإن كان غير موصوياً أو محمد وكفه بحسب ميراث القاتل  
من الدية إن وجب وورث من المال الذي كان يملكه بمقتضى حكمه . وحديثه حتى عدم

(١) انظر شرحه على صحيح ( ١١٠٣ ) وفيه أنه إذا كان القاتل موصوياً ، فلا ميراث  
لغيره من ميراثه ، فلو كان القاتل موصوياً لم يرث ميراثه . وفيه أنه إذا كان القاتل  
لا يملك ميراثه ولا دية ، ولا كفارة .

(٢) انظر شرحه ( ٢٦٦ ) وفيه أنه إذا كان القاتل موصوياً ، فلا ميراث

لغيره من ميراثه . وفيه أنه إذا كان القاتل موصوياً ، فلا ميراث

يرث منه عمداً عدو ، محرم « نفس قاتل القاتل حتى » « واستأثروا على من لقاتل  
 خطأ لا يرث من كذا » — أئمة إجماعاً ، نسب قتله ، ولو خذله ، وأحد من لقاتل  
 قد وجبت عليه ماله ، ولا يسور أن حب على الأب من شيء ، لعمري . ثم إن الله  
 تعالى أوجب في الدية أن قتلته إلى أهل مقتول ودينه وقوله سبحانه : « قَدَرَهُ مِثْلَهُ »  
 من نفسه ، وذلك من على أن من لا يرث ، ولو وثق ، وحب عليه تسليمه <sup>(١)</sup>  
 ومن حكمه . كل قتل أوجب ماله الفصص . وهو قتل العمد الممدود أو  
 أوجب ماله . وهو لقتل العمد ، والقتل خطأ وما لحق به . فيه يكون  
 ما من الإرث . وكل قاتل لا يوجب قصاص ولا كفارة . كقتل النفس ،  
 وكقتل محرم ولو عمداً ، وكقتل من لا يرث ماله . فيه لا يكون ما من  
 الإرث . وإيضا « أوجب ماله الفصص » يشمل ما يرد قتل الأب أو عمداً  
 عدو ، من هذا النوع من القتل يوجب الفصص ماله . أي يقطع الطريق عن كون  
 القاتل أباً للمقتول . وقد سجد الفصص عن ذات بديل خارج . وهو قوله صلى  
 الله عليه وسلم : « لَا يَقْتُلُ الْوَلَدُ الْوَالِدَ ، وَلَا الْيَتِيمُ الْمَوْلَى » — وعلى هذا قتل  
 الوالد أنه لم يرث منه شيء ، وإن كان لا يرث منه <sup>(٢)</sup>

ومن حكمه . كل من ارتد بقتل مورثه أو شاركه نصراً حتى فيه لا يرث  
 منه شيء إلا أوجب قتله إياه الفصص أو الكفارة والدية ، ولا فرق بين أن يكون  
 قد قتله مباشرة أو التمسك . كما لا فرق بين أن يكون القاتل مكلماً أو غير مكلماً ؛  
 فإن كان القاتل محرم ورثته ، سواء أكان بمباشرة أو بالتسليم . فيه كالحقنة إلا في  
 شئ من : ولعمري أنهم يرون اتفاقاً بالتسليم لأوجب الدية ماله من مبيع الإرث ، وثانها

(١) — — — — — ٢٨١ و ٢٩٦ و ٢٨١ و ٢٨١ — — — — — (٢٢٢ ٨)

(٢) — — — — — ٢٩٦ و ٢٨١ و ٢٨١ و ٢٨١ — — — — — (٢١٨ ٢)

أشبه برون فقل غير الكتاب ما من لا تـ (١).

وجعل عدل هذه مذهب وأقسم أن خذوه هو مذهب خدعة ، فإن مذهب  
الكمية في بورت الدين خطأ إذ وجد سبب لا تـ وشرطه - مردود تنا رواه  
جابر بن ثابت من قصة عمر بن الخطاب وعمرهم من قصة مسلم بن الحنفية بين قتل  
العمدة قبل خطأ ، ومذهب الشافعية والحنفية في التسوية بين النفس بالشرع والقتل  
بالتسليم مردود ، لأن العدول بسبب ندى تشابه القتل كحفر البئر مثلاً لا يصدق  
عليه أنه من حقيقة حتى يدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم . «أعقاب  
لا تـ» وعموم قوله «نفس ما تـ» مع أن «فإن القابل على الحقيقة هو الذي  
أرعى له روح ، وحفر البئر لا يصدق عليه أنه «هو» لا في لوف الذي حفر فيه  
البئر ولا في لوف الذي رذ في موصته . فمما أنه لا يصدق عليه ذلك في وقت  
حفر البئر وقبل الرقن فهو أشهر من أن يدل عليه ، وثبت أنه لا يصدق عليه ذلك بعد  
انهائى ، لأن في صفة أن لو فرض حفر بئر قد مات بعد أن حفره وقبل أن مع فيه  
موصته مثلاً ثم مع فيه موصته ثبت فثبت بسبب ما به إلى ذلك حفره وإد كسا  
لا نسبها إليه لأنه غير قادر على فعل شيء ما كونه متاعدين شيء استحق أن تنسبها  
إليه وهو حي مع أنه لم يعمل شيئاً حديداً غير الذي عمله أول الأمر ولم يبدأه  
لنسبة العمل إليه عند فرضه ميتاً . ومذهب الشافعية في التسوية بين القتل بحى ، القتل  
بشر حتى مردود لأن القتل لدى استوجب الحرمان هو القتل المحذور شرعاً ، إذ من  
حي أن يكون العمل مأذون فيه من أن لا سبب للعقوبة . ولا معنى لكون القتل  
بحى إلا أنه مأذون فيه من الشرع ، وهذا الذي ذهب إليه في هذه المسألة  
ول حجة من أهل (٢) كذا التام أن يكون حفره محضاً في هذه المسألة يريدون

(١) نظ - لفتح الحماوى (١٣٧) وشرحه الروس المربع (١٩٢/٢) ولا مع

المعروف (١٢٢ ٢)

(٢) انظر نهاية المحتاج للمولى (٢٨/٦)

أنه أخذ في هذا الموضوع ظاهراً الدليل - وهو ما رواه من الأحاديث مع تقرير مدعيه - وأما طريق إلى حكمه ونسب الذي من أحد شرع، وهو أنه ينظر إلى شيء من هذا لاستخراج الفرق بين بعض أنواع القتل والمصيبة الآخرة.

وأما عن مسألة الثانية - وهي هل من يرث دية القتل - فقد ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وبجملهم أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم إلى أن الدية تقسم بين جميع الورثة بعد قضاء ما على القاتل من الديون وسعيده وصديه الصحيحة شرعاً، كما فعلت له الذي كان قد كسبه في حال حياته ميراثاً، وهذا هو المصوب عنه في كتب الكفاية<sup>(١)</sup> والرواية في عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان حتى أن روحه لا ترث من دية زوجها القاتل، ووجهه أن دية القاتل لا يحب إلا بعد موته، والوجه الثاني أن روحه لا ترث من دية زوجها<sup>(٢)</sup> وحكى قوم<sup>(٣)</sup> عن مالك أنه يذهب إلى أن الروح لا ترث من دية زوجها والروح لا ترث من دية روحه - ونحو أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يرى أن لأخ لأُم والروح والروح لا ترث من الدية شيئاً، والوجه الثالث هو أن كان مورثهم قتلاً لا يستقلون عنه ولا يرثون من ميراثه شيء، والوجه الرابع هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه الخامس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه السادس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، لأن الثرم بالثرم

والدليل على صحة ما ذهب إليه جمهور مدعي ما رواه المدعي في الرواية وعمره عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قضي أن الميراث ميراث ما كان له من الدنيا قبل موته، وهذا هو المصوب عنه في عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان حتى أن روحه لا ترث من دية زوجها القاتل، ووجهه أن دية القاتل لا يحب إلا بعد موته، والوجه الثاني أن روحه لا ترث من دية زوجها<sup>(٢)</sup> وحكى قوم<sup>(٣)</sup> عن مالك أنه يذهب إلى أن الروح لا ترث من دية زوجها والروح لا ترث من دية روحه - ونحو أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يرى أن لأخ لأُم والروح والروح لا ترث من الدية شيئاً، والوجه الثالث هو أن كان مورثهم قتلاً لا يستقلون عنه ولا يرثون من ميراثه شيء، والوجه الرابع هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه الخامس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه السادس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، لأن الثرم بالثرم

(١) - هذا ما رواه علي بن أبي حمزة (٢١٥) - والروح لا ترث من دية زوجها القاتل، ووجهه أن دية القاتل لا يحب إلا بعد موته، والوجه الثاني أن روحه لا ترث من دية زوجها<sup>(٢)</sup> وحكى قوم<sup>(٣)</sup> عن مالك أنه يذهب إلى أن الروح لا ترث من دية زوجها والروح لا ترث من دية روحه - ونحو أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يرى أن لأخ لأُم والروح والروح لا ترث من الدية شيئاً، والوجه الثالث هو أن كان مورثهم قتلاً لا يستقلون عنه ولا يرثون من ميراثه شيء، والوجه الرابع هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه الخامس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، لأن الثرم بالثرم

(٢) - هذا ما رواه علي بن أبي حمزة (٢١٥) - والروح لا ترث من دية زوجها القاتل، ووجهه أن دية القاتل لا يحب إلا بعد موته، والوجه الثاني أن روحه لا ترث من دية زوجها<sup>(٢)</sup> وحكى قوم<sup>(٣)</sup> عن مالك أنه يذهب إلى أن الروح لا ترث من دية زوجها والروح لا ترث من دية روحه - ونحو أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يرى أن لأخ لأُم والروح والروح لا ترث من الدية شيئاً، والوجه الثالث هو أن كان مورثهم قتلاً لا يستقلون عنه ولا يرثون من ميراثه شيء، والوجه الرابع هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه الخامس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، لأن الثرم بالثرم

(٣) - هذا ما رواه علي بن أبي حمزة (٢١٥) - والروح لا ترث من دية زوجها القاتل، ووجهه أن دية القاتل لا يحب إلا بعد موته، والوجه الثاني أن روحه لا ترث من دية زوجها<sup>(٢)</sup> وحكى قوم<sup>(٣)</sup> عن مالك أنه يذهب إلى أن الروح لا ترث من دية زوجها والروح لا ترث من دية روحه - ونحو أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يرى أن لأخ لأُم والروح والروح لا ترث من الدية شيئاً، والوجه الثالث هو أن كان مورثهم قتلاً لا يستقلون عنه ولا يرثون من ميراثه شيء، والوجه الرابع هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، والوجه الخامس هو أن المصيبة لا يرثها من المصيبة، لأن الثرم بالثرم

والأخ لأمه وغيرهم ، وما رواه البخاري في تاريخه من شدة من دأبهم في ذلك ،  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه وعي ، فقيل له : رسول الله ، إن عبدك دأب في عمرك  
 بنفسها . وكان أتى قبل في الحامية ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا أعنه دأبه »  
 أيه : « قلت : هل لأبي فيها حق ؟ قال : « نعم » . وكان دأبه فيه من الإبلان .  
 وهذا الحديث يدل على مراتب الإوحاء ، قد عني في بعض في مراتب الإبلان من مذكر  
 في توجيه رأي علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، لأن الإوحاء لا يقبل عن روحها .  
 فقل وقد هي أحمد وأبو داود والترمذي عن سعيد بن أسيد أن عمر كان يقول :  
 الدابة للعامة ولا يرث المرء من دأبه روحها شئ ، حتى قال له الصحابة : من سبب  
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إلى أن ورثت امرأة أشم الله في من دأبه  
 روحها ، فخرج عمر عن موته : لأنه لا بأس مع الله

### اختلاف الدين :

المابع الثالث من المابع التي أجمع عليها الشريعة الإسلامية على أن يكون من  
 قام به سبب لإرث واستوى جميع شروعه وبين أن يرث - هو اختلاف الدين .  
 ومعنى اختلاف الدين أن يكون دين الميت عديدا من دأبه سبب لا شئ  
 من روحية وقرنة ، أن يكون بين مسلمة وقد لا روحه كدأبه وقرنه غير  
 مسلم .

وقد أجمع علماء الشريعة الإسلامية - بوجه عام - على أن اختلاف الدين مانع  
 من مابع الإرث ، ولكنهم اختلفوا في بعض وجوده من دأبه من معروف أو غير  
 هذا المانع ولكن سبب وجود اختلاف في هذا الموضوع في شئ من شئ  
 الأولى في من متى تنفع إرث الكافر من مسلم ، و - به : « في بين أهل شئ  
 المسلم من الكافر يد وأحد من من شئ من دأبه ، و - به : « في بين من





الروحة الكتابية من بركة روحها اسمه عربى الكافر من تركه قرنه لمسلم إذا  
أسلم كل واحد منهما قل أن تقسم لبركة على مسجدها ، وكافر لا يرث من المسلم  
عند جمهور عد ، اشرعة شى سلب من سلب يرث متى كان كافرا فى وقت موت  
مورثه اسمه ، وعند أحمد بن حنبل يرث الكافر من المسلم بسبب الولاء ولو استمر  
على كفره ، ويرث الكافر من أسلم بأحد السبع الآخرين إذا أسلم قبل تقسيم  
التركة ولا يرث أحدهما إذا استمر على كفره . ومذهب الجمهور أقوى حجة وأقوم  
دليلا ، وحجته مرواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن  
أسماء بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ »  
وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ <sup>(١)</sup> وبه علم لم يخص سببا دون سبب ولا حالة دون حالة ،  
ولادليل على التحصيل بسبب أو حالة ، فلا ينفرد بإيه .

ونما عن اسمه الثانية — وهى من هل يرث المسلم من الكافر إذا واحد سلب من  
أسباب الإرث — من الأئمة الأربعة مضمون على أن المسلم لا يرث من الكافر شيئا  
بسبب الروحة أو القرابة ، واحصوا أنه لو كان السلب يقتضى الإرث هو الولاء ؛  
فقال أبو حنيفة ومالك وشافعى لا يرثه بسبب ولأه ك لا يرثه بغيره ، وهو مذهب  
على بن أبى طالب ورشد بن سائب وجمهور ناصبة وانصبي ، وقد أحمد بن حنبل : يرث  
اسم من الكافر بسبب ولأه ، على نحو ما ذكرناه فى المسألة الأولى وكان مضاف  
ابن حنبل ومعاوية بن أبى سفيان وسعيد بن المسيب ومسيروق والحنفى ومحمد بن  
الحنفية ومحمد بن على بن الحنفى بن على بن أبى طالب وإسحق بن راهوية يذهبون إلى  
أن المسلم يرث من الكافر بكل سبب من أسباب الإرث : بالزوجة ومنقر به وبالولاء ،  
فلو أن كافرا مات وله قريب مسلم غير محجوب ورثة . ولو أن مرة كتابية مات  
وزوجها مسلم بها ، ولو أن عتية كافرا مات ومعتقه مسلم ولا وارث له من قرأته

أصلاً أو له وارث لا يسرق الزكاة ورثة نفقه .

واستند القائلون بنور الإسلام من كفر مانع ورعي : أما المانع  
فحدث روى أبو داود عن معاذ بن . سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
« للإسلام رِدٌّ ولا ينقض » هؤلاء ومن رددته أن يحكم بنور الإسلام من  
الكافر وعدم نورث الكافر من المسلم . وأن النقيض مضاف إلى ما رتب الإسلام  
يبيح للمسلم أن يزوج الكفائية ولا يبيع مكسباً من نزع النكاح ، ورأسه غير  
للمسلم أن يبيع مال الكافر ، فكما صحح النزع بفسادهم فيه صحح رتبته ، وكما صحح  
افتقار أموالهم بسبب الحرب صحح إزتهم سب من سبب الإرث .

واستدل جمهور العلماء بما رووه من حديث عامة ردد ، وهو حدث صريح  
في أمتناع إرث المسلم من الكافر ، وعام فلا يخص صف من سبب وردوا استدلال  
من أن بنور الإسلام من الكافر ، فما حديث معاذ فحوا عن استدلالهم به بأنه  
حديث لا يصلح للاحتجاج به ، لأن فيه : ١ - مجهولاً قبل معاذ ، وهو سبب صلاحية  
للاحتجاج به فإنه لا دلالة فيه على ما ذكر المحققون به ، لأن معنى زيادة الإسلام ليس  
بما ذكره في شيء ، إذ رادته أن الله فتح عليه بلاد ويكثر سود من يفتقه ، ومعنى  
عدم نقصانه أنه لا يرد عنه أحد سخفه له ، ومن أراد عنه لا يصره شيئاً ، وروى  
صلى الله عليه وسلم معنى الزيادة بنور ما ذكرته من معنى فيه كمال تخصيصه بما عهد الإرث  
لممارسة ما روي له ، حتى يمكن الجمع بين شيئين ، وإنما القيس انتهى ذكره فحوا  
عنه بأنه غير سنده أصلاً ، أولهما أنه لا يلزم من صحة النكاح نكاحها صحة الإرث  
مهم ، بل السند الرقيق يصح له أن يزوج الحر ولا يصح ميراثه منها ، وكذلك  
يصح للحر أن يزوج الأمة بشرط ذلك ومع ذلك لا يصح إرثه منها ، وتأينهم أن  
مقتضى الزواج على الرعية في التوالد وقصد السهولة ، وهي ممكنة بزوج مهم ، وإنما  
الإرث قسماً على المولود والصحراء بين الوارث والمورث ، وليس بين المسلمين



أحد، أن النصرانية بجميع فرقها مئة واحدة، واليهودية بجميع فرقها مئة واحدة، وكل ماعدا النصرانية واليهودية من مثل الكفار مئة واحدة، وعزت على هذا القول أن نصراني لا يرث من اليهودي ولا من غيره، واليهودي لا يرث من النصراني ولا من غيره، وأن العمومي يرث من الوثني ومن الزهني ومن الصائبي وما أشبه ذلك. وهذا المذهب هو المشهور عن مالك رضي الله عنه، وهو مخصوص في كتب الساجين من علماء المالكية. وأما الثاني من قول المالكية كقول الحنفية أن كل من ملأ على حده، النصرانية مئة، واليهودية مئة، والعمومية مئة، وحرمة مئة. وهكذا. وقد رشح هذا رأي كثير من محقق المالكية وهو طاهر المدونة ومهاب كتهم. وقد استدلوا بذهب أبي اسحق بن قتيبة وآب من الكتب الكريمة؛ منهم قوله تعالى (١٠٠ عدد بقدر ما شئتم من الخصال) ووجه الاستدلال من هذه الآية تكرره أنه سبحانه تعالى يحق دين الإسلام وما عداه من جميع ما عداه من الآداب، وقد جمع الجميع في كلمة واحدة وهي الخصال، على أن جميعها شيء واحد، وهم قوله سبحانه تعالى (١٠٠ منكم منكم أو أنفسكم) أي لا يفرق بينكم وبينكم الاستدلال من هذه الآية أن (الذين كفروا) هم يشمل جميع أنواع الكفار، وقد أثبت سبحانه أن بعضهم أولى ببعض نصيب، وقد عرفنا الله العلة العنصرية للميراث وجود مولاه وأنه صفة بين الوارث وبين الميراث، فقد ثبتت هذه الصلة مع خلائق مثل الذين كفروا، إذ هم يعرفون سبحانه في مولاه بعضهم بعضا، بل أن يكونوا من جهة واحدة وأن يكونوا من نفس واحدة.

والاستدلال بالذهب إليه محمد بن حنبل رضي الله عنه مأثور من القرآن الكريم، منها قوله تعالى (١٠٠ منكم منكم أو أنفسكم) ولا تفرق بينكم وبينكم جميعاً فسبحاً وقد كان من المشركين) ومنها قوله سبحانه: (وذكر أن يكونوا هوداً أو  
(٤) أحكام الميراث

تصاريه متبذوا) بذلك نرى أنه سبحانه قد جعل اليهودية في كتابه الكريم غير النصرية، كما جعل كل واحد منها غير الإسلام وغير الشريعة في الآله الأولى، ومما قوله يترك كتابه: (يَكْفُرُ عَنْتَ مَكَّةَ شَرَعَهُ وَمَشَتْ حَاقًا) فهذا يدل على أن كل فرق من الناس قد جعل الله لهم شريعة ومساها يسرون عليه، وذلك حتى لا يترك كل شريعة ومساها يحرم من الشريعة والله مع كل بقية بقية بعض الشريعة كان لكل فرق شريعة، بل يكون مرفيق أو أكثر شريعة واحدة ومساها واحد.

ولحق في هذه المسألة ما ذهب إليه أحمد بن حنبل ورأى أكثر من تحقيق التاكيد من أن كل بقية من أهل سنة على حقيقة ويدل على ذلك مع ما ذكره في الاستدلال له - آيات من القرآن الكريم، وبعض الأحكام التي مررها عليه والاشارة، فمن الآيات فيها قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْبَاءَ مِنْ هَذِهِ وَلَقَدْ نُوِّبَ وَصَارَ مِنْ آتَمِ يَوْمَهُ وَأَيُّومِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا حُوفَ عَلَيْهِمْ وَلَا تُخِيبُهُمْ آخِرُ يَوْمٍ) فقد جعل الله تعالى كل صنف من هذه الأصناف غير الآخرين ليس عنهم نصيبهم على بعض، والأصل في العطف أن العطف في المعطوف عنه، وأن الأحكام بعد رتبة جمهور هذه الشريعة يعرفون بأن أهل الكتاب وغيرهم من الملل في إباحة روح المسلمين منسوبة وفي ترويض المسلمين من عظامهم وفي غير ذلك من الأحكام فكيف تنقسم مع هذا أن تكون جميعهم منه واحدة.

### المواقع المختلف فيها:

أما المواقع التي اختلف عليها هذه الشريعة في كل واحد منها فجميعهم مسما من التراث بقوله كل واحد من أربع الدلالة - لغة ولم يترك نصيبه الآخر له وذهب إلى أن وجوده كعدمه - فهي ثلاثة أيضا، وهي: الرتبة، واختلاف الناس،

والدور الحكمي. وستحكم على كل واحد من هذه أنواع الثلاثة كلمة مستفيدة  
وسائر فقراتك أن خلاف الأئمة في كل واحد من هذه أنواع ليس كعلافتهم  
في أنواع السابقة، فبهم ههنا يحسمون في أن الوصف مانع أو غير مانع، وقد عرفت  
أنهم فيما سبق مجمعون على أن الوصف مانع ثم يحسمون إلى اختصار في تحديده.

### الردة

الاصح الأول من أنواع التي احتسب فيها عمدة الشريعة للإسلامية هو الردء.  
والردء في أصل لغة سمع بمعنى لا يردء، وهو الرجوع والانصراف عن الشيء،  
وفي اصطلاح عمدة الشريعة غيره عن أن يفعل الميعم فعلاً أو يقول كلاماً أو يعتقد  
شيئاً لا يقره الإسلام سنة هـ كان يسجد للصم، أو يبت الله ورسوله، أو يعتقد  
أن الله تعالى شريكاً أو صاحبة أو ودا، أو سكر أعراض الصلوات الخمس، أو يكر  
حرمة الزنا، وما أشبه ذلك وحكم من صنع شيئاً من هذا أنه كان له شبهة فيما  
ذهب إليه كشبهه عند السمين ويسو له وجه الخطأ فيها، ثم يصير ثلاثة أيام فإن  
تاب عما صنع ورجع إلى الإسلام معها، وإن أصر على ما ذهب إليه نظر. فإن كان  
رجلاً - حرّاً أو عبداً - كان حرّاً أو العبد بجماع ثمة السمين، ما روى البخاري وغيره  
من قوله صلى الله عليه وسلم «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَتَوْبَتُهُ» ولا روى مالك في الموطأ أن  
رجلاً من قريش أتى موسى الأشعري أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال له عمر:  
هل من معرفة حرّاً؟ فقال الرجل: نعم، رجل ردد عن الإسلام فقتله، فقال عمر:  
هلا جسدتموه في بيت ثلاثة أيام؟ فطمسوه في كل يوم رعيه حلة تنوب، فإن عمر  
رضي الله عنه لم يرض بحل قتل، وإنما قال عمر صه على التمهيد به من قول الردء<sup>(١)</sup>،  
فقد هذا على أن هذا الحكم كان معروفاً عنده كما كان معروفاً عند أبي موسى ومن معه

(١) أي: توبته من يوم رجع لا ردد نفسه إلا أنه ضعف بعينه من به ميلة

من أهل هذا الدس وإن كان من صبيح نبي محمد ذكره مرة - حرة كانت أو  
أمة - قتل الشافعي : قُتِلَ أيضا إذا لم تقب : لعموم حديث البخاري الذي روينا  
فيه لم يفرق بين الرجل وامرأة ، وقال أبو حنيفة : لا يقتل المرأة ، وكما بها محس  
حتى نسلم : لا نقتل من أمة عليه الصلاة والسلام سبي عن قتل النساء . فأما حديث  
البخاري الذي استند إليه الشافعي في استدلاله بين طاهره غير مقصود بجمع عماء  
الإسلام ، لا ترى أن قوله عليه الصلاة والسلام « لا يقتل من دمه » يشمل بحسب الظاهر  
من حرج من الإسلام إلى دين آخر ، ومن حرج من دين إلى دين آخر غير  
الإسلام ، ومن حرج من دين إلى الإسلام نفسه ، ونحن متمسكون على أن من  
ترك الحوسية أو اليهودية أو النصرانية ، مثلا ، إلى الإسلام - لم يكن حرؤه ذلك .  
فأما كان مدعى الحديث غير مقصود للشارع صاغ لنا أن نخصه مرة أخرى بالرجل  
سندنا إلى منه عن قتل النساء بوجه عام : أي بغير تفرقة بين أن تكون المرأة كافرة  
أما به أو مرندة

ثم - أريد قد عوت حتى رده وقد قتل كذلك : وقد يبقى سداد الإسلام وقد  
يكون مدار الحرب : وقد عوت من له حتى في معارته قتله وقد عوت - هو قتله ، كما قد  
يكون مرند وحلا وقد كون امرأة على سعة ، وقد يكون حر وقد يكون رفيقا  
وقد أجمع عماء الإسلام طلبة على أن الرند إذا عاد إلى الإسلام وتاب عما كان  
قد ذهب به عدله حكم الإسلام عند عودته ، وجميع الآئمة لأربعة أو خمسة وبذلك  
وال - مني ومحمد علي أنه في حر رده وفعل موته وقته حصة أو حاكم ، تكون أمواله  
كأما موفوعة لا يجوز له أن يذهب في شيء منها كماله . ذلك ما يره ، وذهب أبو  
يوسف ومحمد والحسن إلى أن تصرفه في أمواله حينئذ مودة ، وهو قول حبيب في  
مدعى الشافعي ورواية عن أحمد بن حنبل (١)



واحصلوا من أحكام الميراث استعانة باليراث في موضعين . الأول بان هل تكون ردة مائة له من ميراث الذين عوبوا في حال رده ممن له حق في ميراثهم بروحية أو قرابة ، وهل تكون ردة مائة من ميراث من له حق في اليراث من إدامات على الردة ؟ والثاني بيان متى يصح الاحتياط على أمواله ونفسه بها على ورثته عند من قال بتورث من له حق الميراث منه وإدخالها في بيت من عند من رأى أنه لا يورث ؟

ثامنا عن الوصع الأول . هو من حل يرث الميراث ويورث . فقد ذهب الشافعي (١) رحمه الله إلى أن ميراث لا يرث أحد من المسلمين ولا من غيرهم ، ولا يرثه أحد من المسلمين ولا من غيرهم ، متى سب من نسب الميراث ؛ ولو أوتد مسلم إلى النصرانية أو اليهودية وكان له روية على الدين الذي خرج به ، لم يورث كدلك فيهما لا يرثانه إذا مات ولا يرث هو أحدهما إدامات ، في لو ردت أحوال عن الإسلام إلى دين آخر فلا يورث منهما ، سواء أجد الدين الذي اعتنقه أم أحلف . ولا فرق في ذلك كله بين أن يكون الميراث رجلا أو امرأة ، ولا بين أن يكون حرا أو عبدا ، ولا بين أن يعود الميراث إلى الإسلام قبل خمسة من موته لدى مات وهو على رده ، وبين أن يبقى على الردة حتى يُقسم ذلك المال . ونصه من ميراث على حقه في جماعة المسلمين يوصع في بيت مالهم ويصرف في معارف القوم ، سواء في ذلك ما له الذي كسبه قبل الردة وماله الذي كسبه بعد الردة .

ودهب الحنابلة (٢) إلى أنه إدامات الميراث على رده أو قتل لم يرثه أحد ولو شاركه في الدين ويصير جميع ماله فيئا ، سواء أ كان قد كسبه قبل الردة أم بعدها . وإذا مات روجه ميراث أو غريبه وهو حي باقر على رده فإن عد لمرتد إلى الإسلام قبل أن ينقسم المال بين ورثته لم يستحق نصيبه من الميراث ، وإن لم يعد إلى الإسلام

(١) بعد معنى فتح المظهر ص ٢٢٠ (٢٥/٣) وحاشية الناجوري على الروحية (٦١)

وحاشية الحصري (٥٢)

(٢) بعد ألف المحزون (١ : ٣٠٥)

حتى قسم المال بين الورثة لم يستحق شيئا ، وحللا كان لمرثته وأمره حرا كان أو عبدا

ودفع المالكية <sup>(١)</sup> إلى من ارتد عن حر - وحللا كان أو مرقا - ونفق على ردة حتى مات أو قبل لم يرثه أحد من نسائه - اث وثا - يرث هو وأخدا كذلك ، ولو انحدر منه - أي حرج - ربه ودين من بعده سب ميراثه ، وصير ماله قسما لعدة أشخاص ، موقوف - كسبه - من الردة ثم بعدها ، وإن كان يرتد عند حللا كان أو مرقا - ، يمكن منه شيئا ، أن يكون ملكا - عبده

ودفع توبه <sup>(٢)</sup> إلى من كان ارتد - حللا - حرا كان أو عبدا - وعلى ردة إلى من مات أو قبل قبله أحد من الردة ميراثهم بين ورثته - ومن على حسب - نصيبهم وماله الذي كسبه في حال رده كسبه - أو عبدا - ومن كان - ردا امرأة - حرة كانت أو أمة - فإن حرج ماله ، أي رده ورثته ، يكون ميراثا يقسم بين ورثتها - نسبه - حسب مراتبهم - سواء - كانت قد كسبت هذا المال قبل الردة أم بعدها . وقد اختلف علماء مذهب في الردة عن أبي حنيفة في من ردة - بعد - هروى لحسن من ردة عنه - وإنه هم الذين يكونون على صفة الاستنح في امركة من وقت ردة - في وقت الاستنح على امركة ، بحيث أن يصحوا أمهاتهن أخرا - موجودين ولو حكم ، فلو أن هذه المرأة - أو عبدا - كان أحد من ردة ، أو ميراثه في وقت الردة ثم عن الرقيق أو أسير مصر أو قبل موت ارتد لم يرث أحد من ردة ، ولو مات امرأته بعد ارتداده لم يستحق هذا الرجل شيئا من الميراث ولو ولد له من ردة ، ولو كان من الورثة حرا أصلا في وقت الردة ثم نصر بعد الردة وقد في وقت لم يرث شيئا ، وومات - حص - أو ثمة قبل موت ارتد لم يرث منه شيء - وروى أبو يوسف

(١) - - - - - (٢٢٢ ٢)

(٢) - - - - - (٣٩ ومعه)

عنه أن يرثه الربد هم الذين يكونون على صفة الاستحقاق في البركة وقت الردة ،  
سواء كانوا على صفة الاستحقاق إلى أن مات أم رأت عليه هذه الصفة ، فمن كان  
منهم حراماً مسلماً موحوداً ولو حكامي وقت الردة وورثه وورثت أو استرق قبل موت  
الربد ، ومن كان منهم ذمياً وكافراً وقت الردة وورثه وورثت له وحقته بعد الردة لم يرث شيئاً ،  
وربما يحدس أحسن عنه أن يرثه الربد هم الذين يكونون على صفة الاستحقاق في  
بركة يوم موته ، سواء كانوا على صفة الاستحقاق في البركة يوم موته أم لا يكونوا ،  
فلو كانت زوجته كافرة أو قيمه يوم موته ثم عتقت أو خلعت قبل أن يتوب فيها  
رثته ، ولو كان بعض فراشه كافراً وقت موته ثم ارتد ثم عتق أو أسلم فيه رثته ، ولو  
ماتت زوجته بعد برده أو هذا قبل برده ، ولو كان بعض لورثة حراماً مسلماً  
موجود يوم الردة ثم مصر أو سرق أو مات قبل موت الربد فيه لا يرث

وذهب أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن الشافعي (١) إلى أن مال الربد يكون ميراثاً  
لغيره ، ثم الذين يكونون على صفة الاستحقاق في البركة يوم موته على حسب  
درجاتهم ، سواء في ذلك من نسي كسبه قبل الردة ومنه من نسي كسبه بعدها ، وسواء  
في ذلك من أرحل من رثته

وأما عن الوصع الذي قد جمع علماء الشريعة الإسلامية على أنه إذا مات الربد  
خلف أمه أو من حسن الاستيلاء على ماله فيأخذه ورثته فمحمونه في سهمهم على  
حسب درجاتهم ، عند الحنفية ، على السنن ، التفصيل القوي ذكرناه قريباً ، ويضع قيم  
للمرثين منه عنه بصرفه في مصروف إلى ، عند مالك والشافعي وأحمد ، واحتكموا  
بأنه إذا لحق الربد بغيره في حرب وحكماء منى بغيره ، فقد استأمن ومالك وأحمد :  
بأن جميع ما به موقوف ويجب على كل من يملكه حتى يتوصل واحد من ميراثه ، فيما  
أن هوود مسلماً فيأخذ منه ، وإما أن يبيعته ماتت هتة فيأخذ قيمته ياب مان . وقال

أبو حبيبة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن : إذ لحق المرتد مدار الحرب وحكم القاضي بدحاقه كان ذلك تشمة موته ؛ وقد كان له أمهات أولاد وعبيد عتق عتقهم قبل رده بموته عتق هؤلاء وهؤلاء ، وإذا كانت عليه ديون مؤجلة حل أحدها ، وسئل ماله الباقي بعد وفاة الديون إلى ورثته ؛ عبرت أم حبيبة يقول : إن كان رجلا فندى ينتقل إلى ورثته ماله الذي كسبه قبل الرد ، على ما سألني بيته ، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن يقولان : ستقل إلى الورثة جميع ما حبه مطلقا ، ثم لو حصل أن المرتد رجع إلى دار الإسلام مسلما - بعد ما كان قد لحق مدار الحرب وقضى الدين بدحاقه وقضت أمواله من الورثة ما عتق قصاص القاضي - لم يكن له سبيل على أمهات الأولاد ولا على العبيد الذين كان قد عتق عتقهم قبل رده بموته ، لأنهم صاروا أحرارا بقتل قصاص صحيح ممن له لولاية عليه ؛ فإما سأل أمواته فيه إن وجد في يد أحدهم من الورثة شيئا فعليه من ماله أحده ، وإن كان الورثة قد تصرفوا في كل ما وصل إلى أيديهم من ماله فليس له الرجوع على واحد منهم شيء ، سواء أكان تصرف الورثة الذي تصرفه فيما وصل إليه مما يقبل الفسخ كالبيع والهبة أم كان عمالا يعمل الفسخ كما ترى

ومن جميع ما ذكره في شرح هذه المسألة يستخلص الحقائق الآتية :

- ( ١ ) مذهب مالك والشافعي وأحمد أن الردة مانع من موانع الميراث مطلقا ، ومذهب أبي حنيفة أنها لا تمنع الميراث إلا في أسان انتهى كسبه المرتد بعد رده إذا كان رجلا ، ومذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشافعي أنها لا تمنع الميراث مطلقا ،
- ( ٢ ) مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي ومحمد أن مال المرتد يؤلف من حبل رده إلى أن يعود إلى الإسلام أو يموت ، وقال أبو حنيفة : أو يلقى مدار الحرب ويقضى القاضي بدمه ، ومذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشافعي أنه لا يؤلف ، وللمرتد التصرف في ماله لأنه مكلف محتج ، وهو قول آخر للشافعي ورواية أخرى عن أحمد بن حنبل

(٣) مذهب مالك والشافعي وأحمد أن مال المرتد يظل موقوفاً إلى أن يموت مملأً إما حتف أمه وإما بقتله ، سواء أبقى في دار الإسلام أم لحق بدار الحرب . ومذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن أن ما يصح للورثة أو للعهد كما التصرف في مال المرتد ما عهد فيه من الأول أن يموت بما حتف أمه وإما ما قبل ، والثاني أن يموت بدار الحرب ونقص القاصي لمحقاقه ، مع أن ما حيفه يقول : إن كان قبل ذلك موقوفاً ، وأما يوسف ومحمد بن قولان : لم تكن قبل ذلك موقوفاً عن المرتد .

(٤) مذهب مالك والشافعي وأحمد أن جميع ما يحمله المرتد من مال يكون فيثاً ؛ ومذهب أبي حنيفة أن ما يحمله المرتد من مال الذي كسبه في حال ردته يكون فيثاً ، وأن ما يحمله الرجل المرتد من المال الذي كسبه قبل الرد وما تخلفه المرأة المرتدة مطلقاً يكون تركة ، ومذهب أبي يوسف ومحمد أن ما يحمله المرتد والمرأة يكون تركة مطلقاً .

### اختلاف الدارين :

المسألة الثانية من مواقع الميراث إلى اختلاف فيها عند الشريعة هو اختلاف الدارين ؛ معنى الدار التي يموت فيها الميراث والدار التي يعم فيها الورثة ، وهذا المسألة - عند من يعتبرها مائماً من العلماء - يختص بتوريث غير المسلمين بعضهم من بعض - وإيضاح هذا البحث يستدعي أن نتقدم بين يديه بكلمة وجيزة ؟

سبب في هذه الكلمة أن غير المسلمين - بانظر إلى عبادتهم ولى الملافة بينهم وبين المسلمين - على أربعة أنواع :

النوع الأول : الذميين ، وهم الذين يعيشون في بلاد الإسلام بإذن من إمام المسلمين أو من يقوم مقامه ، بعد رضاهم بدفع الجزية التي أمر بها الإمام أو نائبه عليهم ، وأن يكونوا حاضرين لأحكام الإسلام في شمس معاملاتهم ، لا في عاداتهم

وما يحق به، وحكم هذا النوع أنه يجب عليه أن يدفع أجرته في موقعتها، وأن يقر  
في بلاد الإسلام لا يخرج منها إلى دار الحرب، فإن خرج منها بدت أسفله عقد الدفعة  
التي به وبها حرباً، ودار هذا النوع في حكم الإسلام هي بلاد الإسلام.

النوع الثاني، المستعبدون، وهم الذين يدخلون داراً ثانياً، على ألا يقيموا  
فيها ولا يدفعوا جزية، ولكن متى انتهى عرصتهم انتهى من أهلها فدموا بلاداً ما عدوا.  
وحكم هذا النوع أنه لا يجب عليه أن يدفع جزية، ولا يمكن من الإقامة سنة،  
ولأنهم مسلمون لا يحدد مدته، فمنهم من يرى تحريم لا مع بها السنة، ودارهم في  
حكم الإسلام هي بلادهم التي هم فيها، من قبل أن يدخلوها من غير بلاد مؤمنة  
ونسب معك من من أموره من شأوا، بل هم - كما هو - لا يتأخرون من الإقامة  
الدائمة في البلاد، لأن دفعه مع الإسلام وناثيه عقد ذمة ويلزموا أحكامها ويقبلوا  
دفعه - وهو - وحده يصرون من النوع الأول.

النوع الثالث، المستعبدون، وهم الذين يقيمون في بلادهم، ولكن بينهم وبين  
الإسلام عهداً، يدفعونه وراثته، وبلادهم التي يقيمون فيها هي بلادهم في حكم  
الإسلام كما أنهم بلادهم في حقهم أيضاً.

النوع الرابع، المستعبدون، وهم الذين يقيمون في بلادهم، ويسببهم، من  
المسلمين عهداً، يدفعونه وراثته، وبلادهم التي يقيمون فيها هي بلادهم في حكم  
الإسلام كما أنهم بلادهم في حقهم أيضاً. وهذا النوع أمة كثيرة وسكان في بلاد  
تقيم بها، والإسلام يرى أن بلاد كل أمة منها غير بلاد ما عداها من الأمم، إلا أن  
يكون بين أمتين من أمتهم حلف وقواعد؛ فإن كان ذلك فبلاد الأمتين أو الأمم المتحالفة  
تعتبر بلاداً واحدة في الحكم.

فأما المسلمون فجميع بلاد الإسلام بنفسه، كما أنه واحد، فلا تعتبر من  
يخرج منهم من جزي، إذ الإسلام يرى عهده في عهده، كما أنه واحد، ودخل أحدهم

غير ملاذ للإسلام فأما فسد في حكم الإسلام في ملاذ الإسلام  
إذا عرفت هذا كله دعم أن علماء المسلمين قد خضعوا في بوث غير المسلمين  
بعضهم من بعض . هل يشترط في صحته شيء رائد على سنده في نفس ؟ فقال مالك  
وأحمد بن حنبل : لا يشترط في صحة تورث غير المسلمين بعضهم من بعض شيء رائد  
على انعقاد دينهم ، ومعنى هذا أن تورث بعضهم من بعض شيء متحدث أنورث  
والوارث في حكم الإسلام ثم حصلت . وترتب على هذا أن يرث الميراث من الخالي ومن  
المستأمن ومن المعاهد ، كما يرث كل واحد منهم من الدمى ، كما يرث كل واحد منهم  
من الآخر . ولأن قضية في هذا الموضوع قولان : أولهما : فنقول مالك ، أحمد ،  
وهو من صميم في مدعيتهم : وثانيهما - وهو الأرجح عندنا ، وهو الذي  
يسره عقولهم - أن اختلاف الدارين حقيقة وحكمة مانع من موضع الديات ، وعليه  
لأن الذي من الخالي ولا يرث آخر من الدمى ، ثم إن القائل منهم بأن اختلاف  
الدارين حقيقة وحكمة مانع من موضع الديات محالون في النظر إلى استثنائهم والامتناع  
منهم من اعتبارهم بقوله الخالي الكون درهم في حكم الإسلام هي دار حرب ، ومنهم  
من اعتبرهم بقوله الدمى لأنهم يسمونهم بدمى واسعة لأنهم في استثنائهم والامتناع  
في المعاهد ارسد يشبه ارتداد الدمى ، ثم اعترضه ثمة أخرى بوجوب كل واحد  
منهما من الحرب ، ويرث الحرب من كل واحد منهما ، ولا يرث الدمى من أحدهما ، كما  
لا يرث أحدهما من الدمى ! ومن اعتبرهم ثمة الدمى وث كل واحد منهما من  
الدمى ويرث الدمى من كل منهما . وهو أوضحه وأصحاه : إنه لا يكتفى في تورث  
غير المسلمين بعضهم من بعض انعقاد دينه ، ولكن لابد من صحة تورث بعضهم من  
بعض من شيء رائد على ذلك ، وهو انعقاد دارهم ، وقد تحدثت إلى ما مات فيها  
غير السلم وأنني يومه في رايته حقيقة وحكمة ، كدمى مات في بلاده ، وورثته يسمون  
مشة ، وكأخرى مات في بلاده وورثته يسمون مشة في بلاده أو يسمون في بلاد أخرى

فتمت حرمة ما عدا إلى المسلمين وكفى بين اللادين حيفاً ، أو انحدت اليد التي مات فيها غير مسلم وإلى يقيم فيها ورثته في حكم لإسلام فقط ، كمتأمن يموت في بلاد ما وورثته في بلاده التي منها قديم - ففي هاتين الصورتين يرث بمصهم بمصاً ، أما إذا احتضت اليد التي مات فيها غير مسلم وإلى يقيم فيها ورثته حقيقه وحكم كالمات دمي بلاد ما وورثته حريون يقيمون في بلادهم وكما في حري عوب بلاد ما وورثته حريون يقيمون في بلاد أخرى تعتبر حرية بالنسبة إلى بلاد لإسلام وليس بين بلادهم حيفاً ، أو احتضت اليد التي مات فيها غير مسلم وإلى يقيم فيها ورثته في حكم الإسلام فقط ، كما في متأمن عوب في بلاد ما وورثته دميون يقيمون في بلاد ما بمصاً - فبه لا توارث بينهم في هاتين الصورتين ؛ لأن معنى الإلث على المدصرة ووالالة ، وإيس من هؤلاء شيء من ذلك .

### الدور الحكمي :

الثالث من الموانع التي اختلف فيها علماء الشريعة الدور الحكمي . وصاطفه في هذا الموضع أن يلزم من تورث شخص ما عدم توريثه ؛ فحيث يُمتدل عن توريثه . ومثاله - عند من قال به - أن يموت رجل ولا وراث له في الصاهر إلا أخ شقيق أو أخ لأب ، فهذا الأخ يستحق كل التركة بالمصونة النسبة للميت ، فيأتي هذا الأخ مُقرراً بأن فلاناً هذا ابن لأخيه الميت ، فلو صدق الأخ وإدراؤه ورث على هذا الإقرار حكم ميراث لوجب أن يُعفى الابن جميع التركة ؛ لأن درجته في المصونة النسبة متقدمة على الأخ ، وحيث يصح الأخ ميراث ، ومن شرط صحة الإقرار بسبب محمول على الغير - عند أصحاب هذا الرأي - أن يكون مقر بذلك السبب حاضراً جميع التركة حتى لا يكون ثمة شبهة بقله بأنه أراد أن يجمع الورثة من إزنيه ، وقد أصبح غير وارث بسبب تورث الابن لم يكن إقرار ذلك الأخ بمتوعد الابن صحيحاً ، وإذا لم يصح



إقراره م يكن هناك ما يفتح نوريث الآن المقر به ؛ فقد لزم من نوريث الآن عدم نوريثه .

والقول بأن الدور الحكمي مانع من مواعير ميراث قول الشافعية (١) والحكم الشرعي الذي يجب تعليقه طهرا في إثبات الذكور أنه ينسب إلى الآن المقر به إلى الميت ؛ بوجود شرط صحة الإقرار - وهو كون الأخت المقر ورثة لجميع التركة - ولا يرث هذا لاسيما ؛ لما يلزم من نوريثه من فقدان شرط صحة الإقرار المستقيم بفقدان السبب الذي رث نقصا ، وهو السبب

وأجمع الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل على أن الدور حكمي لا يمنع من ميراث ، ثم قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل في حكم المثال المذكور ؛ ينسب إلى الآن من الميت بإقرار الأخت ؛ لأنه لا شبهة في ذلك ، ويرث أخت ، لأن الميراث توقف على وجود سببه وقد وُحِدَت القرابة التي هي إحدى أسباب الميراث ، ولا حيرة بالدور الذي تعلل به الشافعية ، من أمور غير موحود ، لأنه لا رسم في صحة الإقرار بسبب تمحوير على الميراث ؛ فيكون الميراث لجميع التركة كما هو . وقال مالك وصحبه : يرث الآن المقر به في هذه الحالة ، مع عدم الأخت ينقص إقراره ، لكن لا ينسب إلى الآن من الميت ، لأن الإقرار ينسب تمحوير على الميراث هو عند التحقيق شهادة من المقر به بصحة نقله على يد غيره ، والشبهة لا تتم بواحد ، ولهذا لو كان المقر في هذه الحالة أثبت عدلين ثبت النسب أيضا ، ولا يشترط عندهم كون المقر حاضر التركة .

(١) أخرجه حنبل عن جده (٦٣) وشيخ (١٧٣) ومرو (٢٢٢) و (١٧٣) وعندهم في أنه لا يرث أحد من أصحابه إلا من كان له ميراث في ذل ولا يرث ، وبها يثبت ميراثه واثبت ميراثه في حقه ، ولا يثبت ميراثه دون دور حكمي معونه في ميراثه .



الدرجة الثانية : المصائب الخمسة لأبي ، والمصيبة  $\Delta$  كل رجل ليس بينه وبين  
أبي في سبعة نسب الذي يصدره بيت امرأة <sup>(١)</sup> وذلك ألا يكون بينه وبين أبي  
واسعة خلا كان أب وبنه ، أو يكون ناه وبين نيت واحدة واحدة أو أكثر من  
واسعة لكن جميع الوسايط من الرجال كان من لمت ونحبه اشقي ونحبه لأب  
وعمه لشقي وعمه حتى أبيه لأب . وليس للمصائب نصيب معين في التركة ، ولكنه  
إذا يكن بمص وراثته ، فصلا أحد جميع التركة ، وإن كان للممت وراثته من  
أصحاب المروض . وإن كان صاحب المروض محجوباً ، فمصيب كذا لأنهم مع أبي  
أعسر صاحب المروض كونه غير موجود ، وإن لم يكن صاحب المروض محجوباً  
فالمصيب كذا مع أبي أحد صاحب المروض ثم أحد المصائب أدق كانه . وإن  
تعدد أصحاب المروض ، لم يكونوا محجوبين ، فكل واحد منهم حصة بالبقية  
أحد المصائب ، وإن تعدد من يرث بالمصيبة الثانية ، كما هو من جهة واحدة ، وفي  
درجة واحدة وهو واحد ، كالأب أو أكثر ، وكل حوس شفهية أو أكثر ، فسموا  
التركة أو أدق بعد أصحاب المروض ، على عدد رؤوسهم ، وتسمى بالتركة  
توصية كل واحد .

(١) مصيب من يرث المصيبة الثانية ، ولا يرث له سواء ، فهذا لأن من  
الآن عاصب مفرد ، وهو مستحق جميع التركة

(٢) مصيب من يرث المصيبة الثانية ، ولا يرث له سواء ، فهذا لأن من  
عصبة ، فتقسم التركة كما هي عليه على عدد رؤوسهم ، فكل واحد منهم  
ثلث التركة .

(٣) مات رجل ورثه من جهة وأب وأب من أبي ، والزوجات والأولاد من أصحاب

(١) هذا هو من مصيب ، وليس له نصيب ، وهو يتعدد من ماله نصيبه  
وسبق في سبعة عصب في بحث آخر

العروس ، والأخ وابن الأبي من العصة ، فتأخذ الزوجة فرسها وهى فى هذه الحالة الثمن ، وتأخذ لأم فرسها وهى فى هذه الحالة السس ، وتأخذ الابن وابن الأبي من جميع الدقى وهى فى هذا الشأن  $\frac{1}{4}$  من مجموع التركة .

( ٤ ) مات رجل وترك زوجة وأماً وأخاً لأم وعمين شقيقين ؛ فالزوجة والأخ والأخ لأم من أصحاب الفروض ، والمعمين الشقيقان من العصة ، فتأخذ الزوجة فرسها وهى فى هذه الحالة الربع ، وتأخذ لأم فرسها وهى فى هذه الحالة الثلث ، وتأخذ الأخ لأم فرسه وهى السس ، وتشارك المعمين الشقيقان فى الباقى بعد هذه الفروض وهى الربع ، بحيث يأخذ كل واحد منهما الثمن .

( ٥ ) مات رجل وترك أختين شقيقتين وأخوين لأم وعماً شقيقين ؛ فالأختان الشقيقتان والأخوان لأم من أصحاب الفروض ، والنعم الشقيقان من العصة ، فتأخذ لأخت الشقيقتين فرسها وهى الثلث ، وتأخذ الأخوان لأم فرسهما وهى الثلث ، فلا يبقى للمعم لشقى شئ .

( ٦ ) مات امرأة وترك زوجاً وأخت شقيقة وأختاً لأب ، ولزوجة وأخت الشقيقة من أصحاب الفروض ، ولأخ لأب من العصة ، وتأخذ زوج فرسه وهى فى هذه الحالة النصف ، وتأخذ الأخت الشقيقة فرسها وهى النصف ، فلا يبقى للأخ لأب شئ .

( ٧ ) مات رجل وترك ابناً وأخت شقيقة وأختاً لأب وأخت لأم وبنات ؛ فالأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم وبنات الابن أمهات محضات من أصحاب الفروض ، والبنات محضات فى هذا الشأن لآل كنه لعمهن محضات بعض ، فلا تأخذ إحداهن شئ ، وتأخذ الابن وحده كالأخ لأم .

( ٨ ) مات رجل وترك زوجة وأماً وأخت شقيقة وأختاً لأب وأخت لأم ،





ولو لم يوجد معه أحد من ورثته ما عرانة أو وحدة ، فيه لاستقل إلى ممرجه الثانية ، لأن المصعب المسمى أو مولى القافة سيمرر - حركة كلف أو يأخذ جميع الباقي بعد أصحاب القوم .

الدرجة الرابعة : العصبة النسبية بمولى العتقة ، ولأنه من محقق شرطين لصحة ثورث أهل هذه الدرجة : الشرط الأول أن يكون المولى مستقياً رخللاً ، فهو كان المتفق أنى سقطت هذه الدرجة ؛ لأن ولاد المصعب لا يسفل عن لأنى من ورثتها الماصيين ، والذليل على ذلك قوة عيبه لصلاته ولسلامة من بعده من أولادها ما أعقب ، والشرط الثاني أن يكون المصعب مسمى بعينه رخللاً ، فهو كان بمولى المتفق عصبة رخللاً ، وبسواء سمرر لرحل عتقات المسمى ، ولو لم يكن له إلا سماء سقطت هذه الدرجة . وثالث في سجن « العصبة » بفصل لهذه الدرجة وبين ما أجمع عليه علماء الشريعة فيها وما جفوا فيه .

وصحرت ذلك في هذا الموضع فتمت تصحح ما متى يرث المصعب المسمى للمولى المتيقن ومتى لا يرث :

(١) مات امرأة عتيقة ورثته حيا وبنت وابن مولاهما الذي أعقب ؛ فزوجها وبنتها من أصحاب العروس ، وابن مولاهما من العصبة النسبية للمصعب النسبي ؛ فيأخذ الزوج عرسه وهو - في هذه الحالة - رخل ، ويأخذ الميت عرسها وهو المصعب ؛ فيبقى الربع يأخذه ابن مولاهما ، لأنه لا يرث لها من عصبها النسبية ، وابن مولاهما الذي أعقبها موحودا ، ولو وجد أحدهم لكان هو المستحق لهذا الربع .

(٢) مات امرأة عتيقة ورثته زوجها وأختا شقيقة وابن مولاهما الذي أعقب ، فالزوج والأخت اخقيقة من أصحاب العروس ، وابن مولاهما من العصبة النسبية للمصعب النسبي ، فيأخذ الزوج عرسه وهو - في هذه الحالة - نصف ، ويأخذ الأخت الشقيقة عرسها وهو المصعب ، فلا يبقى شيء يأخذه ابن مولاهما .

(٣) مات مرة ثالثة وترك ثلث شريطين ، أحلام ، عماش شققا وان مولاهما الذي أعقبه ، ولأخت السبعة ، وأخ لأم من أصحاب العروش ، وعنها الشقيق من عمتها السبعة ، وابن مولاهما من العمة السبعة للعاصب السبي ، فتأخذ لأخت السبعة فرسهما وهو نسي ، وتأخذ لأخ لأم وهو البدر ، وبقى بعد ذلك سدس يأخذه عمتها الشقيق ، ولا يسفل حنظل لي عمة المتق .

(٤) مات رجل عيسى وترك زوجة وثلاثة أولاد ، ابن مولاه الذي أعقبه ، وأخوثة وأب من أصحاب العروش ، ولأخت لأم في هذا مثل عمة السبعة ، وابن مولاه من العمة السبعة فاصف سبي ، فتأخذ زوجة فرسهم وهو النسي ، وتأخذ بفرسهم وهو نصف ، وتأخذ لأخت لأم جميع ما بقي ، ولا يشترى ابن أم العاصب السبي لعصم .

(٥) مات رجل عيسى وترك زوجة وأخت شقيقة وابن مولاه الذي أعقبه ، وزوجته ولأخت السبعة من أصحاب العروش ، فتأخذ زوجة فرسهم وهو في هذه حنة أربع ، وتأخذ لأخت شقيقة فرسهم وهو نصف ، وبقى بعد ذلك ربع تركه لعمته ما مولاه الذي أعقبه ، وبه بينهم .

(٦) مات رجل عيسى ولم ير - سوى ابن مولاه الذي أعقبه ، وابن ابن مولاه تأخذ البركة جميعها .

(٧) مات رجل عيسى وترك زوجة ، وثلاثة أبناء مولاه الذي أعقبه وأخوين شقيقين لمولاه أيضا ، فزوجته من أصحاب العروش ، فتأخذ فرسها وهو في هذه الحنة - أربع ، والباقي - وهو ثلاثة - أربع البركة - تقسمه ثلثة مولاه الثلاثة ، سوية بينهم ، ولا شيء لأخوي مولاه الشقيقين ، لأن فرسهما في العصبه متحدة .

لدرجة الخامسة ، الرد على ذوي العروش المقدرة بمسمة فرسهم ، ما عدا الزوجين وبهنا - وبين كاه من أصحاب العروش العشرة - لا يرد عليهم أصلا ، لما



سند کر من المله ، ماعند الأب و الخد و الأب و أحد عرصه في حاة يكون فيه صاحب دروس ثم بقي شيء بعد صاحب المروس أحد هو ماعصوبه وجمع في مسأله واحده بين ذرات المروس و ذرات ماعصوبه ، واخذت - عند عدم وجود الأب - يقوم مقامه في ذلك -

وربما يخفى أن أرد على صاحب العروض إذا محصر ميراث فيه ولم يستغرق  
 من ماله جميع الحركة وهو محصر للميراث أصلاً لا من العصبانية ولا من  
 العصبانية. وروى صاحب العروض أنه تبيين ما في رد على صاحب العروض  
 ومن لا دعيه وكيف يرد عليهم

(١) باب الصيام، ووصفت له روحاً، ولأمه روح كالأمة من أصحاب  
المروءة، ودار لأمه فيها حتى يرد عليهم، وإمامهم في الدنيا، والبركة، فأخذ  
الأم فرصة، ألا وهو اثنتان، وأخذ روح فرصة وهو النصف، وهي بعد أربع  
المروءة من سنين، البركة تأخذه الأم وعندها الأم ليس معها من يرد عنه فصبح  
حطها نصف البركة فرمى دور

[illegible]

(٣) مات رجل ، وترك روحه واحدة ثم أب وتحتي لأم ، فكل هؤلاء من أصحاب الفرض ، وروحه واحدة فمن لا يرد عليهم ، فتأخذ روحه فرضها وهو - في هذه الحالة - ربع ، وتأخذ لأم فرضها وهو السدس ، وتأخذ الأخ الأصغر فرضها وهو الثمن ، فسمى ربع البركة مرة على لأم وأعلى نسبة فرضها بحيث أخذ كل واحد منهم ثلث هذا الربع ، وتسمى بعد تصحيح خطأ كل واحدة منهم من البركة - سدس - ثلثا ثلث ربع : أي  $\frac{1}{4} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{12}$   $\frac{1}{12} + \frac{1}{12} = \frac{1}{6}$   $\frac{1}{6} \times 2 = \frac{1}{3}$   $\frac{1}{3} \times 2 = \frac{2}{3}$   $\frac{2}{3} \times 2 = \frac{4}{3}$   $\frac{4}{3} \times 2 = \frac{8}{3}$   $\frac{8}{3} \times 2 = \frac{16}{3}$   $\frac{16}{3} \times 2 = \frac{32}{3}$   $\frac{32}{3} \times 2 = \frac{64}{3}$   $\frac{64}{3} \times 2 = \frac{128}{3}$   $\frac{128}{3} \times 2 = \frac{256}{3}$   $\frac{256}{3} \times 2 = \frac{512}{3}$   $\frac{512}{3} \times 2 = \frac{1024}{3}$   $\frac{1024}{3} \times 2 = \frac{2048}{3}$   $\frac{2048}{3} \times 2 = \frac{4096}{3}$   $\frac{4096}{3} \times 2 = \frac{8192}{3}$   $\frac{8192}{3} \times 2 = \frac{16384}{3}$   $\frac{16384}{3} \times 2 = \frac{32768}{3}$   $\frac{32768}{3} \times 2 = \frac{65536}{3}$   $\frac{65536}{3} \times 2 = \frac{131072}{3}$   $\frac{131072}{3} \times 2 = \frac{262144}{3}$   $\frac{262144}{3} \times 2 = \frac{524288}{3}$   $\frac{524288}{3} \times 2 = \frac{1048576}{3}$   $\frac{1048576}{3} \times 2 = \frac{2097152}{3}$   $\frac{2097152}{3} \times 2 = \frac{4194304}{3}$   $\frac{4194304}{3} \times 2 = \frac{8388608}{3}$   $\frac{8388608}{3} \times 2 = \frac{16777216}{3}$   $\frac{16777216}{3} \times 2 = \frac{33554432}{3}$   $\frac{33554432}{3} \times 2 = \frac{67108864}{3}$   $\frac{67108864}{3} \times 2 = \frac{134217728}{3}$   $\frac{134217728}{3} \times 2 = \frac{268435456}{3}$   $\frac{268435456}{3} \times 2 = \frac{536870912}{3}$   $\frac{536870912}{3} \times 2 = \frac{1073741824}{3}$   $\frac{1073741824}{3} \times 2 = \frac{2147483648}{3}$   $\frac{2147483648}{3} \times 2 = \frac{4294967296}{3}$   $\frac{4294967296}{3} \times 2 = \frac{8589934592}{3}$   $\frac{8589934592}{3} \times 2 = \frac{17179869184}{3}$   $\frac{17179869184}{3} \times 2 = \frac{34359738368}{3}$   $\frac{34359738368}{3} \times 2 = \frac{68719476736}{3}$   $\frac{68719476736}{3} \times 2 = \frac{137438953472}{3}$   $\frac{137438953472}{3} \times 2 = \frac{274877906944}{3}$   $\frac{274877906944}{3} \times 2 = \frac{549755813888}{3}$   $\frac{549755813888}{3} \times 2 = \frac{1099511627776}{3}$   $\frac{1099511627776}{3} \times 2 = \frac{2199023255552}{3}$   $\frac{2199023255552}{3} \times 2 = \frac{4398046511104}{3}$   $\frac{4398046511104}{3} \times 2 = \frac{8796093022208}{3}$   $\frac{8796093022208}{3} \times 2 = \frac{17592186044416}{3}$   $\frac{17592186044416}{3} \times 2 = \frac{35184372088832}{3}$   $\frac{35184372088832}{3} \times 2 = \frac{70368744177664}{3}$   $\frac{70368744177664}{3} \times 2 = \frac{140737488355328}{3}$   $\frac{140737488355328}{3} \times 2 = \frac{281474976710656}{3}$   $\frac{281474976710656}{3} \times 2 = \frac{562949953421312}{3}$   $\frac{562949953421312}{3} \times 2 = \frac{1125899906842624}{3}$   $\frac{1125899906842624}{3} \times 2 = \frac{2251799813685248}{3}$   $\frac{2251799813685248}{3} \times 2 = \frac{4503599627370496}{3}$   $\frac{4503599627370496}{3} \times 2 = \frac{9007199254740992}{3}$   $\frac{9007199254740992}{3} \times 2 = \frac{18014398509481984}{3}$   $\frac{18014398509481984}{3} \times 2 = \frac{36028797018963968}{3}$   $\frac{36028797018963968}{3} \times 2 = \frac{72057594037927936}{3}$   $\frac{72057594037927936}{3} \times 2 = \frac{144115188075855872}{3}$   $\frac{144115188075855872}{3} \times 2 = \frac{288230376151711744}{3}$   $\frac{288230376151711744}{3} \times 2 = \frac{576460752303423488}{3}$   $\frac{576460752303423488}{3} \times 2 = \frac{1152921504606846976}{3}$   $\frac{1152921504606846976}{3} \times 2 = \frac{2305843009213693952}{3}$   $\frac{2305843009213693952}{3} \times 2 = \frac{4611686018427387904}{3}$   $\frac{4611686018427387904}{3} \times 2 = \frac{9223372036854775808}{3}$   $\frac{9223372036854775808}{3} \times 2 = \frac{18446744073709551616}{3}$   $\frac{18446744073709551616}{3} \times 2 = \frac{36893488147419103232}{3}$   $\frac{36893488147419103232}{3} \times 2 = \frac{73786976294838206464}{3}$   $\frac{73786976294838206464}{3} \times 2 = \frac{147573952589676412928}{3}$   $\frac{147573952589676412928}{3} \times 2 = \frac{295147905179352825856}{3}$   $\frac{295147905179352825856}{3} \times 2 = \frac{590295810358705651712}{3}$   $\frac{590295810358705651712}{3} \times 2 = \frac{1180591620717411303424}{3}$   $\frac{1180591620717411303424}{3} \times 2 = \frac{2361183241434822606848}{3}$   $\frac{2361183241434822606848}{3} \times 2 = \frac{4722366482869645213696}{3}$   $\frac{4722366482869645213696}{3} \times 2 = \frac{9444732965739290427392}{3}$   $\frac{9444732965739290427392}{3} \times 2 = \frac{18889465931478580854784}{3}$   $\frac{18889465931478580854784}{3} \times 2 = \frac{37778931862957161709568}{3}$   $\frac{37778931862957161709568}{3} \times 2 = \frac{75557863725914323419136}{3}$   $\frac{75557863725914323419136}{3} \times 2 = \frac{151115727451828646838272}{3}$   $\frac{151115727451828646838272}{3} \times 2 = \frac{302231454903657293676544}{3}$   $\frac{302231454903657293676544}{3} \times 2 = \frac{604462909807314587353088}{3}$   $\frac{604462909807314587353088}{3} \times 2 = \frac{1208925819614629174706176}{3}$   $\frac{1208925819614629174706176}{3} \times 2 = \frac{2417851639229258349412352}{3}$   $\frac{2417851639229258349412352}{3} \times 2 = \frac{4835703278458516698824704}{3}$   $\frac{4835703278458516698824704}{3} \times 2 = \frac{9671406556917033397649408}{3}$   $\frac{9671406556917033397649408}{3} \times 2 = \frac{19342813113834066795298816}{3}$   $\frac{19342813113834066795298816}{3} \times 2 = \frac{38685626227668133590597632}{3}$   $\frac{38685626227668133590597632}{3} \times 2 = \frac{77371252455336267181195264}{3}$   $\frac{77371252455336267181195264}{3} \times 2 = \frac{154742504910672534362390528}{3}$   $\frac{154742504910672534362390528}{3} \times 2 = \frac{309485009821345068724781056}{3}$   $\frac{309485009821345068724781056}{3} \times 2 = \frac{618970019642690137449562112}{3}$   $\frac{618970019642690137449562112}{3} \times 2 = \frac{1237940039285380274899124224}{3}$   $\frac{1237940039285380274899124224}{3} \times 2 = \frac{2475880078570760549798248448}{3}$   $\frac{2475880078570760549798248448}{3} \times 2 = \frac{4951760157141521099596496896}{3}$   $\frac{4951760157141521099596496896}{3} \times 2 = \frac{9903520314283042199192993792}{3}$   $\frac{9903520314283042199192993792}{3} \times 2 = \frac{19807040628566084398385987584}{3}$   $\frac{19807040628566084398385987584}{3} \times 2 = \frac{39614081257132168796771975168}{3}$   $\frac{39614081257132168796771975168}{3} \times 2 = \frac{79228162514264337593543950336}{3}$   $\frac{79228162514264337593543950336}{3} \times 2 = \frac{158456325028528675187087900672}{3}$   $\frac{158456325028528675187087900672}{3} \times 2 = \frac{316912650057057350374175801344}{3}$   $\frac{316912650057057350374175801344}{3} \times 2 = \frac{633825300114114700748351602688}{3}$   $\frac{633825300114114700748351602688}{3} \times 2 = \frac{1267650600228229401496703205376}{3}$   $\frac{1267650600228229401496703205376}{3} \times 2 = \frac{2535301200456458802993406410752}{3}$   $\frac{2535301200456458802993406410752}{3} \times 2 = \frac{5070602400912917605986812821504}{3}$   $\frac{5070602400912917605986812821504}{3} \times 2 = \frac{10141204801825835211973625643008}{3}$   $\frac{10141204801825835211973625643008}{3} \times 2 = \frac{20282409603651670423947251286016}{3}$   $\frac{20282409603651670423947251286016}{3} \times 2 = \frac{40564819207303340847894502572032}{3}$   $\frac{40564819207303340847894502572032}{3} \times 2 = \frac{81129638414606681695789005144064}{3}$   $\frac{81129638414606681695789005144064}{3} \times 2 = \frac{162259276829213363391578010288128}{3}$   $\frac{162259276829213363391578010288128}{3} \times 2 = \frac{324518553658426726783156020576256}{3}$   $\frac{324518553658426726783156020576256}{3} \times 2 = \frac{649037107316853453566312041152512}{3}$   $\frac{649037107316853453566312041152512}{3} \times 2 = \frac{1298074214633706907132624082305024}{3}$   $\frac{1298074214633706907132624082305024}{3} \times 2 = \frac{2596148429267413814265248164610048}{3}$   $\frac{2596148429267413814265248164610048}{3} \times 2 = \frac{5192296858534827628530496329220096}{3}$   $\frac{5192296858534827628530496329220096}{3} \times 2 = \frac{10384593717069655257060992658440192}{3}$   $\frac{10384593717069655257060992658440192}{3} \times 2 = \frac{20769187434139310514121985316880384}{3}$   $\frac{20769187434139310514121985316880384}{3} \times 2 = \frac{41538374868278621028243970633760768}{3}$   $\frac{41538374868278621028243970633760768}{3} \times 2 = \frac{83076749736557242056487941267521536}{3}$   $\frac{83076749736557242056487941267521536}{3} \times 2 = \frac{166153499473114484112975882535043072}{3}$   $\frac{166153499473114484112975882535043072}{3} \times 2 = \frac{332306998946228968225951765070086144}{3}$   $\frac{332306998946228968225951765070086144}{3} \times 2 = \frac{664613997892457936451903530140172288}{3}$   $\frac{664613997892457936451903530140172288}{3} \times 2 = \frac{1329227995784915872903807060280344576}{3}$   $\frac{1329227995784915872903807060280344576}{3} \times 2 = \frac{2658455991569831745807614120560689152}{3}$   $\frac{2658455991569831745807614120560689152}{3} \times 2 = \frac{5316911983139663491615228241121378304}{3}$   $\frac{5316911983139663491615228241121378304}{3} \times 2 = \frac{10633823966279326983230456482242756608}{3}$   $\frac{10633823966279326983230456482242756608}{3} \times 2 = \frac{21267647932558653966460912964485513216}{3}$   $\frac{21267647932558653966460912964485513216}{3} \times 2 = \frac{42535295865117307932921825928971026432}{3}$   $\frac{42535295865117307932921825928971026432}{3} \times 2 = \frac{85070591730234615865843651857942052864}{3}$   $\frac{85070591730234615865843651857942052864}{3} \times 2 = \frac{170141183460469231731687303715884105728}{3}$   $\frac{170141183460469231731687303715884105728}{3} \times 2 = \frac{340282366920938463463374607431768211456}{3}$   $\frac{340282366920938463463374607431768211456}{3} \times 2 = \frac{680564733841876926926749214863536422912}{3}$   $\frac{680564733841876926926749214863536422912}{3} \times 2 = \frac{1361129467683753853853498429727072845824}{3}$   $\frac{1361129467683753853853498429727072845824}{3} \times 2 = \frac{2722258935367507707706996859454145691648}{3}$   $\frac{2722258935367507707706996859454145691648}{3} \times 2 = \frac{5444517870735015415413993718908291383296}{3}$   $\frac{5444517870735015415413993718908291383296}{3} \times 2 = \frac{10889035741470030830827987437816582766592}{3}$   $\frac{10889035741470030830827987437816582766592}{3} \times 2 = \frac{21778071482940061661655974875633165533184}{3}$   $\frac{21778071482940061661655974875633165533184}{3} \times 2 = \frac{43556142965880123323311949751266331066368}{3}$   $\frac{43556142965880123323311949751266331066368}{3} \times 2 = \frac{87112285931760246646623899502532662132736}{3}$   $\frac{87112285931760246646623899502532662132736}{3} \times 2 = \frac{174224571863520493293247799005065324265472}{3}$   $\frac{174224571863520493293247799005065324265472}{3} \times 2 = \frac{348449143727040986586495598010130648530944}{3}$   $\frac{348449143727040986586495598010130648530944}{3} \times 2 = \frac{696898287454081973172991196020261297061888}{3}$   $\frac{696898287454081973172991196020261297061888}{3} \times 2 = \frac{1393796574908163946345982392040522594123776}{3}$   $\frac{1393796574908163946345982392040522594123776}{3} \times 2 = \frac{2787593149816327892691964784081045188247552}{3}$   $\frac{2787593149816327892691964784081045188247552}{3} \times 2 = \frac{5575186299632655785383929568162090376495104}{3}$   $\frac{5575186299632655785383929568162090376495104}{3} \times 2 = \frac{11150372599265311570767859136324180752990208}{3}$   $\frac{11150372599265311570767859136324180752990208}{3} \times 2 = \frac{22300745198530623141535718272648361505980416}{3}$   $\frac{22300745198530623141535718272648361505980416}{3} \times 2 = \frac{44601490397061246283071436545296723011960832}{3}$   $\frac{44601490397061246283071436545296723011960832}{3} \times 2 = \frac{89202980794122492566142873090593446023921664}{3}$   $\frac{89202980794122492566142873090593446023921664}{3} \times 2 = \frac{178405961588244985132285746181186892047843328}{3}$   $\frac{178405961588244985132285746181186892047843328}{3} \times 2 = \frac{356811923176489970264571492362373784095686656}{3}$   $\frac{356811923176489970264571492362373784095686656}{3} \times 2 = \frac{713623846352979940529142984724747568191373312}{3}$   $\frac{713623846352979940529142984724747568191373312}{3} \times 2 = \frac{1427247692705959881058285969449495136382746624}{3}$   $\frac{1427247692705959881058285969449495136382746624}{3} \times 2 = \frac{2854495385411919762116571938898990272765493248}{3}$   $\frac{2854495385411919762116571938898990272765493248}{3} \times 2 = \frac{5708990770823839524233143877797980545530986496}{3}$   $\frac{5708990770823839524233143877797980545530986496}{3} \times 2 = \frac{11417981541647679048466287755595961091061972992}{3}$   $\frac{11417981541647679048466287755595961091061972992}{3} \times 2 = \frac{22835963083295358096932575511191922182123945984}{3}$   $\frac{22835963083295358096932575511191922182123945984}{3} \times 2 = \frac{45671926166590716193865151022383844364247891968}{3}$   $\frac{45671926166590716193865151022383844364247891968}{3} \times 2 = \frac{91343852333181432387730302044767688728495783936}{3}$   $\frac{91343852333181432387730302044767688728495783936}{3} \times 2 = \frac{182687704666362864775460604089535377456991567872}{3}$   $\frac{182687704666362864775460604089535377456991567872}{3} \times 2 = \frac{365375409332725729550921208179070754913983135744}{3}$   $\frac{365375409332725729550921208179070754913983135744}{3} \times 2 = \frac{730750818665451459101842416358141509827966271488}{3}$   $\frac{730750818665451459101842416358141509827966271488}{3} \times 2 = \frac{1461501637330902918203684832716283019655932542976}{3}$   $\frac{1461501637330902918203684832716283019655932542976}{3} \times 2 = \frac{2923003274661805836407369665432566039311865085952}{3}$   $\frac{2923003274661805836407369665432566039311865085952}{3} \times 2 = \frac{5846006549323611672814739330865132078623730171904}{3}$   $\frac{5846006549323611672814739330865132078623730171904}{3} \times 2 = \frac{11692013098647223345629478661730264157247460343808}{3}$   $\frac{11692013098647223345629478661730264157247460343808}{3} \times 2 = \frac{23384026197294446691258957323460528314494920687616}{3}$   $\frac{23384026197294446691258957323460528314494920687616}{3} \times 2 = \frac{46768052394588893382517914646921056628989841375232}{3}$   $\frac{46768052394588893382517914646921056628989841375232}{3} \times 2 = \frac{93536104789177786765035829293842113257979682750464}{3}$   $\frac{93536104789177786765035829293842113257979682750464}{3} \times 2 = \frac{187072209578355573530071658587684226515959365500928}{3}$   $\frac{1870722095783555735300716585876$



في نونهم وثالث النون - ثورثهم هو مذهب الجمعية ، لحسنه ومساخرى ، كاية  
والشعبية ، في بلاد لاوت - لأن درجة ثورثهم - عندنا نيل بعض عده انده  
الأرضه - إلا بعد جمع نون له نقة .

ونسألوا ثمنت نون نامل لا يصبحت من الخصال اشلات لآسة :

الأولى : لا يمكن أن يث و حد من ذوي لأرحام شت من التركة إذا كانت  
للأب عصب ، سواء كان هذا العصب من العصبات السببية كاسه وثيه وأخيه ،  
أم كان من العصبات السببية كعتقه وابن معتقه ، وأسر في ديت أن له ص ساجد  
جميع التركة إن لم يكن معه وارث صاحب فرض ، وساجد جمع الذي بعد سيم  
أصبحت العروس إن كان معه دود من عه محجوب .

الثانية : لا يمكن أن يث و حد من ذوي لأرحام شت من التركة إذا كانت  
للأب وارث صاحب فرض وكان صاحب فرض موجود بمزاد عليه كانه وسه  
وأخيه من نتي حبه كانت ، وذلك لأن صاحب الفرض ساجد فرضه أولاً ، ثم إن  
لم يكن ثمة عصب فميرد عليه جميع الباقي يجب لو كان صاحب الفرض موجوداً مفرداً  
أخذ التركة كلها ولو كان له مشاركة دود من عه بعد جمع الذي بعد سيم منها ، أي  
نصفه فرضهما ، ومصرعه الرد على ثوب مروض - كما عصب - ساجد حتى حصة  
تودت ذوي لأرحام .

الثالثة : يمكن أن يث دود لأرحام في حلق سيم ، لأنه لا يكون بهت  
وارث دود من ولا وارث من عصب ، فضلاً عن زبهم ، أن يكون له و ث من  
أصحاب مروض الذين لا يرد عليهم نقد ، وذلك أنه لا يرد عليه هو أحد  
الروحاني .

الدرجة السابعة : مؤن الأولاد . وقد كانت هم سبق حقيقة ولاد ، ولادة ،  
واختلاف الخطاء في ثورثه ، ونسب يكونه سيم من نسب الوارث - وهم

الجنية والنخعي وإسحاق بن راهويه وجماعة من أصحابه - بشرحون صحة التوريت به شروطا معينة قدمنا لك ياها .

ومن كبر درجة مرات بولاء المولاة نية لدرجة موريت بقراءة لرحم السابقة تعلم أنه لا يمكن أن يرث مولى المولاة مع وجود قريب بميت ، سواء كان قرينه من أصحاب المروص أم كان من المصناب أم كان من ذوي الأرحام ، كما أنه لا يمكن أن يرث مولى المولاة مع وجود صاحب سبق للميت . ويرث مولى المولاة إذا لم يوجد أحد من هؤلاء جميع سواء أوجد معه أحد الروحيين أم لم يوجد ، فإن لم يوجد أحد الروحيين انفرد مولى المولاة بإسحقاق جميع التركه ، ويرث أحد مع مولى المولاة أحد الروحيين أحد الموجودين منهما قرينه ثم أحد مولى المولاة جميع سبقي ؛ فتولى المولاة قد يأخذ جميع التركه ، وذلك في إمامات رجل أو امرأة ولم يرث لا مولى المولاة ، وقد يأخذ ثلاثة أرباعها ، وذلك في إمامات رجل ولم يرث لا زوجته ومولى المولاة ؛ وقد يأخذ نصف التركه ، وذلك في إمامات امرأة ولم يرث لا زوجها ومولى المولاة .

الدرجة الثامنة . الميراث له سبب محصور على الغير ، وإصلاح هذا الموضوع إنما يمكن بحمله على مراتب الميراث ، في ذكر مقدمة وخبره :

قد يعرف الرجل بأن ثلاثة روحته ولا يكون معه من ميراث روحته إلا ما لها حالية من الأرواح ومن عندهم ليست ميراث له . وقد يعرف أئمة من فلاحة روحها ولا يكون معه من ميراث روحته ولا يكون ميراث له من ميراث روحته . وقد يعرف إمام من فلاحة روحته أو من فلاحة ميراثه أو من فلاحة ميراثه ويكون ميراث له من ميراث روحته . وقد يعرف رجل من ميراث روحته ولا يكون ميراث له من ميراث روحته . وقد يعرف إمام من فلاحة روحته أو من فلاحة ميراثه أو من فلاحة ميراثه ويكون ميراث له من ميراث روحته . وقد يعرف رجل من ميراث روحته ولا يكون ميراث له من ميراث روحته . وقد يعرف إمام من فلاحة روحته أو من فلاحة ميراثه أو من فلاحة ميراثه ويكون ميراث له من ميراث روحته .

انقر له محم لا عني غيري <sup>أولاً</sup> ، ثم قد صدق في حمل النسب عليه ، فقرأ في دعواه  
أو يقوم بيمينه ثبت هذا النسب وقد لا يحصل شيء من ذلك .

في أقرب من في حال حبه نسبه نسبه أو ثبوت أو بوجيه ، واستوى الإقرار  
شروطه الشرعية ، وبالنسبة له من ميراث ، والزوجية كذلك ثبتت ، وورث  
انقر له بيمينه لا يورث في درجة أمه انقر له بها ، ميراث الزوجية المقر بروحيتهما  
نسب الأمومة في درجة أصحاب الأمومة ، ميراث النسب امر نسبه ، بسبب القرابة  
في درجة أصحاب الأمومة ، في المصائب إن كان معهم معتق ، ميراث لأن المقر  
بموته نسب الأمومة في درجة المصائب النسبه ، ميراث لأن ميراث بيمينه نسب  
الأمومة في درجة أصحاب الأمومة أو المصائب النسبه ، ميراث لأن ميراث بيمينه مع  
غيره من الورثة .

وإذا أم إمام أخوة أو عمومة أو محوهم مما ينص من تحمل النسب على غير  
أمر <sup>أولاً</sup> ، فقد صدق الذي حمل نسب عنه على هذا الإقرار في حال حياته ، أو  
صادقه ، لأنه من حمل النسب عليه بعد موته وهم من أهل الإقرار ، وشهد رجل  
آخر على صحة هذا الإقرار ، فحكمه نسبه بسبب يمينه هذه الشهادة ، وبالنسبة  
انقر له ثبت وصحح الحكم غير صحيح ، فالحقيقة ، ميراث نسب الأمومة ، وتصحيح درجته  
مع المصائب النسبه .

وإذا قرئ في حال حبه أخوة مثلاً ، ولم تصدقه من حمل النسب عليه ولا  
وثقه بعد موته ولا قامت سنة ميمونه بؤده ، فإن نسب أمه من أني انقر لانت ،  
ثم لو مات من غير أن يجمع عن قراره كان انقر له ويرث من ورثته ، وهذا هو  
مدى نصية في هذا البحث ، وهو الذي يرث بعد مorte مؤن ، والآلة وحسب إذا  
لم يكن معتقاً له كونه أحد من ورثته ، لأن ثبتت درجته من قبل له بالأخوة بيمينه

فتأخذ جميع الحركة إلى أن يمكن منه أحد الروحين وتأخذ إلى بعد فرض أحدهما إلى كان (١).

وتصرف لك مثله تصح منها هذه الخلقين تمام الإصحاح

(١) مات رجل وولدت له بنت وكان قد فرسوم في حال حياته ، ولأم فرسها وهو القدس ، وللاب فرسه وهو القدس ، وللب فرسها وهو نصف ، والبق لأخيه ، وللب نصف فيصير خمسة ثلث الحركة .

(٢) مات رجل وولدت له بنت وكان قد فرله في حال حياته ، وأخوته من أبيه ، ولم يبق له من نفسه شيء شرعي ، ولأم فرسها وهو القدس ، وللب فرسها وهو نصف ، وللب بنت - وهو اثنتان - رد على الأم وللب بنت فرسها ؛ فتأخذ الأم فرسه وللب ثلاثة أفرسه ، فيصبح حظ الأم من الحركة  $\frac{1}{2} + \frac{1}{4} + \frac{1}{4} = \frac{3}{4}$  ، وللب  $\frac{1}{4} + \frac{1}{4} = \frac{1}{2}$  ، والحركة  $\frac{1}{2} + \frac{1}{2} = 1$  ، ولا شيء ، ولا شيء ، ولا شيء ، ولا شيء ، لأن البنت محمول على أمها ، وللب بنت شرعي ، ودرجة الرد على دوى ، وروس مقدمة عنه .

(٣) مات رجل وولدت له بنت ، وكان قد فرله في حال حياته ، وأخوته من أبيه ، ولم يبق له من نفسه شيء شرعي ، ودرجة فرسها وهو الربع ، والبق لأمه ، والاب مفرله .

(٤) مات رجل وولدت له بنت ، وكان قد فرله في حال حياته ، وأخوته من أبيه ، ولم يبق له من نفسه شيء شرعي ، ودرجة فرسها وهو الربع ، ولا شيء ، ولا شيء ، ولا شيء ، ولا شيء ، لأن البنت محمول على أمها ، وللب بنت شرعي ، ودرجة الرد على دوى ، وروس مقدمة عنه .

(٥) مات رجل وولدت له بنت ، وكان قد فرله في حال حياته ، وأخوته من أبيه ، ولم يبق له من نفسه شيء شرعي ، ودرجة فرسها وهو الربع ، والبق لأمه ، والاب مفرله .





البركة والموضع الذي يحور فيه الأربعة عشر ثلث البركة ، والموضع الذي سده فيه الزبدان من حارب .

أوصى بشئ من ماله إما أن يكون له وارث حصص ، وإما لا يكون له وارث حصص ، وإذا كان له وارث حصص ، إما أن يكون هذا وارث حصص هو أحد الزوجين فقط ، وإما أن يكون مع أحد الزوجين معه أو بدونه ، فهذا أحد ثلاثة ، وعلى كل حال من بعده لأحد الثلاثة إما أن يكون بوصى له أخصيا من وصى ، وإما أن يكون وارثا ، وإذا كان الوصى له وارثا فإما أن يكون عسرا أحد الزوجين ، إما أن يكون أحدهم ، ومن جهة أخرى إما أن يكون الوصى له وارث ، إما أن يكون ثمة وارث غيره ، وإما أن يكون هناك وارث غيره .

وبما كان الوصى ، رث خاص أصلا ، لا بقراءة ، ولولا ثلث الأربعة ، ولا بولاء ، فقد أجمع علماء الله تعالى أنه يحور له حصص بوصى لمن له ثلث منه ، واحتسوا في حور وصيته ثلث على الثلث ، فذهب خبيثة واحدة إلى أنه ثلاث بوصى من ثلث ، فجميع منه وسبق وصيته . وذهب الشافعية والمالكية إلى أنه إذا أوصى بثلث ثلث ، على الثلث بدلت الوصية في الثلث واحدة ، وصلى في بقدر الزائد عليه . ووجه ذلك عندهم أن مال من لا يورث له فريضة أو ولاء ميراث للمسلمين ، ومن ههنا عجز الوصية ، رد على الثلث من سهم ، فمطل الوصية به . وبما كان الوصى وارث حصص ، وكان هذا وارث حصص أحد الزوجين ، ولم يكن هذا وارث غيره ، فقد أجمع علماء الله تعالى أنه لا يورث الوصى بوصى لأحسب عنه ثلث منه . وحتسوا في حور وصيته لأحسب حيث ثلث بدلت الثلث ، فعلى الحنفية والمختلطة له ذلك ، عنه أنه إن وصى لأحسب كل منه وثمة واحد الزوجين ، لا يورث سواء بدلت الوصية ، وبما كان هذا أحد الزوجين طلب الوصية في مقدار نصيب أحد الزوجين من ثلث البركة ، بدلت لثمة الأربعة عند

ثبت لتركه بعد من غير حاجة إلى رسم الوارث، وحسب الوارث في التركة يكون بعد من فيه الوصية، وعلى هذا نجد موسى له ثبت التركة أولاً، ثم نجد أحد الروحيين عرسه زوج كان هو الروح أحد من اثنين وهو ثبت التركة، وإن كان هو الوارث أحد ربيع اثنين وهو سدس الحركة، ثم نجد موسى له ثبت الوارث وهو هو، أي تحقق فيه هذه السبعة من رتب المسجلين في التركة التي هي موضوع حديث آل. وظهر من مذهب الشافعية في كيفية أنهم يرون أن الوصية بعد حين في القدر الرائد على ثبت، ووجه ذلك أنهم يرون أن دور نصيب أحد ربيعين مع ثلثي سهمين، وليس هناك حاجة للوصية في القدر الرائد على الثلث من سهمين، فتصل الوصية في حصة كذا في حوار الوصية لأحد الروحيين حديثاً، فمن أحدهما والحساب، بحوز الوصية لأحد الروحيين ما دام أنه لا وارث سواء، وذلك لأنه في كيفية لا يجوز ذلك وتعلم الوصية لو أنه قبل، ووجهه ظاهر من تقدم مع نحوه قوله عنه الصلاة والسلام «لا وصية لوارث»

وإن كان لموصي ثلث حصص، وكان هذا الوارث غير أحد الزوجين، ولم يكن ثمة وارث سيور؛ فقد أجمع الأئمة الأربعة على أنه يجوز لموصي ثلث يوصي للأجنبي ثلث ماله، وإن وصده له ثبت بعد ثلث الوارث أو ثلثي، وإن أوصى بما زاد على الثلث ذهب حديثاً أن الوصية بقدر الثلث على ثلث نصيب وبكسر تنوع على خلافه، وإن كان ثلثاً من ثلث، وبما جرها بعد، وإن كان يكتفي بتصل الوصية في غير ذلك على الثلث، حتى وإن كان وارثه كالمسألة منه للموصي به فتحتاج إلى جانب من وارثه وموصي له، ولا يتم تلك الوصية لهذا القدر الرائد في ثلث لا يكتفي منه الرجوع عنه في المدة، وإن شافعية في هذه المسألة قولان:



(٢) وصى رجل لآخر حتى منه نصف تركته ، ومثل وصى من وجهه فقط ، فإن وصى به بأحد ثلث التركة أولاً ، ثم بأحد وجهه وهو ربع التركة الذي هو ثلث التركة ، وذلك أربع أسدس من جميع التركة ، فيبقى نصف التركة قد كان منه الوصية عند الحسية واحد به ، ومن ثمة تركته لأبني الوصى له بعد الثلث من أحد أولاً ، وجمع باقي بعد فرض وجهه من .

(٣) وصى رجل لآخر حتى منه نصف تركته ، ثم وصى ورثاً وجهه أولاً ، ورثاً الوصية ، فإن وصى به بأحد ثلث التركة أولاً ، ثم بأحد وجهه فربما وهو ربع التركة ، وذلك أسدس من جميع التركة ، ثم بأحد ثلث جميع ما في عددان وهو نصف التركة كما لأنه ثلث بمصوبه في هذه الحالة ، ولا يكفر الوصى له بذلك .

(٤) وصى رجل لأبيه من ثمة بجميع تركته ، ثم وصى ورثاً به ، وسوى هذا الأخ ، أي وصى به ، فإن هذا الأخ أخذ جميع التركة على أنه ورثها بمصوبه النسبية ، ولا ثلث الوصية في هذه الحالة .

(٥) أبوصى رجل بوجهه ثلاثة أرباع تركته ، وصى الوصى ولم يرث ورثاً سوى هذه الروحة ، وبها يأخذ ابن كله الأرباع ، ثم ثلث الوصية في هذه الحالة ، والثلاثة الأرباع بالوصية <sup>(١)</sup> . ومذهب المالكية وإن فعلة أبيه لا يأخذ سوى ميراثها وهو ربع التركة ، والذي يرثه بنت .

(٦) وصى امرأة لزوجها بنصف تركته ، ثم وصى ولداً بها ثلثها ، وبها يأخذ التركة كما نصها بناتها من الوصية في هذه الحالة ، والصلح الآخر بالوصية <sup>(١)</sup> . ومذهب المالكية وإن فعلة أبيه لا يأخذ سوى ميراثه وهو نصف التركة ، والذي يرثه بنت .

(١) لا يرث سوى ميراثها من الوصية ، ولا يرث ميراثها من الوصية ، ولا يرث ميراثها من الوصية ، ولا يرث ميراثها من الوصية .

ومن جميع مذهبهم ذكره تسلياً لك المحقق الآتية .

أولاً - تكون تكبير الوصية مع راد على الثالث لأخفى في معنى الأخوان هو  
مذهب جمعية وجامعة، فلهذا سلكه واستغنى فلا يزول تكبير الوصية مع راد  
على الثالث لأن تكون ثمة وريثة بخود دون التركة، شرطاً من حيث هذه الوصية في  
الراد رادهم أهل الإجماع، ومن لم يكن وريثة أصلاً، أو كان ثمة وريثة وكههم  
لا هو ومن جميع التركة كأحد الزوجين، أو كانوا وكههم يسوا أملاً للإجماع كما  
يحدثون، ثم مع تكبير الوصية مع راد على الثالث أصلاً.

ب- إذا كانت ثمة وراثعة عند رجل أو ثمة وراثعة أو ثمة وراثعة  
من بعده لأخيه أو لأخته من بنت لا بعد لا بعده أو ثمة وراثعة من بعده  
أو ثمة وراثعة من بعده أو ثمة وراثعة من بعده أو ثمة وراثعة من بعده  
أو ثمة وراثعة من بعده أو ثمة وراثعة من بعده أو ثمة وراثعة من بعده

ثالث : ان يتحقق هذه الاربعة . عند اذنه واحد له - مما يورث الوصي . كثير  
من اثنتي عشرة الزوجين معه ، فإن وصى له أحد الثلث أو لأحد من أحد الزوجين  
أحمد أو زوجي فوضه الأعمى - وهو نصف - فله الزوجان ، والربع من  
الزوجة - من الباقي ، ثم يكمل بقوى له بعد ذلك ، فإن كان قد وصى له بكل  
التركة ولم يبق لها موجود من أحد الزوجين فإنه يأخذ جميع الباقي ، وإن كان قد  
أوصى به لثلثين أحد من اثني عشر التركة - وإن كان قد وصى له بنصف أحد من  
الباقي سدس التركة .

مدرجة المعصرة : باب ثانياً ، على معنى أنه إذا لم يوجد أحد من أنواع النقطة  
أصلاً ، أو وجد أحد الوجود فقط فإن جموع من باب في حالة ما إذا لم يوجد وارث  
أصلاً ، وجميع الباقي منه فرض أحد الزوجين من باب كل أحد من موجوداً ، يوضع  
( ٦ - أحكام ، وارث )

في باب الميراث ، من باب رعاية مصالح العامة وليس من باب الآثار عند حكمة .  
 وقد تقدم ذكر خلاف في ذلك في أثناء الكلام على أسباب ميراث فليس بحاجة  
 إلى إعادة شيء منه .

### خلاصة القول في مراتب المستحقين للتركة :

ما تقدم في الكلام على أسباب ميراث سبق عنها وانضاف إليها ، ومم ذكرناه  
 في شرح مراتب المستحقين في تركة بيت من لا إشارة إلى اختلاف منه ، في بعض  
 هذه مراتب ؛ نستخلص حقائق الآتية :

أولاً — لا خلاف بين أحد من علماء مذهب الأربعة في مراتب الأربعة الأولى :  
 لاقى يورث أصحابها ، ولا في ترتيبهم في الاستحقاق ، فجميعهم عند مذهب الأربعة  
 متفقون على أنه تبدأ — عند تقسيم التركة — بأصحاب الميراث ، فإن بقي من التركة  
 شيء بعد فروصهم فعلى أهل الدرجة الثانية — وهم العصبة بنسبه تامية — فإن لم  
 يكن تامية غاصب السبق وارتفع الميراث لجميع التركة فعلى أهل الدرجة الثالثة  
 — وهي درجة الغصب السبق الذي هو الغصب — فإن لم يكن الغصب موجوداً ولا  
 غاصب تامية ولم يستغرق الميراث جميع التركة فعلى أهل الدرجة الرابعة — وهي  
 درجة العصبة السبقية للغصب السبق — بشرطين : أن يكون بمقتضى رجلا ، وأن  
 يكون حصته ذكورا .

ثانياً — مذهب الحنفية وحدهم أن مراتب هذه العشرة ، على الشرح والتفصيل  
 اللذين قدمنا ذكرهما .

ثالثاً — مذهب حنابلة وحدهم أن مرتبة الميراث لا يرث أصلاً ، وإن عرّفه  
 بالغصب مخوياً على الميراث تحت تصرفه شرعياً ورث في مكان عصبة أبي التامية ، وإن  
 لم يشف بأقل من الشرع لا يرث أصلاً ، فجميع مراتب عدهم أنه أصحاب

العروض ، ثم العصة السبعة ، ثم العاصب السدي ، ثم العصة السدية للعاصب السدي ، ثم الرد على ذوي العروض ، ثم ذوو الأرحام ، ثم الوصي به عن راد على التمت ، ثم بيت مال .

ربما — مذهب النجاشي من مأكية وناحية أن مولى مولاه وانقر له حسب يجوز على امرؤ ثم ثبت حرق شرعي لا يرث من مولا ، وإن الوصي به عا راد على ثلث لا يأخذ سوى ثلث من أحد قبل نفسه لركة ، فحكمة المراتب عندهم سبعة أصحاب العروض ، ثم العصة السبعة للعصبة ، ثم العاصب السدي ، ثم العصة السبعة للعصبة السدي ، ثم الرد على أصحاب العروض ، ثم ذوو الأرحام ، ثم بيت مال .

حاشا — مذهب السدي من مأكية وناحية أنه لا يرث على أصحاب العروض ، وأنه لا ميراث لدوي الأرحام ، وأن مولى المولاه وانقر له حسب يجوز على العرو لم يثبت بطريق شرعي لا يرث من مولا ، وإن الوصي له عا راد على الثلث لا يأخذ سوى الثلث الذي أحده قبل نفسه لركة ، فحكمة المراتب عندهم سبعة أصحاب العروض ، ثم العصة السبعة للعصبة ، ثم العاصب السدي ، ثم العصة السبعة للعصبة السدي ، ثم بيت مال .

سادسا — مذهب أحد من علماء المذهب الأثرية في ترتيب الدرجات بحيث يجعل بعضهم درجة مهم، متقدمة على درجة أخرى، وعمل آخرون أمر هذين التدرجتين معكوسا . ويمكن لأختلاف بينهم منحصر في ثوب بدرجة أو نقيها ، ومضى انقطاع أحدهم درجة صاحب الدرجة الثانية في ترتيب التدرجات العام ، وهكذا .





ورأى لأخيه الثلاثة أنه لا يرث ، فأسما الرجال من ذوي لأخيه كالمدة في الأم  
والحر والسبع ، ورثته أبو حبيبة ، وأحمد بن حنبل ، وأحمد بن حنبل ، وأحمد بن حنبل ،  
ورأى مالك وشافعي أنها لا يرثون ، وقد عده ذلك مستوفى

### الوارثات من النساء :

تجمع عدة الشريعة الإسلامية على ورث عشر من النسوة ، وهي : البنت ،  
والبنت لابن وابن من زوجها بشرط لا يحضرون معها ، وابن ابن من زوجها ، والأم ،  
واحدة أم الأم وابن ابن من زوجها ، وابن ابن من زوجها ، وابن ابن من زوجها ،  
ابن ، واحدة أم الأم وابن من زوجها ، وأخيه الشقيقة ، وأخت الأب ، وأخت  
الأم ، والزوجة ، ومولدة بنته .

وأما بنت الابن في هؤلاء النسوة وحدها ، وحدها من رثت لها ابنة ابنة ،  
وهي الزوجة ، ووحدها رثت لها ابنة ، وهي ابنة ابنة ، ونحو ابنة رثت  
لها أم ، وهي من عدها من ثم لو لم يبق لها نسوة ، في رثت لها  
القريبة ، وحدها في ثلاثة أنواع : النوع الأول : زوج البنت ، وهي ابنة :  
ابنت ، وبنت الابن وابن زوجها ، والنوع الثاني : أصول البنت ، وهي ثلاث :  
الأم ، ووحدة أم الأم وابن ابن من زوجها ، ووحدة أم الأب ، ولم يحددها من  
فروع حد أبي أحد : لأن جميع فروع الجد من نسوة كالمدة ، وبنت والحالة  
وبنها من ذوي الأرحام

واختلف العلماء في ثلاثة أنواع من نسوة الأول : نسوة ذوات الأرحام كالمدة  
والحالة وبنت أمة وبنت الحرة وبنت البنت ، ورثته أبو حبيبة ، وأحمد بن حنبل ،  
والشك في صحة ، ورأى عدم ورثته مالك وشافعي ، والنوع الثاني : مولدة  
المولود ، ورثته أبو حبيبة ، ورثته لأخيه الثلاثة عده ورثته ، والنوع الثالث :  
أحده من قبل الأب ، كل نسوة وبنت الأب ، أكثر من نسوة ، فمن مالك رحمه

الله . إن لم يكن يسب ويبي اليب رجل غير أبي بيت فهي وارثة كأن أم أبي الميت  
وأم أم أم أمه ، وإن كان يسب ويبي يسب رجلا فبسط بورثه كأن أم أبيه وأم  
أم أبي أبيه . وهذا أحد قوين عتامي في هذه مسألة (١) . ودون محمد بن حنبل ، وإن  
كان يسب ويبي اليب أمه أو جدته أو أبيه فهي وارثة كأن أم أبي أبيه وأم أم أبي  
أبيه وأم أم أم أم أبيه ، فإن فصل يسب ويبي يسب أكثر من رجلين فهي عرواثة  
كأن أم أبي أبيه . وقال أبو حنيفة والثوري - في القولين السليمة ، وهو الأرجح عنده - :  
ترث لجدته من قبل لأب منها ، وأخي حنبل النسب يسب ويبي الميت بشرط ألا يكون  
يسبها ويبي المسترحل غير ورث ، ولا رجل غير أنه يرث هو كل رجل يقع بينه وبين  
كما في أم أبي أم أبي يسب ، فإنه يقع رجل بين أبيه وبين في سلسلة النسب يدي بعضها  
بليت فهي وارثة ، وذلك مثل أم أبيه وأم أم أبيه وأم أبي أبيه وأم أم أبي أبيه وأم  
أبي أبي أبيه وأم أم أبي أبيه .

### أنواع هؤلاء الوارثين والوارثات .

ينقسم من ذكرنا من الورثين والوارثات إلى أربعة أقسام ، وذلك لأنهم هم  
من : ث م ع ر ص ل أعز ، ومنهم من يرث بالمصوبة لأعز ، ومنهم من يرث في بعض  
الأحيان بعرض وفي بعضها الآخر بالمصوبة ، وهذا القسم الأخير - النوع إلى نوعين ،  
لأن منه من تكون له حالة ثالثة يجمع فيها بين ل ر ص ، ومن يرث بالمصوبة ،  
ومن لا تكون له هذه الحالة التي تجمع فيها بين ل ر ص .

أما النوع الأول - وهو الذي يرث بعرض ، وإليه - له حالة - ث فيها بالمصوبة  
أصلا - فصحة - ابن من الرجل ، وهو الزوج وذو الأثر ، وحسن من النساء ،  
وهن ل ر و حة و لأم و لأب لأم ، والحصة أم الأم وإن عتبت بشرطها ، والحصة أم  
الأب وإن عتبت بشرطها .

وأما النوع الثاني - وهو الذي يرث بالمصوبة ، ونسب له حالة يرث فيها بعرض

أَصْلًا - وَفِي عَشْرِ وَارِثَاتٍ : مِنْهُمْ أَحَدُ عَشَرَ رَحِلًا ، وَهَم لَأَى ، وَابْنُ لَأَى وَإِنْ  
رَبَّ ، وَلَاحِ الشَّعْبِ ، وَابْنُ لَاحِ الشَّعْبِ ، وَالْأَخُ لَابٌ ، وَابْنُ الْأَخِ لَابٌ ، وَالْمِ  
الشَّعْبِ ، وَابْنُ الْمِ الشَّعْبِ ، ابْنُ رُلٍ ، وَالْمِ لَابٌ ، وَابْنُ أُمِّ لَابٍ وَابْنُ رَبٍّ ، وَالْمَوْلَى  
الْعَبْدُ ، وَاصْرَهُ وَاحِدَهُ وَهِيَ بَوْلَةُ الْفُصْفَةِ .

وأما النوع الثالث - وهو الذي رتب عليه ما عرض ، ويرتبط فيه بمصوبة ،  
و يكون له حاشية ممتدة بجميع ما بين ذات المعروض والذات بمصوبة - فمثل من  
الاجزاء ، وهو : الأساسية .

وتم انواع اربع - وهو بدى ثلث احدا ، عرض ، ورث احياء ، معصوية ،  
و حسب له حالة شقة تجمع هب بين لاث باعرض والبرث با معصوية . فارجع من  
البناء ، وهن الباء حده كات نو أكثر ، وبت الاى وحده كات نو أكثر ،  
ولاحظ انقيبه وحده كات نو أكثر ، ولأحب لاي واحده كات نو أكثر .  
وسمى على ذلك كله معصية عند ربى نحو - نورته وحدها هو احدى ، إن  
شاهد الله تعالى .

العصاة ونوعها وحكم كل نوع .

العصاة في فصل اللغة العجمية مأخوذة من أحد معيبي : لأن قول العرب :  
عصبت أمي ، واشيء ، إذا أحده به ، ومنه سموا المائتم عصائب ، لأنها تحيط  
بالأمس . و شيء فوههم . عصا الرجل الرجل . إذا منعه و زاد عنه ، ومنه سموا  
بالشدة على الخراج و نحوه . عصبة ، لأنها تنبع الدم أن يصل و يدفع عنه الأذى أن  
يقع عليه . و قد سمي العرب أنفسهم ذرية الرجل من جهة أبيه عصاة لأنهم يحصون  
به عدد خطب و تبعوه من عدوة .

و عليه كتب له ان النبي يفسر نفسه ما و<sup>ل</sup> في قوله الاول احصية



وإن أريد من كل حبة ، قرب من الميت ، فحبة تسوء تشمل الابن وابن  
الابن ، والابن مقدم على ابن الابن كونه أقرب منه ، وحبة لأبوة تشمل الأب  
وإحد ، ولأن مقدم على أحد كونه أقرب منه ، وحبة لأخوة تشمل الأخ  
والشقيق والأخ لأب وابن كل واحد منهما ، والأخ مقدم على ابن الأخ لكونه  
أقرب منه ، وحبة للعمومة تشمل العم الشقيق واهل لأب وابن كل واحد منهما وعم  
الأب الشقيق وعم الأب لأب وابن كل واحد منهما ، والعم مقدم على ابنه كونه  
أقرب منه ، وبو تأمل في ذلك مرة ثالثة أدق من الترتيب السابق لتبين لك أنه قد  
يشترك في حبة واحد ويكون فرهما من الميت متمسكاً ، ولكن أحدهما مقدم  
على الآخر بسبب قوة ذلك القرب ، والأخ الشقيق والأخ لأب من حبة واحدة وهي  
الأخوة وفرهما إلى أب واحد لأن عدد الوسائط واحد ، ولكن الأخ الشقيق  
أقرب من الميت بسبب كونه شقيقاً فليت بواسطة الأب والأخ جميعاً وكذلك  
ابن الأخ الشقيق مع ابن الأخ لأب ، وكذلك العم الشقيق مع ابنه لأب ، وكذلك  
ابن العم الشقيق مع ابن العم لأب ، وكذلك عم الأب الشقيق مع عم الأب لأب ،  
وهكذا .

ومن هذا تعلم أن أساليب الترجيح بين المصنفات ثلاثة : أولها الجهة ، وثانيها  
القرب إذا تعدت الجهة ، وثالثها قوة القرب إذا تعدت الجهة والقرب جميعاً <sup>(١)</sup>  
وحكم هذا النوع من القضية أنه إما أن يوجد منه واحد أو أكثر ، وعلى كل  
حال إما أن يكون معه صاحب فرض وإما لا ، فحين وجد معه صاحب فرض فإما أن  
يكون صاحب العرض محجوباً ، صاحب وم لا : فإن كان الوجود من المصنف واحد  
وليس معه صاحب فرض أصلاً فجميع تركته ، وإن كان الوجود من المصنف واحد وكان

(١) وهذا هو الذي ذكره صاحب المصنفات في معنى (١) في ١٠

في جهة سقده ، ثم يقر به ، وبعد هذا المصنف ، فلو جهلاً





والله على أن الأخوات نصر عصمة الإخوة بقاسميهما أن على إخوة بني  
ذكرناه قول الله تعالى : ( وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثُ حَسَبٍ  
الْأَتَمِّينَ ) وسط « الإخوة » يشمل لأشقاء وأولاد

ولو ثبت في هذا النوع من العصمة وجدت كل حالة من حالات التوحيد فيها  
رجل وامرأة أو أكثر في حين أن النوع الأول لم يكن فيه نص أصلاً ، فهذا فرق  
بين النوعين ، وثمة فرق آخر في الحكم ، ذلك أن قسم ما بين أفراد النوع  
الأول بالتساوي على عدد الرؤوس ، وفي هذا النوع حسب الذكر ضعف لأنني لو كان  
ابن و بنت كان للابن الثلث وللبنات الثلث ، ولو كان ابن واحد وابنتان كان للابن النصف  
ولكل بنت الربع ، وهكذا

وأما العصمة مع غيره فهي أخوات البنت الشقيقات أو أخواته لأن مع سائر  
أو سائر أسبه وإن بر ، فهو مات رجلاً و برك وروحة بنتاً وأخت شقيقة - ولم  
يرك غيره - فإن الأخت الشقيقة نصر عصمة مع البنت ، ولو أنه مات وترك  
روحة وبنت ابن وأخت شقيقة - ولم يرك غيره - فإن لأخت الشقيقة نصر عصمة  
مع بنت الابن ، ولو أنه مات وترك أمًا وروحة وبنتاً وأخت لأن - ولم يرك غيره -  
فإن لأخت لأن نصر عصمة مع بنت الابن ، ولو أنه مات وترك أمًا وروحة وبنت  
ابن وأخت لأن - ولم يرك غيره - فإن لأخت لأن نصر عصمة مع بنت الابن  
فثبت نرى أن كل واحدة من الأخت الشقيقة والأخت لأن - وهي للبنت  
تصيران عصمة - وكل واحدة من البنت وبنت الابن - وهي للبنت كانت البنت في  
المصونة - بنت عصمة بنفسها كما كان الابن عصمة بنفسه وكما كان ابن الابن عصمة  
بنفسه وكما كان لأخت الشقيقة ولأخت لأن كذا ، ومن هذا يدرك الفرق بين العصمة  
نصره والعصمة مع غيره حيث كان أحد الطرفين في العصمة لغيره عند نفسه وليس  
واحد من الطرفين في العصمة مع غيره عاصياً بنفسه .



وحكى المصصة مع غيره من صلات عصاة - وهي لأحب الشقيقة والأخت  
 لأب - تأخذ الباقي بعد أصحاب العروس ؛ فعلى لو مات رجل وترك زوجة وبنتا  
 وأخت شقيقة تأخذ الزوجة الثمن وأخت النصف وأخت الشقيقة الباقي ، وهما لو  
 مات وترك زوجة وبنت ابن وأخت شقيقة تأخذ الزوجة الثمن وتأخذ البنت  
 النصف وتأخذ من الابن السدس وتأخذ الأخت الشقيقة الباقي . وبسبب هذه الحالة  
 تخور فيها المصصة مع غيره كل تركته ، لأن هذا النوع من المصصة لا يتحقق في ذاته  
 إلا مع وجود صاحب ورث غير محجوب ، وهذا هو آخر ما يربى المصصة بغيره  
 والمصصة مع غيره . وهما أن مصصة بغيره اشترط لصاحب والمصوب فيها في تقاسم  
 ما في من أصحاب العروس على أن يترك صاحب الباقي فأحتمل استحقاق ميراث  
 المصوبه بماله ، أن تأخذ جميع أصحاب العروس موقوفهم ، فأب المصصة مع غيره  
 يتم تحليلها - بحدود طرق المصوبه حتى يقتسم الباقي كل أحد تأخذ الطرفين  
 موصيه في درجة صاحب الموصيه وتحلل الباقي الثاني وحده . ومن الموقوف أن  
 المصصة بغيره كانت لها حصة تأخذ فيها طرف المصوبه معاً جميع المال ، فبالمصصة مع  
 غيره وبسبب فيها هذه الحالة ، هو قربان رجلات ولا ورث له إلا من أوصا  
 ابن وأخت شقيقة ، وأخت لأب من السدس أو يبقى الابن فأخذان ثلثي التركة فرضاً  
 ولأخت تأخذ الباقي تقصداً ، وكذا لو كان له مع البنين أو يبقى الابن أختان أو  
 أكثر من أحبين فيهن بشركن في الباقي .

وطريق ثمة هذا النوع من المصوبه ثم لو كان معه صاحب متأخر الزوجة ، كما  
 لو مات عن زوجة ، وبنت وأخت شقيقة وأخت لأب ، فإن الزوجة تأخذ الثمن والبنت  
 تأخذ النصف والأخت الشقيقة تأخذ الباقي ، ولا تأخذ لأخت لأب شيئاً . ولو مات  
 عن زوجة وبنت وأخت لأب وبنت شقيقة ، فإن الزوجة تأخذ ثلثي الثمن والام  
 تأخذ السدس والبنت تأخذ النصف وأخت لأب تأخذ الباقي ، ولا تأخذ من لأخت

الشقيق شئت ، ومن على ذلك <sup>(١)</sup>

وصيرورة الأخت الشقيقة أو الأخت لأب عصمة مع البنت أو بنت الابن هو  
مذهب عامة الصحابة والتابعين ، وعنده أحمد إجماع جمهور علماء هذه المدرسة ،  
وحالف في هذه المسألة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ؛ فقد كان يرى أن الأخت  
لا تستحق مع البنت شيئاً ، شقيقه كانت لأخت أو لأب ، ومتى لم تستحق شيئاً وبها  
لا تنجب من بعد تزوجها . ويدل لصحة مذهب الجمهور ما رواه البخاري والترمذي  
وأبو داود والنسائي وابن ماجه أن رجلاً جاء إلى أبي موسى الأشعري وسأله عن امرأة  
فصلت عن أمة وأخت ابن وأخت لأب ، ثم ، هل لا لاسه الصف والأخت من  
الأب والأم النصف ، ولم يورثا بنت الابن شئت ، وثبت من مسود في حديثه ،  
فأنه يرث من أمه وأخيه بقوله ، فقد من مسود : لقد صلبت دأوماً ما من  
المهدين ، ولكني سأقصي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا والله نصف ،  
ولاسه الابن منه كسنة الشقيق . وما بقي فلاخت من الأب والأم <sup>(٢)</sup>

أما المصونة المسمى فهي صفة حكيمة توجب من أئمتها حكم العصمة عند  
علمها . وتسمى في نساء علماء المدرسة الإسلامية ولأب العتقة ، وتسمى النسي في  
لسانهم مؤلى المتأفة ، كما يسمى مؤلى النعمة .

وقد أجمع لأئمة الأئمة وغيرهم على أن ولأب العتقة ، وللمصونة النسبة ، شئت  
أولاً للمعتق ، سواء أكل هذا المسمى رجلاً أم نكحاً ، وعلى أن يعتق إن ارثها  
الولاء ، إذا مات عتقه وله مال يورث ولا وراثته أصلاً أو به وارث صاحب فرض  
لا يسعق فرضه إن . دليل على ذلك ما روي أن رجلاً من بني أبي لهب رضي الله عنه

(١) ص ٢٤٥ (٢) (٧٥: ٢) وحسن كتابه في (٨) وسرج برقي على

المصير (٢١٢ ٨)

(٢) نظر على مصود (٣ ٨) ومصحف لاس حمر (٢) (٢١٢ ٢)

ومع رجل آخر ، فقال : اشتريته وعتقته ، فقال له : « هو مولاك إن شكرتك فهو  
حيره وإن كفرتك فهو شره وحسرتك » فقال : ثم أمرت ميراثه فأفقدته « إن  
ترك عصبة فالعصبة أحق ، وإن لم يترك »

كما نجمع لأمة لأربعة وعبرهم على أنه إن مات العيق ومولاه الذي اعتقه  
ميتاً ، ومولاه عصبة من النسب مثل أولاد واستحقاق ميراث العيق إلى عصبة  
مولاه النسبة لشرطين : أحدهما أن يكونوا متعصبين بأنفسهم كابنه وأبيه ، وأنه  
لا شيء حديد غير هؤلاء من قرب منس ، ولشرط ثان أن يكون العيق رجلاً ،  
فإن كان عيقاً أمراً لم يمس ولا عيباً ، فإن خد من ورثها ، رجلاً كان أو نساً ،  
وعلى أن يرث أصحاب النسبة للمول المقت في استحقاق ميراث العيق هو نسبه  
ترسمه في أنفسهم ، وعلى هذا تقدم منهم من تقدم وإن هو العيق من أولادهم  
إليه هو الذي مات ، وإن كان عيقاً من غيره من نسب من منى صلى الله عليه وسلم  
قال : « المولى في دين وأمنه كالمولى في نفسه » قال : « فمات عيق  
ولم يرث سوى ابن مصقه ونسبه » كذا كان مصقه ولا شيء ، نسب منس ، وو  
مات عيق ولا يرث أحد سوى من نسبه ، وأنه وإن كان كله لا من مصقه ولا شيء .  
لأن العيق لا منصوب إلا من قوي ، وهو كالعقب ، كذا سوى خد مصقه  
وأخيه ممن جعل من نسبه ، مرسه الخد مقدمة على درجة لأخوه - كذا في حصة -  
أعلى الميراث كله للأخ ، من حمل درجة خد ودرجة لأخوه - كذا في -  
شرط خد الأخ في ميراث »

وحسبوا في باب العيق وله من يرث ، ومولاه ميت ، ولا يوجد خد

(١) ومعه من آخر من نسبه ، كذا في كتاب أبي يعقوب لابن ، ويصعب خد  
كعصبة لأب وهو نسبه - ثم من نسبه على أن يرث لأخيه عن جد في النسب مصونه  
نسبه ، ورث - كذا في - لا يرجع مصونه لأخيه في ذات ، وحسب في لا يرجع



## فصل

في أحوال كل واحد من الورثين وورثته من يثون الميراث ولو أحيانا

يذكر في هذا الفصل - إن شاء الله تعالى - جميع لأحوال التي أكتل وحدث  
من أصحاب الميراث من الورثين وورثته ، وفرضه في كل حالة منها ،  
وسمى على ذلك ، ثم إن كان ثبوت صاحب الميراث منه يكون من المصلحة  
ذكر هذه الحالة ، رغبة في تجميع الحق وخوفا من إضراره ونقصه ، وإن كان  
للميراث في شيء من ذلك خلاف ، واستند لكل فرق منهم ، وبذلك كان  
الورث يجمع غيره من الورثة ذكر - ليس يجمعهم ، وبذلك كان يجمع غيره  
من الورثة ذكر ، ليس يجمعونه ، وبذلك كان يورث من ذمته - إذا لم يستغرق  
الميراث جميع الثروة ، وأم كان ثمة عصب أصلا - فترجى ذلك كله - إن شاء  
الله تعالى .

### ١- الزوج :

( ١ ) الزوج من الدين لا يثون إلا ما مضى ، وله في ذلك حديث :

الحالة الأولى - أن يكون ميراثه نصف جميع الثروة ، وذلك إذا لم يكن  
لزوجته المتوفاه فرع ورث أصلا ، فإذا يكون لها ابن أو ابنة فإن يرث أبوه  
ولا بنت ولا بنت ابن فإن يرث أبوه ، فإن كان بها فرع غير ورث كانت البنت  
ورث ابن البنت من وجوده وعدمه سواء .

الحالة الثانية - أن يكون ميراثه ربع جميع الثروة ، وذلك إذا كان لزوجته متوفاه  
فرع ورث : فإن يكون له ابن أو ابنة فإن يرث أبوه ، وإن لم يكن له ابن أو ابنة  
( ٢ - حكمه ثبوت )

أبوها . سواء أكان فرعاً أو ارث من روحه ، أي يرثها أم من غيره .  
 وسبيل على ذلك كله قول الله تعالى : ( وَكَانَ حَقُّهُ مَا فِي الْأَرْوَاحِ مِنْ  
 لَمْ يَكُنْ لَوْ أَنَّ وَنَدَّ . فَإِنْ كَانَ حَقُّهُ وَأَنَّ حَقُّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ نَفْسِهِ  
 وَصِيَّةً يُوسَى بِهَا أَوْ ذُرِّيًّا ) . وروى شمس الدين واسط ، وشمل كذلك ولاد  
 الآن ، موضع امه العزيمه ، وجمع عمه العزيمه .

( ٢ ) الروح لا يحجب غيره من أوره أصلاً ، لا حجب جبرئيل ، على معنى  
 أن يحجب محروماً من اعراب متعة ، ولا حجب نفوسه ، على معنى أنه ينفذ فرجه  
 من شهواته سهم آخر قل له . إن كل واحد من متعة في تركه أرب  
 الذين ذكره درجهم بها معنى . حتى إن الله . قد أخذ من البركة مع  
 وجود الروح .

( ٣ ) الروح لا يحجب أحد من الورثة حجباً جبرئيل أصلاً ، ولكن تحجبه  
 بعض أوتنه حجب نقصان ، على معنى أنه ينفذ فرجه من بعض جمع البركة إلى  
 ربع جميعها ، والورث الذي يؤثر ذلك الدور هو روح روحه ، . كان هذا المخرج  
 وارثاً ، . فإن لم يكن وارثاً . من كان من سببه ، وكان رافعاً أو نحو ذلك ، فإنه  
 لا يؤثر هذا الآخر . والدليل على ذلك الآية التي تدور ، فقد عرفت أن الولد ينفذ  
 لغة على ولاد الصنف المذكور كأولاً ، . وعلى ولاد لآله دون ولاد الساب ،  
 وعرفت أن جمع عمه . الشريعة قد سجدت على ذلك ، وأما في ما لا ينفذ غيره من  
 النفس في أمري ، ولها ارث حيث يرث كل منهما معصومة كل من إن ارث  
 وكل الباقي . كانت معه صاحب فرع غير محجوب به ، وإنهما في المعصومة  
 ورحمتها ؛ فوجب أن يكون كل واحد منهما معصوماً ، لا حرق حجب من عدمه .  
 ( ٤ ) الروح بث روحه في ثلاثة أحوال : الأولى أن يموت أرواحه حال عدم  
 الرواح الصحيح بينهما ، الثانية أن يموت وهي في العدة من عازي رجعي ، الثالثة

أن تموت وهي في العدة من فرقة حصة نسب منها وهي مريضة مرض الموت ،  
لأن في حصول هذه العرقه نسب وهي في هذه حالة شبهة لها قصدت بذلك حرمانه  
من الميراث ، فرددنا عليه قصد هذا السعي .

(٥) روح لا يبرد عليه شيء من الحركة إلا لم يسمروا القروص جميع الحركة ولم يكن بروحه عصاة من شيء يوع

٢ - المرحوم

(١٦) روحه من النورثة ليس لا يثبون ولا يفرس. وهذا في فرضها حالت :  
الحال الأول : ان يكون فرضها لربع ، حدث فيها عالم كان بروحه استوفى  
ولده ولا ولد له ابن ، ولا ولد له شغل (أي والنسب) ، وولد له ابن كحدث .

الحكمة الثانية : ان يكون فرس من اثنى ؛ وذلك بما اذا كان روحها سوياً وثمة .  
 أى : ان اولد ، او ولد من اثنى ؛ وبت اثنى ، سواء كان ولده من  
 زوجته ام كان من غيرها ، لكن بشرط ان يكون وثمة .

وإذا كان مدح متوفى وحتب ثلاث أو أربع شتره خمس في مرض روحية  
واحدة ففستق الأربع على الحوة سبعة يكن له ولد ولا ولد ابن ، وقسم الثمن  
على السوة بن كان له ولد ، وولد ابن .

وَابْدِئْ عَلَىٰ حَادٍ كَرِهَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى . ( وَهُوَ الرُّغُوعُ بِمَا رَكِبْتُمُ بِهِ ثُمَّ يَكُنْ  
لَكُمْ وَأَنْتُمْ قَائِلِينَ كَأَنَّمْ وَنَدَّ عَنْهُنَّ أَصْحَابُ الرِّجَالِ بِمَا رَكِبْتُمُ بِهِ . مِنْ تَقْدِيرِ وَصِيَّتِهِ  
تَوَصُّوهُ بِأَوْدَابِهِ ) .

(٢) ابرو حه لا تحب عهها من الورثه صلا . لا تحب حرسه ، على معنى  
أن عمله عهه ماعن اليراثه ، ولا تحب نقصه على معنى أن يقصه من سهمه  
إلى سهمه آخره . من كل ماع من نوع يستحقه في تركه بيت الدين

ذكرنا درجاتهم فيما سبق قد يأخذ من التركة مع وجود الروحانية ، حتى باب المال  
( ٣ ) والروحة لا ينجبها أحد من الورثة خضف حرمته ، على معنى أنه يجعلها  
محرومة من ميراثه . ويجبها خضف نقصان الولد أو ولد الابن إذا كان وارثاً ،  
على معنى أنه ينقص من الراسخ إلى النقص : فإن لم يكن الولد أو ولد الابن وارثاً ، وذلك  
أن يكون في طريق الفسالة ما يرب أثى ، أو يكون رقيقاً ، أو يكون محاماً ، لأن فيه  
الدين : وبه لا يخفى .

( ٤ ) ويستحق الروحانية ميراثاً من روحها إذا ماتت روحها في حال قيام الزواج  
الصحيح بينهما ، أو مات وهي في أمد من طلاق رجعي سواء كان قد صدق وهو  
صحيح أو وهو من مرض نوت ، أو مات وهي في المدة من طلاق شرطي بشرط  
أن يكون قد حصل منه وهو من مرض نوب . وقد قدمنا لك خلافاً لذلك  
فمن فرق روحه بمذرواح فاسد ، وخلاف المدة من مات بعد انقضاء مدة روحه  
من طلاق ناس حصل منه وهو في مرض النوب .

( ٥ ) والروحة لا تأخذ عليها شيء من حركة بعد أن تأخذ مرسوم ، بل تستغرق  
المروص جميع التركة ولم يكن روحها ذنوباً عصاة من أي نوع .

### ٣ - الأب :

( ١ ) قد عرفت فيما سبق أن الأب أخذ الباقي من التركة برئان بالمرض وحده  
أحياناً ، وبالعصوبة وحدها أحياناً ، وبكتمان بين الإرث والمرص وبالإرث بالمصوبة  
أحياناً . وعلى ذلك يكون للأب ثلاث حالات . وهذا مما أجمع عليه علماء المذهب  
الأربعة (١)

(١) طرق مذهب حنابلة : ومراجع ( ١٠٠ ٣ ) وإليه المذهب ( ١٨٣ ٣ ) وفي  
مذهب الشافعية : شرح أبي - يحيى ( ٧ ٢ ) وفي مذهب المالكية : ( ١٥ ٣ ) وفي مذهب  
الحنابلة : ( ١٥ ٣ ) وفي مذهب الحنابلة : شرح ( ٢٧٤ / ٧ )



الحالة الأولى : أن يرث المأرصة يس عترة ، وذلك مع يد كان لاسه اشوق  
 ابن أو ابن ابني . وفرصة في هذه الحالة السدس ، ولا فرق بين أن يكون مع الابن  
 أو ابن الابن وارث آخر وألا يكون ، وإذا كان معه وارث فلا فرق بين أن يكون هذا  
 الوارث من مات اليه أو مات نسيته أو من غيرهن .

الحالة الثانية : أن يرث المصوبة من غير . وذلك مع يد لم يكن لاسه اشوق  
 فرع ، يرث أصلاً : لا فرع ولا ولد ، ويرث من كان معه في مات صاحب وصي  
 أحد أصحاب المروص مروضهم ثم أحد هو الذي ، وإن لم يكن معه في أصلاً  
 أخذ جميع التركة .

الحالة الثالثة : أن يجمع بين ثلاث مأرصين ، ثلاث مصوبة ، وذلك فيما إذا  
 كان معه بنت أو بنت ابن أو ابنا . وفرصة السدس حسد . على هذا أحد  
 الأب فرصة مع أصحاب المروص ، ثم بين بقية عدد ذلك حسد . هو كله بالمصوبة ،  
 وإن لم يكن شيء بعد أصحاب المروص لم يأخذ شيئاً . لأن في المصوبة على هذا  
 الوجه دية . فلو مات رجل عن زوجة وبنت وأخذ امرأة فرصة ، وهو ابن  
 وأخذ الأب فرصة وهو السدس . نسب فرصها وهو النصف ، وبقية عدد ذلك كله  
 من التركة ؛ فيأخذ الأب بالمصوبة ، وإذا مات رجل عن بنت وبنتين وبنت  
 يأخذ الأب فرضة وهو السدس . لا فرصة ، وهو السدس ؛ بنت فرصة وهو النصف  
 وبنت لأن فرصها وهو السدس كونه بنتين ، فلا يبقى شيء . بعد ذلك من التركة ،  
 فمسند على الأب باب الأخذ بالمصوبة .

واستدل على أن فرص الأب السدس مع وجود الفرع الوارث مذكراً كان أو  
 مؤثراً . وذلك يشمل الحالة الأولى وحالة الثانية جميعاً . قوله الله تعالى ( ولأولئك  
 النكاح ) واحداً بينهما السدس بمثل ما بين كل كلمة وألفا . وقد ذكرنا مراراً  
 يشمل الأب والنسب ، وذلك لأن من يولد يولد معه النسب ، ويحجب عنه شريعة

والدليل على أن الأب يرث المصوبه دونه يوجد تحت قوله لا يرث قول  
الله تعالى (فإن لم يكن له فدية ولا ولد) الآية (١) . ومنه لا يستدل  
أن الظاهر أنه سبحانه يقبل الأب لأن الورث لم يصب هو أمه وولده (٢) ، ثم من أن  
يصب لأب في هذه حجة هو انشأه فكأن معنى ذلك أن الأب لا يرث ، وبني  
بأخذ الباقي بعد أصحاب العروص المعتبرة هو العاصمة .

والدليل على أن الأب يرث الذي بعد موت كذا من في الحجة الثالثة عموم  
قوله عليه الصلاة والسلام (أحقر من أن يرث) فمنها ما يرث الأب في كل  
ذكر (٣) ، ولأب في هذا الحديث - معنى (أب) ، فلا شك أن الأب في هذه  
الحالة هو أقرب رجل ذكر لليتيم ، وإما من أن يرث الأب ولا يرث الأم ،  
وبدرجة الأبوة هي أديبه مباشرة بدرجة أسوة ، حتى ما عرفت في بيان المصبات  
النسبية .

(٢) الأب لا يرثه أحد من أولاده لا خلفه حرماً على معنى أنه يرثه من  
أب يرث عنه ، ولا خلفه بنفسه على معنى أنه يرثه من سهم أبي سهم آخر أو من  
(٣) يجب لأب من ثوب أربعين ديناراً ، على معنى أنه سهم من  
يأخذوا منه من أربعة ، ويجب لمصوب نصف يجب بمصوب على معنى أنه سهم  
من سهم إلى سهم آخر من سهم ، ويجب بمصوب خمسة فلا يأخذون مع وجوده  
شأنه ، فإن أصحاب الأمه من سهم كحجمه لأب يجب حرماً فهو أحد أولاد  
الأب وإن علاه ، وأحد من الأب وإن عاب ، وأحد اشتقائه ، وأحد لأب ،  
وأحد لأمه ، وأحد لأمه ، وبما يرى يرثه لأب يجب بمصوب من أصحاب  
(١) هذا في قوله وأحد من أصحاب من بعده حجة من قوله (فإن لم يكن له فدية ولا ولد) الآية  
ثم أخذ الأب في الآية من مصوب من سهم من سهم ، وبما يرى يرثه من سهم من سهم ، وبما يرى  
أن مصوب من سهم من سهم واحد ، وبما يرى يرثه من سهم من سهم واحد ، وبما يرى  
أن مصوب من سهم من سهم واحد ، وبما يرى يرثه من سهم من سهم واحد ، وبما يرى

الأم من أمه الأم، وأحد معها أحد الزوجين، فإن الأب ينقلها من ثلث التركة إلى ثلث باقي بعد فرض أحد الزوجين؛ فلو مات رجل عن زوجة وأم وأب فإن درجة أحد فرض الأم هو الربع، والأم بأحد ثلث الباقي وهو ربع التركة حصه، وأحد الأب الباقي بالمعصية وهو نصف التركة. وإذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأب فإن الزوج بأحد فرضه وهو النصف ولأم بأحد ثلث الباقي وهو سدس التركة، ولأب بأحد ثلث المعصية وهو ثلث التركة. وهاتان المادتان تسميان «تقريباً» شريطة شهادة حصصهما في عاقبة الوصوح حتى تكفيهما عرة في حين فرضي قسماً، واستحقاقاً «تقريباً» لأن عمر من أحصاهما قد مضى قبل ذلك. وقد ذكر عرة عدا في بيان أحوال الأم في ثلث وأما لعصاة من أصحاب الأب فلا يأخذون مع وجوده شيء فكل من عد لاس واس لاس وأب رب.

ولا احتساب بد واحد لأب بين ورثته لم يرث معه إلا ثلاثة أولاد أميت سواء كانوا ذكراً أم كانوا إناثاً، وأولاد سيم وبين بر كدك، وإنهم أحد الزوجين إما الزوج وبين الزوج، وإنهم الأم أو الحمة ثم الأم إن لم تكن الأم موحدة.

(٤) والأب لا يأخذ عليه شيء من التركة بد لم تسرق ثمة من جميعها، وذلك لأنه عاصف فلا تستقر معه إلى أن يحق درجته الزد على أصحاب الفروض. بل يأخذ جميع الباقي من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم وقبل درجة العاصف السبي وعصبة النسبة، بخلاف أصحاب الفروض الذين يرز عليهم؛ فإنهم لا يأخذون الزد إلا إذا لم يكن عاصف أصلاً لاسبياً ولا سبياً، كما عرفت عند بيان درجات مستحقين في التركة.

٤ - احدثوا الأب<sup>(١)</sup> :

(١) جمع الجمع. مرعى المذاهب الأربعة بحاشي الجداول. وابن كثير في  
الأنسب في له في ثلاث حالات : حاله ثلثها مرص وحده ، وحالة يث  
فيها بمصونة وحده ، وحالة يجمع فيها بين يث بالمرص ولا يث بمصونة (٢).

فأما الحالة الأولى - وهي التي يوثق فيها بالمرس وحده - ففيها إذا كان معه من  
لغت أو من أقره أو مرسه في هذه الحالة السدس ، سواء أوجد معه - سوى من  
ذكرها - أم لا - فهو من أم لا يوجد

وَمِنْ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ - وَهِيَ الَّتِي يَرِثُ فِيهَا بِالصُّوْبَةِ وَحْدَهَا - فَعِنَّا إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ  
مَرْغُ وَارِثٍ مُّصْلًا - لَا مَنَ وَلَا مَنَ يُؤْتِي مَهْمَا رَأَوْهُ وَلَا مَنَ وَلَا عَيْنَ بَرٍّ مَعَهَا  
رَلْ أَوْهَا - وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ مُّصْلًا يَرِثُ وَاحِدٌ مِّنْ جَمِيعِ أَرْكَانِهِ



(٣) مجمع على ذلك لا يثبت من أحد أن محجب من محجبه  
انفردت إحداهما ولا حجب لأحد من المحجبين، ونحو ذلك لعدم  
الأشياء، ومن يعمد في ذلك المصنف.

(ثاني) وم يرد في الكتاب الكاء ولا في لسه العجاجة لكن صريح في اجمع  
 الحد ولا حوة والاحواب الا انه ولا حوة ولا حوت لابي واشتبهت على على  
 انجس من عشر سجدة صال ته عدهم واحسنت سادات عتاد كثره  
 ونصايت وحوه نبي عصب لم آراءه مة مكل كل وقه مهم احكامات  
 في ارنى واحد كيف يطقونه على الحواب مة وكف يستطوب وده تشعة  
 ثم ينش الاثمة انجس من هذه الاحزاب خلاب من مسم وصر كل فريق  
 منهم لراى من آراء منهم يؤيد رجحة واصرب نه لاثمال وقربه تشعة من  
 الاحكام وسعدون نبي كرات اشهر هذه لاره ومن من احد بكل واحد  
 منها من لثة :

ذهب أبو بكر الصديق عليه السلام عشرة وعشرون ألفاً من الناس وثبت في كتب  
وأبو موسى الأشعري وعمر بن الخطاب بن حفص بن عمر بن عبد الله بن الزبير ومعاوية  
ابن جندب وعبد الله بن الحارث وعبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر  
الله تعالى عنهم إلى أن أحد حبش لا حرمه لأحبب لأشعره وأجود وأحور  
لأن حبش حبش على معنى أنه لا شيء من حبش مع وجوده ،  
مهما تراخى حبش السب بينه وبين البيت ، وأحد عهد رأى من عهد الكعبة  
أبو حنيفة وزفر بن الهذيل والحسن بن زيد ، وفيه وفي سرخ وفي الناس وعمرهم  
من الكعبة ، وروى متاخرو الحنية هو الذي جعلوه هم معنى به في عهد  
وسند صحاح هذا " في بنى له " رب " بنى الحدة " لأن وإن  
فراخى حبش الحبش ، كما أن اسم " الناس " يدور في كل بنى بنى ، والله أعلم



أن امرأة ابن الابن تحرم على حده كما تحرم امرأة الابن على أبيه، وهكذا مما يطول  
القول بذلك من المسائل العاشية في كثير من أبواب الأحكام الشرعية  
ولوا: ثم رأينا الجدل بأحد في باب الإرث نفسه، أكثر أحكام الأب، وهو أحد  
السدس مع الولد أو ولد الابن إجماعاً كما نأخذ الأب في هذه الحالة، وهو متزوج  
أحوال الميراث كما أن الأب كذلك. فأي شيء أعطاه هذه الأحكام مع نصوص  
لم تذكرها إلا بسوء الظن؟ فإن كان يبي أعطاه هذه الأحكام هو اعتدله  
أنه هو ما يترككم بمصاهير تحجبوا به لإخوة وإخوات أشقاء كانوا أو لآب  
محبوبهم بالآب

ودفع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان، على من أتى طاب ورده من ناس وجماعة  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن الجدل لا تحجب الإخوة الأشقاء ولا  
الإخوة لآب، ولكنه شتمهم في إرث

ومع انه عليه عني ذلك استعوا في موضع مشترك بينهم وكيفية هذه المشاركة،  
وأشبهوا إرثها في مشتركهم إرثهم مذهباً أحدهم مذهب على من أتى طاب رضى  
الله عنه، وثانها مذهب رضى من ثاب رضى الله عنه، وسد ذكر لك هذه المذهبين  
مصنوعين منطقتين على لأصطراط ومكان من جهة صور كل واحد منهما

فإنما مذهب على من أتى طاب رضى الله عنه فالحقيقة أنه إما أن يكون مع الجد  
أخوات نسابة ليس بينهما نسابة وإما أن يكون معه أخوات بين نسابة، وعلى كل  
حالة منهما إما أن يكون هناك وارث غير الجد والإخوة وإما لا يكون هناك وارث  
غير الجد والإخوة، وإذا كان مع الجد والإخوة وارث آخر فقد يكون هذا الوارث  
أحد سبب إيت أو سبب به وقد يكون غيرهم كالألم والروضة والروح، فهذا  
حسب حالات

فإن كان مع أحد حب أو نكاح أو نسابة بين نسابة وليس هناك وارث آخر



فمن حيث من أصحاب الفروض وهو عاصبٌ غلاحت أو لأخوات فرضهن  
ولم يجد الباقي ؛ فإين كان معه أخت واحدة شقيقة أو لأب فلها النصف وله النصف ،  
وإن كان معه أختان أو أكثر فلهن الثلث وله الثلث

وإن كان مع الجد أخت أو أخوات وليس بهن نَحٌّ بهنك وارث صاحب  
فرض وهذا الورث أحد باب بيت أو بنت منه ؛ فإن لأخت أو لأخوات نصيب  
عنه مع الب أو بنت الابن ، ولجد صاحب فرض ، وفرضه مع الفروع للوارث  
هو السدس ، وعلى ذلك يأخذ الجد السدس ، وتأخذ البنت أو بنت الابن فرضها  
وهو النصف ، إن كان أكثر من بنت أو بنت بن أحد فرضهن وهو الثلث ، ثم  
تأخذ لأخت أو لأخوات الب أو بنت بن شيء ؛ فإن بنت وأخت شقيقة وجد للبنت  
النصف ولجد السدس ولأخت الب أو بنت بن شيء واحد للسبب  
البناء ولجد سدس ولأخت الب أو بنت بن شيء واحد ، وفي بعض الروايات وأخت  
وأخت بنتين ثلاث وبنو زوجة الثلث ، لأن السدس ولجد السدس ، فلا يبقى للأخت  
شيء ؛ بل مجموع أسهم أكثر من الثلث

وإذا كان مع الجد أخت وأخوات وليس معهن نَحٌّ بهنك وارث غير الجد  
صاحب أو بنت الابن ، أخذ صاحب الفرض فرضهم ثم بعد لأخت فأعطى وفرض  
الأميرين حصة له ؛ إما السدس ، وإما سهمه في مقابلة لأخوات على أن له ضعف  
لأخوات في روح وأُم واحد وثلاث أخوات تأخذ الروح فرضه وهو النصف ولأم  
فرضها وهو السدس ، فيبقى الثلث فيأخذ الجد السدس ثم ينقسم السدس بين لأخوات  
الثلاث ، لأنه في قسمين لأخت خمس ثلث وهو أقل من السدس ، وفي روح وأُم  
واحد وأختين تأخذ لروح فرضه وهو الربع وتأخذ الأم فرضها وهو السدس ؛  
فيبقى بعد ذلك ثلث من مجموع لركه فيقسم فيه الجد الأختين فيأخذ هو نصفه  
وأختان نصفه لأخت

وإذا كان مع الجد أخوات منهن أخ أصغر من الإخوة والأخوات وأحد  
 مثل نصيب أخ، بكل حال - متى سوي ذلك كان هناك صاحب فرض ثم لم يكن،  
 وسواء أكان صاحب الفرض أحد البنات أو سائر الإناث ثم غيرهن، لا ياد ظم من  
 نصيبه شيء أقل من سدس جميع التركة، فإن ظهر ذلك أخذ السدس فرضاً واقسم  
 الإخوة والأخوات المسمى على أن للرجل ضعف الأنثى، فإن لم يقع شيء أصلاً بعد  
 سهام أصحاب الفروض وأحد لم يأخذ الإخوة والأخوات شيئاً، وإن استمرت  
 سهام أصحاب الفروض - من قبل الجد - جميع التركة لم يسقط الجد وزوجهم  
 بالسدس، عدا الميراثين: وهو ما من امرأة ورك زوجاً وأماً وحداً وأخاً شقيقاً وأختاً  
 شقيقة، فميراث نصف التركة وللأم ثلث، ويبقى سدس يأخذه الجد، ويسقط الأخ  
 والأخت، وله رجل وورثة حرة أو أماً وحداً وأختاً شقيقة وأخت شقيقة، ولزوجته  
 الربع ولزوجة ثلث، ويبقى نصف ذلك  $\frac{1}{2}$  من جميع التركة لو قسم الجد منه لأخ  
 وأخت وكان نصيبه  $\frac{1}{2}$  وهو مضاف للسدس، ولو ماتت امرأة وتوكت زوجاً وبنتاً  
 وأماً وحداً وأختاً شقيقة وأخت شقيقة، فميراث الربع والثلث المصنف، والأم السدس  
 ويبقى  $\frac{1}{2}$  من التركة وهو أقل من السدس فله سهم أحرم أحد هؤلاء بالسدس، وتوكت القريضة  
 ويسقط الأخ والأخت.

وهذه الطريقة واضحة لا يشك فيها ولا يطرا عليها غش ولا سغير

في صورته ما

وإنما مدعى من ذلك منحيصه أنه إما أن يكون مع الجد والإخوة ورث  
 آخر ذو فرض وإما لا يكون معهم أحد من الورثة:

فإن كان لورثته هم الجد والإخوة - يس معهم أحد كالأب للجد أو الأم  
 للجد - إما أن يتوكلهم فتأخذ نصيب أخ، وإما أن يأخذ ثلث جميع المال وبعد  
 استقرار جميع عتق إمكانية في هذه الحالة بين أن له سهم يكون أو غير حسب له وما

إذا كان لدى معه من الإخوة، لأخوات يستحقون ثوب من نصيب رحيب، وذلك بأن يكون معه أخ واحد، أو تكون معه أخت واحدة، أو يكون معه أختان، أو يكون معه ثلاث أخوات، أو يكون معه أخ وأخت، كما تبين أن النسبة تكون مساوية للثلاث مما إذا كان الذين معه من الإخوة والأخوات يستحقون مثل نصيب رحيب؛ وذلك بأن يكون معه أخوان، أو أخ واحد، أو أخ وأخت، كما تبين أن ثلث ما يكون أو مخرجاً له فيه، إذا كان الذين معه من الإخوة والأخوات يستحقون أكثر من نصيب رحيل، وذلك مما لا يخفى من مساوية كثيرة مثلاً أن يكون معه أخوات وأخ واحد، أو يكون معه ثلاثة إخوة.

وإن كان مع الأخ والأخوة صاحب مريض، سواء كان صاحب مريض أخت البنت أو بنت الابن، فلا نعو الخاضع عن صفة من صور أربع: الأولى ألا يبق بعد أصحاب المريض شيء أصلاً، والنسبة التي تبقى بعد سهم أصحاب المريض أهل من سدس البركة، وثلاثة أرباع يبقى بعد سهام سدس البركة تماماً، والرابطة أن يبقى أكثر من السدس، مثلاً ما إذا سهر أصحاب المريض مع رحيل للجد والإخوة جميع البركة ما لو ماتت امرأة وبركت بين وروحا وما وحدا وأخا شقيقاً أو أكثر من أخ شقيق، فإن نصيب اثنين اثنين ونصيب روح أربع ونصف الأم السدس، وهذه السهم أكثر من مجموع البركة، ومثل ما إذا كان الذي بعد أصحاب المريض مع رحيل للجد والإخوة سدس تماماً أصحاب المريض مع رحيل للجد والإخوة ما لو ماتت امرأة وبركت بين اثنين وروحا واحد، وأخ شقيق، وأخ شقيق، فإن نصيب اثنين اثنين ونصف الروح أربع، يبقى بعد ذلك من مجموع البركة وهو ثلث من السدس، ومثل ما إذا كان الذي بعد أصحاب المريض مع رحيل للجد والإخوة سدس تماماً ما لو ماتت امرأة وبركت روحاً واحد وأخ شقيق، وأخ شقيق، فإن نصيب الروح حيثما نصف ونصف، لأن الثالث، فيبقى بعد ذلك سدس البركة، وذلك ما لو كان

الباقى بعد أصحاب الفروع المصاحفين للحد والإحوة أكثر من السدس ما لو مات رجل ترك روحه  $\frac{1}{2}$  وأحد واحد شقيق أو أكثر من أخ شمس : فإن نصيب الروح أربع ونصف لأن الثلث ، فيبقى بعد ذلك  $\frac{1}{2}$  وهو أكثر من نصف السدس فإن استمرت سهام أصحاب الفروع المصاحفين للحد والإحوة جميع الحركة أو بقى بعدهم أقل من السدس أو بقى بعدهم السدس فقط فللحد السدس ، وتقول الفرع نصيب الحائض الأويين ، وينصف الإحوة والأخوات ؛ لأنها إنما يرثون بالمصونة ، والعاصب لا يستحق شيئاً إذا سمرت الفروع جميع الحركة .

وإن بقى بعد أصحاب الفروع المصاحفين للحد والإحوة أكثر من سدس جميع الحركة كان للحد الأوفر حصلاً له من ثلث ثلاثة أمور : أولاً أن يأخذ سدس جميع الحركة ، وثانياً أن يأخذ ثلث جميع له من بعد أصحاب الفروع ، وثالثاً أن يقاسم الإحوة والأخوات في الباقي وإن أخذ نصيب أخ . وبعد استمراء جميع الصدور التي يمكن حصولها يبقى ثلث سدس الباقي قد يكون حياً له من ثلث الباقي ومن مقاسمة الإحوة والأخوات . كما قال مات رجل وترك روحه وشقيقاً واحداً وأخاً : فإن ميراث الروح اثنان وربع من السدس لثلاثين ، فإن بقي من الحركة لم يأخذ ثلثه لكان نصيبه  $\frac{1}{3}$  من الحركة ، ولو قام فيه الأخ كان نصيبه  $\frac{1}{3}$  من مجموع الحركة ، وكلاهما أقل من السدس . كما أن ثلث الباقي قد يكون حياً له من السدس ومن مقاسمة من معه من الإحوة . كما قال مات رجل وترك أم واحداً وخمس إحوة : فإن نصيب الأم سدس الحركة في هذه الحالة ، يبقى خمسة سدسها ، فلو قام في هذا الباقي من معه من الإحوة كان نصيبه  $\frac{1}{3}$  من جميع الحركة ، ولو أخذ ثلثه كان نصيبه  $\frac{1}{3}$  من جميع الحركة ، ولا شك أن هذا القدر أوفر حظاً له من سدس الحركة ومن بعده . كما قد يكون مقاسمة من معه من الإحوة . وأما له من سدس جميع الحركة ومن ثلث الباقي . كما قال مات رجل وترك أم واحدة وأخاً واحداً : فإن نصيب

احد سدس، فيبقى خمسة سدس تركه لو قسم الخذ فيه الأجر لكان نصيبه ٢ من جميع التركة، ولو أخذ ثلثه لكان نصيبه ١ من جميع التركة، فيكون  
السدس ثلث من خمسة سدس ومن ثلث السدس

والمسمى له منها أنه إذا كان لإخوة ولأخوات شيء فقط أو لأب فقط  
ولأمم ظاهر، فأما إن كان بعضهم شقيقاً وبعضهم لأب أو لأبوين عدد غير متساوي  
فالمسمى في مئة سهم الخذ لهم جميع التركة إن كان معهم وراثتها من صاحب فرض أو  
إحدى بعد أصحاب الفروض إن كانوا، ثم إن كان سدس جميع الميراث أو ثلث السدس  
أو قدر حصة له أحده، فإن كان سهمه مع باقي الميراث أو قدر حصة له أحد نصيبه  
ثم إن كان لإخوة من كان لأشقاء منهم راحة لأشقاء أو سواهم أخذ لأشقاء  
وغيرهم جميع ما بقي بعد أصحاب حصصهم سواء هم من الميراث أو من نصيب  
الأبوين، وسقط لإخوة الأبوين كل راحة أو سهم أو قدر حصص فرضهن، وهو  
نصيب جميع التركة إن كانت أحد واحد وثلث جميع التركة إن كان لإخوة  
أو أكثر من أحد واحد، فإن بقي شيء أخذ لإخوة الأبوين  
وعلى نصيبات أشقاء من ميراث مئة سهم هذه المسألة

١ - ما يرث كل واحد واحد شقيقة وأخاً لأبوين أو شقيقة في هذه المسألة  
أو أخ واحد، أو أخ واحد خفي التركة، فسقط لأخ واحد، فأخذ لأخت  
الشقيقة فرضها، وهو النصف، فسقط عشر التركة لأخ واحد من الأبوين  
٢ - ما يرث كل واحد واحد وورثة وأخ شقيقة وأخ لأبوين أو أم  
السدس، والمروحة لربع، فيبقى بعد ذلك ٢ من التركة، وتقسمه هيهاثم  
أخذ لأخ واحد ٢ من التركة، وبقي بعد ذلك ٢ من التركة، فأخذ  
لأخت الشقيقة كله، وهو ثلث من ميراث السدس، وأخ لأبوين



الأولاد ، ثم إلى الإخوة والأخوات ، ثم شهبوا الأولاد في وجته فقبض خالفهم في  
وجوه كثيرة ، ولو شابه الإخوة والأخوات الأولاد أعفهم حكم الأولاد لكنوا  
آخره ، أن يحتموا الحد عن ميراثه فكيف قتلوا بغير نكاحه في الاستحقاق ؟  
وقد عرفت يومئذ هذا الوجه من الشبهة قد مضى معه إلى تعدد ما يفيد من حكم يرى أن  
الإخوة يحتمون لحد<sup>(١)</sup> ، وهذا حرق لإجماع الأمة ، ثم يشبه العبد بالآب أقوى  
من شبه الإخوة والأخوات والأولاد ، فكيف ترك شبه قوة بعده فمقرأه في  
كثير من أبواب الأحكام ثم تمسك بشبه ضعيف ولا يحوز - مع ذلك - على إعطاء  
المشبه حكم أشبه به من كل وجه !

(٥) جمع أصحاب رسول الله عليه وسلم في الحد مع الأم ، وصاحبها  
أحد الزوجين ولم يمسك هذا ، ورث غيره ، على أن العبد لا يمسك الأم حينئذ  
حتى ينفذ به فعل فريضة من ثلث التركة إلى ثلث الباقي بعد نصيب أحد  
الزوجين كما كان ذلك يذهب إلى ذلك ، بل سبق للأم مع العبد وأحد الزوجين فريضة  
التي تلت لها ، كسائر الأكرام ، وهو ثلث جميع التركة ، والله في هذا أشد بما  
حججه ، لأن من ثلث التركة إلى ثلث الباقي بعد فريضة أحد الزوجين لأن الأم  
والآب في درجة واحدة في الإزالة ، بل الميت ، وكل رجل ، في درجة واحدة  
يحب - إذا ختم - أن يكون نصيب الرجل ضعف نصيب الأنثى ، فكيف في الآب  
ضعف نصيب الأم جزيئاً ، وهذه القاعدة المستندة في باب إوارث نفسها الأم من ثلث  
التركة إلى ثلث الباقي ، ولم يفعل ذلك لأحد الأم في إحدى الصورين - وهي ما  
إذا ماتت امرأة وترك زوجاً وولداً - ضعف ما لأحد الأب ، ضعف الأم ، فأما  
مع العبد فلا يرد ما كان يحافظ على أن تعفيه ضعف الأم لأبها يمس في درجة واحدة  
في الإزالة إلى ثلث .

(١) حكى هذا القول من حرم ، وهو موقوف على ما جرى من قوله عليه السلام

وهذه الـمـعـدات الثلاثة لـا مـة تـوحيـدة<sup>(١)</sup> ومـثـل<sup>(٢)</sup> و تـمـنـي<sup>(٣)</sup> وأحد  
 بن حسن<sup>(٤)</sup> ، كما أخذ به محمد بن الحسن الشافعي .  
 وكان بن عباس رضي الله عنه يقول : لـا مـة ثـلـث جـمـيع التـركـة مـع الـحد و أـحد  
 الروحـين مـع الأب وأحدهما أيضاً ، تمسكاً بظاهر قوله تعالى ( **وَبَنَ تَمَ مَكْنُ لَهْ**  
**وَلَهْ وَبَرِيئَهْ أَنْوَاهْ فَلِأَمْرِ الثَّلَاثِ** ) .  
 وذهب الـمـنـي أنـو يـوسف إلى أن الـحد مـثـل الأب في أنه يـحـب الأم - إذا كان  
 معه أحد الأبوين ، ولا وارث للمـمـسـوا م - من ثـمـت البركة بل ثـمـت لـا في مـد  
 نصيب أحد الروحين ، سـمـيـت لـا مـة في تشبيه الـحد بالأب .

## ٥ - الأم :

( ١ ) لأم من أنورين ثمن لا يزوج إلا بمهر ، وله ثلثه أحول أجمع  
 عنها ، هذه الـمـعـدات الثلاثة<sup>(٥)</sup>  
 الخية الأولى أن يكون مـمـسـوس جـمـيع البـكـة ، ذلك في موضعين الأول  
 أن يكون معها فرع وارث للميت ، والفرع يشمل لـا وابنت وابنت لـا وابنت  
 الابن ، وبن بن تميم ، والـمـنـي على ذلك قول الله تعالى ( **وَلِأُولَئِكَ سَكَنٌ** )  
 بينهم لـا مـة ، رتـب إلى كـن في و تـمـنـي . و بعد " و تـمـنـي " يشمل لـا و بن لـا

(١) طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢)

(٢) طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢)

(٣) طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢)

(٤) طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢)

(٥) طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢)

طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢)

طبع في (٢٠١٢) (٧٥١٢) (٧٥١٢)



وإن رب نوح، كما يسمى الميت وصف الأسماء وإن نوحاً لم يسمع ثلثة لغات،  
وإنما سمع لغاه على ما صنع ذكره مراراً، والموضع الثاني أن يكون مع اثنين  
وأكثر من الإحوة، لأحباب، سواء كانت أو لم تكن، لأن ذلك لا يتم كان  
فصيح من نوح، ولعصيم لأحد من نوح آخر، وسواء أكانوا كوراً أم لا، ثم كان  
فصيحهم ذكر أو ولعصيم الآخر إن شاء، وسواء أكتبوا أم لم يكتبوا، فمخرج من يارث  
آخر كالأول، وفيه من غريب قوله سبحانه: **الْبَنَاتُ**، أي الإحوة، لأن  
البنات (البنات) تصب منه لأنه مكتوب على نوح من ذلك، كان يغير الإحوة هو  
البنات، وقيل ما يفسر على أنه **الإحوة**، أي ثلاث إحوة، وكل لثمة  
الأربعة أسماء على نوح، لأحوائه كالأحوة في هذا الموضع، فمخرج من نوح كل  
فرع من ذلك، نفس مع تغير العدد، لأن كل فرع من ذلك، لا يرى نوح لأحد  
الشعبه، وإن كان من الشعب، أو الأصغر، فمخرج من نوح، فمخرج من نوح،  
ومثل ذلك لقب نوح، لأن نوح واحد من الشعب، فمخرج من نوح، فمخرج من نوح،  
أكثر من ذلك، فمخرج من نوح، فمخرج من نوح، فمخرج من نوح، فمخرج من نوح،  
الآفة يرى أن الأم لا يرى في البنات مع الإحوة، لأن كونه أمثلة فصيحاً،  
وهو مردود بأن العرب قد سمى لأحوائه (أحوائه).

الحانة الثالثة : أن يكون فرضها ثلث الباقي بعد صاحب الفرض ، وذلك في إذا  
 انحصر المرات في الأيوبين وأحد الزوجين ، ويشمل ذلك مسألتين ، الأولى أن يكون  
 الورثة أنا وأنا وروحاً ، فله روح فرضه وهو النصف ، ثم تأخذ الأم ثلث الباقي وهو  
 سدس التركة ، وبأحد الأب معصومة جميع الباقي وهو ثلث التركة ، وثانيه أن  
 يكون الورثة أنا وأنا وروحة ، فله وروحة فرضها وهو الربع ، ثم تأخذ الأم ثلث  
 الباقي وهو ربع التركة ، ثم تأخذ الأب معصومة جميع الباقي وهو نصف التركة  
 وكان مقصدي صدر قوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثته أبواؤه فلا شيء  
 لهما) أن يكون فرض الأم في هاتين المسألتين ثلث جميع الباقي ، لأن لأمه السكينة  
 حصلت منه ما استحقق الأم للثلاث لأن يكون بين الورثة ولد بنت ، من غير معرفة بين  
 أن يكون مع الأبوين وراث آخر عمر الولد وألا يكون ، ولقد لم يكن مع الأبوين  
 وراث آخر عمر الولد وغير أحد الزوجين في الأداة لا بد من ثلث التركة في ثلث  
 الباقي بقول : كان مقصدي من هذه الآية أن يكون فرض الأم ثلث التركة في هاتين  
 المسألتين ، وكان عمر من أخذت رضى الله عنه مقصدي بذلك في هاتين المسألتين وسمعه  
 على هذا عثمان بن عفان وبنو ثبات وعمدته من مسعود رضى الله عنهم ، وقد رواه  
 بذلك أن انتهى إلى ثلث من التركة نصف ما أحده الأم ، لأن الصورة المذكورة لأول  
 وهاتين من الآية أن يكون ثلث من التركة محصور في الأيوبين وقد أغنى ذلك ما نصف  
 ما أحده الأم ، من أجل ذلك حافظ عمر في قصته على أن يعطيه ثلثها ، وثالث  
 ترى أنه أعطاهما في مسألة الزوج سدس التركة وأعني لأن ثلثها ، كما عايناه في  
 مسألة روية ربع التركة وأعني لأن ثلثها ، وقد قدمت ذكر هذه التي من أحبها  
 أعطيت نصف ما يأخذ الأب ، وكان ابن عمر رضي الله عنه يرى ثلثك نصف هذه  
 الآية في على الأم ثلث التركة كلها مع الأب ، سواء تأخذ وراث غيرهم أم لا ،  
 وسواء كان الوراث أحد الزوجين أم غيرهم

(٢) لأم لا محجب عن : ان تحجب حرماتنا خطا من الوانها صلا ، وبمحجبها  
 حجب نفوس من التفت إلى احدى من سبي : الاول : وقد افسد كرا كان  
 أو شئ واحد كان أو متعددا اشرف أن يكون وارثا ، فبم يكن وارثا كان ابن  
 بنته أو كان مخالفا له في الدين أو يعاصيه لا تحجبها ، والثاني الاخوة أو الإخوة  
 سواء أ كانوا أشقاء أم لأب أم لأم أم كانوا محضين ، وسواء كانوا رجلا أم نساء  
 أم محرمين ، ولا شرط أن يكونوا من نفس واحدة رجل أو امرأة ، وحسين  
 بأحد لأم احدى ولو أن هذين الاخوين محجوبان لأب ، وفي ثم وحيد محجوب  
 شقة من أشقاء لأم احدى ، حتى عند من صدقه ، أي يرى أن أحد تحجب لإخوه  
 (٣) لأم تحجب حدس من نفي حريمه كمن ، سواء كان الحدس أم لأب  
 أم كان أم لأم

(٤) لأم : دأبهم منسبه بعضهم من ايراث ، يدب تحتقرن الارواح جمع  
 لركة ولم يكن بميت عاصم من نكاحه

## ٦ - الحدة والحداث :

(١) ما عرف بمسمايات ذكره أن كل حدة تدل على امت محمد غير  
 وارث - وهو الجسد الذي يقع بين امرئين - وبين من ذوي الأرحام ، كأم أبي  
 لأم ، وعرف أن هذا النوع لا يورث في درجة تحجب لعروض بالألحاح ، بل من  
 من اعماء من لا يورثه أصلا

(٢) وعرفت أيضا أن عدها من الأربعة مضمعون على أن الحدة أم الأم  
 وأمهات ، وإن عوت ، والحدة أم لأب أمهات ، وإن عوت ، وإن عوت بالعرض ، وأنهم  
 حتموا في الحدة ثم في لأب أمهات وفي الحدة أم في لأب أمهات فذهب  
 من في كنه عديدين الحدين إلى أنها غير وارثة بالعرض ، منهم من دولت الأرحام ،  
 وذهب محمد بن حنبل في خمسة مسميا إلى أنها غير وارثة بالعرض ، ومنها من ذوي

الأرحام ، وهذه الحقية هي أن كلناهما من الحدة الوارثات بالعرض ، وكل اكل حدة يس بها وبين بيت رجل عر وراث ، وهو الصحيح من قوين للشامة ، ومن ذلك نستطيع أن نحدد لك الحدة الوارثة بالعرض عند الحقية وفي الرجح من مذهب الشافعية بأنها « كل حدة ليس في سلسلة الصنف بيت رجل من امرئيين » وهذا ينحل نوعين الأول من « تدلى إلى أبيك سدا لا عركتم الأم وأم ثم الأم وهكذا ، والثاني من « تدلى إلى أبيك سدا فرحل صنف أم أبي أبيك وأم أم أمه وأم أم أبي أمه وهكذا »

(٣) سمع علي بن ابي طالب الأربعة على أنه يراي وحده بين يديه اثنتي عشرة  
محدودة بمسح الورثة فيها يرث ما يرث ، وفي أن عرسها القدس ، صو ، كانت  
من حبة الأدم كانت من حبة آلب . والدليل على ذلك ما رواه في قصة من دأب في :  
حاجب اخذه <sup>(١)</sup> إلى أبي بكر رضي الله عنه فسأله عن مراثيها ، فقال أبو بكر رضي  
الله عنه في كتابه الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء ،  
فأرخص حتى أشعل الناس ، فقال عليا ، فقال لعبد من شفعة . حضرت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعمدهم القدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ قدم محمد بن  
مسلمة الأنصاري قال مثل ما قال غيره ، فعمده له أبو بكر .

( ٤ ) إذا جمع بين ورتة امين حدّان على حرفين واما ان يكونا في درجة واحدة كأم الأم وأب الأب ، واما ان يكونا في درجتين مختلفتين من الأخرى ، وفي هذه الحالة يثبت كقول القرني من جهة الأم والمعدى من جهة الأب مثل أن يجمع أم الأم وأب الأب ، واما ان يكونا في جهة واحدة والمعدى من جهة أخرى مثل أن يجمع أم الأب وأب الأم ، واما ان يكونا في

(۱) فی ۲۰ رجب ۱۳۵۷ هـ قمریہ

من نفس الجهة التي مب التمدى مثل أن تجمع ثم الأب ثم أم ثم الأب ثم تجمع أم  
ثم الأب مع أم ثم أم ثم الأب :

فإن كما في درجه واحدة ولا خلاف بين أحد من علماء لغة الإسلامه  
في أنهما زمان معاً ، وثمهما يقتضيان السدس ؛ لما روي في عهد الله حكيم من حديث  
عبد بن الصامت أنه صلى عليه وسلم صلى فحصى فوجد بين من ميراث بالسدس بينهما .  
من الحكيم . هذا الحديث صحيح على شرط الاحتياطى ومسلم . وأما في حديث قبيصة  
بن رؤب الصائغ أن الحدة لأبى (١) حديث بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
عسانه ميراثها ، فإن لها : ملك في كتب الله عز وجل شيء ، وما كان القصد الذى  
قصي به إلا ميراث . وما : وأما في القرنى شئ ، وكان هو ذلك السدس ، فإن  
احتتمه فيه فهو ، سكره ، فإنكم حفت به فهو لها .

وإن كانت إحداهم أقرب إلى بنت ، وكانت في نفسها - مع ذلك - من جهة  
واحدة ، فلا خلاف بين أحد من علماء الشريعة في أن القرنى حشد تحت التمدى  
كما أن الأب يحجب الجد وكما أن أم يحجب الجد . وكما أن الابن يحجب ابن الابن  
إلى أشقاء ذلك ، وسعد الله في حشد السدس .

وإن كانت إحداهم أقرب إلى أبيب ، وكانت القرنى من جهة الأم والتمدى من  
جهة الأب ؛ فلا خلاف كذلك بين أحد من علماء مذهب لأربعة في أن القرنى  
تحت التمدى وتنفرد بالسدس .

وإن كانت إحداهم أقرب إلى أبيب ، وكانت القرنى من جهة الأب والتمدى من  
جهة الأم ، فذهب ما يذكّر أن القرنى لا تحجب التمدى حشد وإنما يشتركان في  
السدس ، وهو القول الصحيح من قولين مشافهة في هذه المسألة ، ومذهب فى

( ١ ) فى بعض روايات هذا الحديث : حصى بن عبد الرحمن بن عبد ربه رضى الله عنه









الصورة الأولى - أن يكون الوجود في وحدة ، ومعه حينئذ نصف  
جميع البركة .

الصورة الثانية - أن يكون الوجود بقتين ، وأكثر ، ومعه حينئذ الثلث ،  
تشتت في هذا الموضع الاثنين أو الأكثر منهما ، وتنقسمه بصورة يسيرة .

وأيضا على ذلك قول الله تعالى ( وَصِيكُمُ اللَّهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ الَّتِي كُنْتُمْ  
حَدَّثَ الْأَنْبِيَاءُ فِيهَا أَنَّ كُنْتُمْ فِيهَا قَوْمٌ مُشْرِكُونَ ) ، فإن كانت  
وحدة فهي ( التوحيد ) ، وفي هذه الآية الكريمة ما ورد في نسخة أخرى أن البيت  
ثم حده الله من مائة إلى واحد نصف البركة ، وهو أن يثلاث نصفها بأحد  
أشياء البركة ، وعلى ذلك ما يتعرض به عددنا من الكتاب أن عداس رضى الله  
عنه عليه لا يجرى لا ينسب بأحد من هذه الموضع لا ينسب النصف كعرض وحدة  
ولا يمتد عرض من النصف إلى اثنين إلا أن ينصف عدد الذات ثلاثا أو أكثر .  
وحده في هذا جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهو بأحد برأيه أحد  
من عددنا من هذه البركة ورأى جميعه أن لا ينسب كالثلاث . وقد استدل بذهب  
جمهور الأمة من هذه الآية بقسم ومن سلك رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه  
الاستدلال عليه من لاقه بمسألة من وجوه الوجه الأول أن في قوله تعالى  
عرض الاثنين ، وذلك لأنه سبحانه قد جعل نصيب الأول صدر الآلة نصف نصيب  
الثاني ، والصورة التي تتحقق فيها هذه القاعدة كقوله تعالى ( هِيَ أُنْزِلَتْ مِنْهَا آتِ  
بِرَّتْ فِي سَبْعِ فَلَاحٍ حَيْثُ أَحَدُ الْبَيْنِ وَالْبَيْنِ أَحَدٌ ثَلَاثٌ ) ، وهذا هو الثالث  
الذي أحدهم لأن قد نصيب آية على أنه « مثل واحد لا ينسب » فعدد من ذلك  
أن عرض الاثنين « سبعة » ، حله شيء ، أن لا ينسب له أحد واحد ثالث البركة  
بأن كان معهم أن يقتضي صدر آية ، وإن كانت لهم واحد ثالث مع أن يرى  
بوجود وهو نفسه نفسه ولا واحد ثالث مع ذلك آخرى مساوية لها قولي ؟



سورة النساء (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « ادْعُوا إِلَى أَسْمَاءِ وَلِأَسْمَاءِ » فقلت لهما : « لَعَلَّهُمَا اسْتَشْنَقَا » وَاعْتَصِمَا أُمُّهُمَا  
 اسْتَشْنَقَا ، وَقَدْ مَنَى قَوْلُكَ « وَلَا تُدْعَى أَنْ سَيَصُوتَ اللَّهُ وَاسْلَامُهُ عَلَيْهِ قَدْ فُهِمَ مِنْ بَعْضِ  
 آيَةِ الْكَرِيمَةِ ذَلِكَ الْحِكْمُ وَأَنْ تَقْتَبِضَ الشَّيْءُ بِمَا يَدُلُّهُ وَإِنْ بِالْإِشَارَةِ ، وَبِمَعْنَى أَنْ  
 يَكُونَ قَدْ حُكِيَ بِأَحْتِمَادِهِ ، لَا يَكُونُ قَوْلُكَ عَنْ الْحِكْمِ قَوْلُ الْأَمْرِ وَتَرْكُ الْقَصْدِ فِي الْوَاقِعَةِ  
 فَتَقْدِرُ عَلَى تَمِّيمِ حُكْمِهِ بِدَرْجَةٍ ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَمَا كَانَ : مِنْ آيَةِ دَلِيلِهِ عَلَى مَا دُرِّبْنَا  
 مِنْ حُكْمِهِ بِحَيْثُ مِنْ حُجُوهِ الدَّلَالَةِ الَّتِي دُرِّبْنَا

وَمَا الْحَالَةُ : بِهِيَ ، وَهِيَ الَّتِي تَرْتَّبُ فِيهَا الْبَتُّ الصَّانِعُ الْمَصُونَةُ وَحْدَهَا - فَمَا  
 إِذَا كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ ، هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ ، سَوَاءٌ أَوْ كَانَ شَيْئًا ، ثُمَّ كَانَ أَسْمَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ ،  
 وَهَذِهِ مِنَ الْمَصُونَةِ ، نَمَتْ عَلَى مَا قَدْ سَقَى مِثْلَهُ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَقْتَبِضُ الْبَرَكَةَ كُلَّهَا  
 أَوْ الدَّائِمَةَ مِنْ بَعْضِ سَبَبِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ،  
 مَثَلُ حَقِّهَا ، سَوَاءٌ أَسْمَدَتْ أَسْمَاءَ ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ،  
 وَاحِدَةٌ أَوْ بَعْدَ أَسْمَاءِ ، وَاحِدَةٌ أَوْ بَعْدَ أَسْمَاءِ ، وَاحِدَةٌ أَوْ بَعْدَ أَسْمَاءِ ، وَاحِدَةٌ أَوْ بَعْدَ أَسْمَاءِ ،

وَأَنْ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرَّمَ مَثَلُ  
 حَقِّهَا » (يُنِ) وَقَدْ أَمْعَدَ جَمْعُهَا ، أَسْمَاءَ ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ،  
 الصَّحَابَةُ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا عَلَى ذَلِكَ .

(٢) الْبَتُّ الصَّانِعُ لَا يَجْعَلُ أَحَدًا مِنَ الْعَرَاثِ أَصْلًا ، وَكَانَ مَحْجُوبًا أَحْوَاهَا  
 أَمْعَدُ لَهُ عَنْ أَنْ تَرْتَّبَ ، مَعْصُومٌ لِكَيْ تَرْتَّبَ ، مَعْصُومٌ ، عَلَى مَعْصُومٍ

(٣) بَتُّ الْعَصَبِ بِمَحَبَةِ الْأَحْوَالِ - لَا يَحْتَاجُ حَرَمًا ، وَبِمَحَبَةِ الْأَخْتِ  
 الشَّيْقَةِ عَنْ فَرْصَةٍ ، وَهُوَ أَمْعَدُ وَتَصَرُّفُهَا عَصَبٌ مَعَهَا ، وَمَثَلُ الْأَخْتِ الشَّيْقَةِ فِي  
 ذَلِكَ الْأَخْتِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِوَحْدَةِ شَيْئَةٍ ، وَكَانَ الْوُجُودُ مِنْ بَتِّ الْعَصَبِ الْبَتِّ  
 أَوْ أَوْ كَثَرَتْ حَالُهَا مِنْ الْإِنِّ عَنْ أَنْ تَرْتَّبَ ، مَعْصُومٌ ، وَحِينَئِذٍ كَانَ مَعَ بَتِّ الْإِنِّ

مَنْ تَصَرَّ عَصَا بِهِ - كَأَحِبِّهَا أَوْ ابْنِ عَمِّهَا الَّذِي هُوَ ابْنُ ابْنٍ آخَرٍ مِمَّنْ أَوْ ابْنِ  
أَحِبِّهَا الَّذِي هُوَ ابْنُ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ لَهَا - فَبِهَا تَرْتَّبُ بِعَصَاةٍ بَاعِثٍ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ  
وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ سَقَطَ

## ٨ - بَقِيَ الْأَسْنُ :

(١) أَرَادَ بَقِيَ الْأَسْنُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ بَقِيَّةِ مَا أَتَتْ ، سِوَمَا كَانَتْ بَقِيَ  
الْمَاضِي أَمْ كَانَتْ مِنْ ابْنِ أُمِّهِ أَمْ كَانَتْ أَرْتَبَ دَرَجَةٍ مِنْ ذَلِكَ ، شَرْطُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا  
وَبَيْنَ الْمَلِكِ شَيْءٌ

وَبَقِيَ الْأَسْنُ - وَابْنُ ابْنٍ - مِثْلُ الْمَلِكِ الْخَصَّةِ فِي أَنَّ الْمَلِكَ فِي أَنَّهُ تَرَ  
حَالِيهِ ، حَالَهُ ، تَرَ ، مَرَّضٌ وَاحِدٌ ، وَحَدَهُ تَرَ فِيهَا بِعَصَاةٍ وَاحِدَةٍ .

أَمَّا لِحَاظُهُ فِي تَرْتَّبِهَا مَرَّضٌ وَاحِدٌ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَسْنٍ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مَرَّضٌ نَصَفَ جَمِيعِ الرِّكَّةِ ، وَوَدَّ أَنْ يَرَاكَ الْوُجُودَ  
مِنْ بَعْضِهَا بَقِيَ وَاحِدَةً ، وَنَسَبٌ مِمَّنْ مِنْ عَصَمَةٍ مِنْ خَلَاوِاسٍ مَرَّضٌ هُوَ  
بَقِيَ آخِرُ بَقِيَّةٍ ، وَابْنُ ابْنِ ابْنٍ مِمَّنْ يَحْتَجِبُ حَتَّى جَرَسِيٍّ وَبَقِيَ مِنْ  
مَرَّضٍ إِلَى مَرَّضٍ آخَرٍ مِنْ مِمَّنْ وَابْنُ ابْنٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَابْنُ كَانَتْ  
وَاحِدَةً فَلَهَا مَنَافُ ) وَرَدَ - هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي بَقِيَّةِ الْمَلِكِ ، وَبَقِيَ الْمَلِكُ  
تَشْمَلُ الْمَلِكُ الْخَصَّةَ وَبَقِيَ الْأَسْنُ بِمَا دَخَلَ وَصَحَّ لِمَعْنَى الْعَرِيشَةِ وَبَقِيَ جَمِيعُهَا .  
الشَّرْطُ لِلْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ .

وَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَرَّضٌ الشَّيْءُ ، وَذَلِكَ فَمَا دَاخِلُ بَقِيَّةِ الْأَسْنِ فَكَانَ  
لِلْوُجُودِ مِنْ بَعْضِهَا شَتَّى قَدْرٌ ، سِوَمَا كَانَتْ سَبِيحًا وَاحِدَةً كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُمَا سَبَاسٍ ، شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ - أَوْ مِمَّنْ - مِنْ يَعْصِيهَا ، وَلَا يَكُونُ مِنْ  
الْوَرِثَةِ مِنْ يَحْتَجِبُ . وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ( وَابْنُ كَرَّمَ ) قَوْلُ





من بنات الابن الأعلى منها في المراجعة . وحيث إن واحد من يمتصها ورثت بالمصونة  
بالغير ، وإن لم يوجد سقطت ولم تأخذ شيئاً .

(٦) الأخت الشقيقة تصير عصمة مع بنت لابن ، والأخت لأب تصير عصمة  
مع بنت الابن بشرط ألا توجد تحت شقيقة

(٧) بنت لأم تزني عليها بقسبة نصيبها إذا لم تستمر في السهم التركة ولم يكن  
بين الورثة عاصب .

## ٩- الأخ لأم ، والأخت لأم :

(١) الأخ لأم - وشبهه لأخت لأم - من الورثة من رؤوس فرض ولا يكونون  
عصمة ثمة ، والأخت لأم ولأخت لأم في ذرئتهم فرض حصص (١) .

الحالة الأولى : أن يكون فرض مدعي التركة ، وورثت فيما إذا كان الموجود  
من ولد الأم واحداً ، أو أكثر ، أو كان خلافاً كان مرة .

الحالة الثانية : أن يكون الفرض ثلث التركة ، وورثت فيما إذا كان الموجود من  
هذا النوع اثنين فصاعداً ، سواء كان خلافاً أو كان من ذرئتها كابن أو ابنة ،  
بتقاسم الثلث ثلث تركته وسدسها لاكثر من سهمها ، يمكن عددهم بغير معرفة  
بين الرجل منهم ولأختي ، بل تأخذ الأختي من ولد الأم مثل ما أخذ الرجل .

والسبيل على ذلك قول الله تعالى (وَالَّذِينَ كَانُوا يُشْرِكُونَ كَانُوا كَمَا كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ  
أَوْ أَخْلَفُوا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَهْلٌ ، وَبِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ دُونِ فَهْمٍ شَرِكًا

(١) م. معني شرح المصنف - ج ١ ، ص ١٨٣ ، وسببه - ج ٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٢٩٥ ، ح

لأم (١٥٦) وشرح - ج ١ ، ص ١٨٨ ، و - ج ٢ ، ص ٢٩٥ ، ح (١) - ٨ - ٢

و (٢٠١) وأحكام - ج ١ ، ص ٨٩ ، ح (١) - ٨ - ٢ ، و - ج ٢ ، ص ٢٩٥ ، ح (١) - ٨ - ٢

في اثنتي ( . وقد جمع المصنف على أن النرد بالأخ والأخ في هذه الآية الأخ ثم  
والأخت لأن ، يدين أن عدد من مسعود وسعد بن أبي وقاص كما نقرأ في ( . وله  
أخ أو أخت من غير ) . ووجه النسبة بين الأخ لأخ والأخت لأخت في اثنتي اسمها  
جميعا اشتركا في أصله في انقصب وورثتهما وهي كونهما نذران إلى أبيه بالرحم -  
فمن كان من النسوة بينهما .

( ٢ ) الإخوة لأن والأخوات . ثم لا يحدون أحدا من الوارثة خنث حرمان  
أصلا . ولأن من مذهب بعض علماء كلاس من إخوة لأشقاء والإخوة لأب ، بترك  
الأنواع الثلاثة في أن لاسن يحد الأم خنث بمصير عدتها من نكاح المرأة  
إلى سدها ، بتدبير قوله تعالى ( فإن كان له إخوة فلأمه السدس ) ومط  
الإخوة عم سدر لأشقاء والإخوة لأب والإخوة لأن . وقد بينا في مصنف أن المراد  
بالجمع في هذه الكلمة لاسن مع عداء ، وأن المصنف جمعوا على ذلك ، لأن ما نكح عن  
ابن عم من أنه كان لا يرى أن يحد الأم عن اثنتي إلى السدس إلا بالثلاثة  
من إخوة فصاعدا .

( ٣ ) الإخوة لأن يحدونهم عن اثنتي خنث حرمان ، عن من الوارثة . الأول  
فرغ استوارث ، سواء كان مذكرا أم كان مؤنثا ، وذلك يشمل الابن والابنة  
وإن الابن والابنة وإن كان أبوهما أو أمهاتهما أو أبوهما أو أمهاتهما أو أبوهما  
مذكر ، وذلك يشمل الأب وحده أو الأب والأم معاً ، فإن الأصل المؤنث . وهو  
يشمل الأم والجدة وإن كانت . وبه لا يحد الإخوة لأن . وكان ابن عباس رضي  
الله عنه يرى أنه يحد جميع أخوات الأخت أو أكثر أو لأبوين وراثت لأن السدس  
وورث لأخوات لأن السدس أيضا ، وورث الأب الباقي مأمونة ، ووجهه عدمه  
أن الذي يحد ثم من اثنتي إلى السدس هم الأخوات لأن فاحداً من هذين السدس





وإخوته لأب . وثما الإخوة لأم فليسا كذلك ، بل إذا تعدد الرجل منهم فلم يكن  
لبيت وارث سواء لم يكن له بالإرث إلا نصيب معين وإذا تعددت الأنثى لم يكن لها  
بالإرث إلا نصيب متعين أيضا ، وهو الثلث في الحالين جميعا .

لأمر خامس : أن كل نوع من الورثة إذا أدنى لرجل منهم إلى بيت نأثى  
لم يرث بأعرض ولا بالعصوبة ؛ وحد إذا كان له لأم لم يرث ، ولا إذا كان ابن  
البيت لم يرث ، وما أشبه ذلك . والإخوة لأم يرنون بأعرض مع أنهم ندلون  
إلى البيت نأثى وهي الأم .

(٥) الأخ لأم - ومثله الأخت لأم - ممن يرث عبيده بسنة نصيبهم من البركة  
إذا لم يستمرى العروس جميع البركة ولم يكن لبيت أحد من العصبة من أي نوع  
من أنواع المصنات .

#### ١٠ - الأخت الشقيقة :

(١) المراد بالأخت الشقيقة أخت الميت لأبيه وأمه .

والأخت الشقيقة من لورثة الذين يرنون أحيانا بأعرض وحده ، ويرنون أحيانا  
بالعصوبة وحدها .

ولأخت الشقيقة في الإرث بأعرض حثان ، كما أن لها في الإرث بالعصوبة  
حاشي<sup>(١)</sup> :

أما الحالة الأولى من حاشي إرثها ، فمعرض من يكون فرضها نصف البركة ،

(١) قلت بعد ذلك في (٢٩ ٢) ومعه شرح أصحابنا في (٣ ١٨ و ٩)  
وشرح حاشي على (٢ ٢٧٠) و - ج - من على نوا (٢ ٢٦٩) و -  
الربع (٢ ١٧١) و - ح - من على (٢ ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠) و حاشي - حاشي  
(٢ ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠) و أحكام على (٢ ١٨٠) .

وذلك مشروط بثلاثة شروط - الأول أن تكون حصة العاقل لا تكون معها  
من أمته من صدقكم وما بعد ذلك لا يكون بين نونه من محسبها .

[illegible]

وَأَمَّا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ بَرَّةٌ لِأَحَدِ الشَّيْخَةِ نَارِصِ بْنِ كُوفٍ وَفِيهِ





الولد ذكرًا كان أو أنثى ، وسكن شره عدم أبوه هو لا يرثها نصف ما يرثه ،  
فلا يبق ذلك أمه قد يرث مع وجود البنت غير النصف أو يرث مع وجودها بغير  
الفرص . وقد يمتد النصبة دلت على التفصيل وأنها بصيرة محبوبة حبب حرماني ماله ذكر  
من الأولاد ونصير عصمة مع الأنثى من الأهل فلا تأخذ إلا ما يبق بعد مهام أصحاب  
العرض .

ولم يأخذ ذهب به ابن عباس من خاتم من عماء المذاهب لأربعة . وقد أخذ  
به دود القاهري وسبعة .

(٢) الأخت الشقيقة بحجب عن يرث نصف حرمي أحد بنين : أولها أصل  
البنين العاصم ، وذلك تشمل الأب ، أختها ، واحدة وابن علا عند أبي حنيفة (١) ،  
والأخت مع بنين العاصم ، وذلك تشمل ابن أخت وابن أمة وابن ابن .  
ويحجب عن أن يرث ما يرث فقط فرع البنت البنت ، وذلك تشمل بنت بنت  
أبها ، وابن ابنها ، وفي هذه الأصول واحد منها في شقيق ورثت ما نصوبة بأخيه ،  
وبل لم يوجد مع فرع شقيق لها ، وبنت ما نصوبة مع العمة ، خلافاً لابن عباس  
(٣) لأخت البنت لا يحجب أحد من أصول البنت ولا من فرعها بحجب  
حرماني ، سواء كان كل واحد من الأصول والعرق مدكراً أم كان مؤنثاً . وقد  
تعددت الأخت الشقيقة حجت لأن حجب بعضي منهما من ثلث البركة في  
سببها .

والأخت الشقيقة تحجب الأخت لأب حجب حرماني بشرطين : أولهما أن تكون  
الموجود من لأخوات الشقيقة بنتين أو أكثر ، فإن وجدت شقيقة واحدة حجت  
لأخت أبي لأب حجب بعضي من النصف في السدس ، وثانيهما ألا تكون مع

(١) عدل لا يحجب أحد من الأولاد في ذلك لأنه لا يملكه يصب كل واحدة  
منهما ، وشارك في ذلك من يصب في سببها ، فحجب في سببها .

لأخت لأب من بعض وهو الأخ لأب ، فإن واحد الأخ لأب ورث لأخت لأب  
بالمصونة ، مير

وإذا ورثت لأخت الشقيقة بالمصونة مع العمة - وذلك فيما إذا كان بين الورثة  
بنات أو بنت ابن وابن أو ابنة - فإن لأخت الشقيقة حينئذ يحجب لأخت لأب  
والأخ لأب ومن بعده من العصبات .

## ١١- الأخت لأب :

(١) المراد من لأخت لأب 'أخت' أميت من أبيه فقط  
والأخت لأب من أربعة أدنى لهم في ميراث خاص : حالة يرثون منهم بالمرض  
وحدته ، وحالة يرثون وهم بالمصونة وحدته  
فإن أحدهما إلى رثت فإن لأخت لأب بالمرض وحدته فيها على ثلاثة أنواع :  
النوع الأول : أن يكون مرضها نصف التركة ، وذلك في إذا كانت واحدة  
ولم تكن معها من يعقب - وهو الأخ لأب إجماعاً ، أو الجدة عند غير أبي حنيفة -  
وم يكن بين الورثة من يعقبها .  
النوع الثاني : أن يكون مرضها ثلثي التركة ، وذلك فيما إذا تعددت فكان  
الموجود من يعقبها سبباً أو أكثر ، ولم يكن معها من يعقبها ، ولم يكن بين الورثة  
من يحجبها .

والدليل على هذين النوعين هو ما ذكرناه في نصهم من أحول الأخت الشقيقة  
النوع الثالث : أن يكون مرضها سدس التركة ، وذلك فيما إذا كانت أميت تحت  
شقيقة واحدة قد وثقت نصف التركة ولم يكن مع لأخت لأب من يعقبها ، حينئذ  
تأخذ لأخت لأب سدس التركة مكملة لثلثيها ، سواء أ كانت لأخت لأب واحدة





لا يورث من الإجماع فيها ، والكث ، الأخ ، الشقيق ، بجمع ، وزروع : لأخت  
استشفة شرط أن يكون معها ثوب أو ثياب من صير عصاة معها .

(٣) لأخت لأب يحجبها حجب نفسها ، الأخ ، الشقيقة إذا كانت استشفة  
واحدة وقد ورثت النصف ؛ فإن الأخ لأب حجبته من النصف إلى السدس  
على ما عرفت .

(٤) الأخ لأب يحجبها عن ثلث ثلث من مرض لأمس وأكثر من الأخوات  
الزعماء . وفي هذه الحالة إن كان معها أخ لأب عصيا وورثت بالنصف منه من غير .

(٥) لأخت لأب لا يحجب أحد من أولادها حجب حمها إلا في الحالة التي  
تصير فيها عصية مع أمها لعمه وحمها أو ثياب لأم ، وفي هذه الحالة يحجب  
كل من يحجب الأخ لأب من العصباء ، ودم من اقتد ، من الأخ الشقيق إلى  
آخر العصباء .

(٦) إذا عدت لأخت لأب حجت الأم حجب نفسها من ثلث  
أبناؤه في سدسها .

(٧) إذا كانت لأخت لأب عدت ثلث ثلث من في حجة من الحالات الثلاث التي  
قدمت ، وبه ، زعماء ، بسنة تصير من الحركة إذا لم تستمرى العرو من الحركة  
ولم تكن عيب عصب أصلا .

### خلاصة بيان المروص وأصحابها :

لو ثبت ثلث في ذكره لك من أخوات هؤلاء أو أبنائهم ولو ثبتت لأبصح لك  
أن ترويه من العدد في كتابه أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة مروص ،  
وهي ، النصف ، ورابع ، وثلث ، وثلث ، وثلث ، والسدس .

ولو أمك حات - بعد ذلك - أن تعرف أصحاب كل فرض من هذه الفروض  
واحدة التي يستحق فيها الواو هذا الفرض لأنصح لك ما يحمله لك بما يلي :

أولاً - النصف يكون فرضاً لكل واحد من خمسة من الورثين رجل واحد  
وأربع نساء :

- (١) زوج ، وذلك بشرط ألا يكون له زوجة أو ولد ولا ولد ابن
  - (٢) البنت ، بشرط أن تكون واحدة ، وألا يكون معها من يعصها .
  - (٣) بنت لابن ، بأربعة شروط : أن تكون واحدة ، وألا يكون بين الورثة  
بنت ، وألا يكون معها من يعصها ، وألا يكون بين الورثة من يحجبها .
  - (٤) الأخت الشقيقة ، بأربعة شروط : أن تكون واحدة ، وألا يكون بين  
الورثة بنت ولا بنت ابن ، وألا يكون معها من يعصها ، وألا يكون بين الورثة  
من يحجبها .
  - (٥) الأخت لأب ، بأربعة شروط : أن تكون واحدة ، وألا يكون بين الورثة  
بنت ولا بنت ابن ولا أخت شقيقة ، وألا يكون معها من يعصها ، وألا يكون بين  
الورثة من يحجبها .
- ثانياً - ربع يكون فرضاً لكل واحد من اثنين من الورثة رجل واحد ،  
وامرأة واحدة .

- (١) زوج ، بشرط أن يكون بين ورثته ، حته ابنة أو ولد أو ولد ابن
  - (٢) زوجة ، بشرط ألا يكون بين ورثة زوجها شقيق أو ولد أو ولد ابن .
- ثالثاً - ثلث يكون فرضاً واحدة من الورثة ، وهي زوجة ، بشرط أن يكون  
لزوجها شقيق أو ولد أو ولد ابن .
- رابعاً - ثلث يكون فرضاً لكل واحدة من أربع من الورثة كلهن نساء .

(١) اثنتان ، شرطان : أن تكون متعددة النسل وأكثر ، ولا تكون معها  
— أو معها — موصية .

(٢) بنت لابن ، ثلاثة شروط : أن تكون متعددة ، ولا يكون معها موصية ،  
ولا تكون في الورثة بنت موصية .

(٣) الأخت البنت ، ثلاثة شروط : أن تكون متعددة نسبي وأكثر ، ولا  
يكون معها موصية ، ولا تكون في ورثة بنت موصية ولا بنت ابن .

(٤) لأخت الأب ، ثلاثة شروط : أن تكون متعددة نسبي وأكثر ، ولا  
يكون معها موصية ، ولا تكون في الورثة بنت ولا بنت ابن ولا أخت شقيقة  
خاصة — الثالث يكون فرضا لكل واحد من نسبي من الورثة : نوع واحد ،  
وأمر واحد .

(١) ولد الأم ، شرعي ، أحدهم أن يكون المرحوم من هذا النوع اثنين  
فأكثر ، من كانا ، امرأتين ، غيب ، وهو من من لوحد مذهب القسوى  
لا فرق بين رجلين ، وبينهم ، وبينه لا يوجد بين الورثة من يحجبهم .

(٢) الأم ، شرطي : ألا يكون نسبي ، ولا ولد ابن ولا ثلث  
فأكثر من الإحوة والأخوات من أي صنف كانوا ، ولا تكون الميراث منحصرا  
في الأبوين وأحد الزوجين .

والثالث شرطي في مباح الخدم : أن يكون له حرة ولا ورثة للموت موارثا  
وكان الثلث مفرقا ، فمذهب من يشركه حرة والأخوات من ماله . كما عرفت  
ذلك على التفصيل في مذهب من لا يوجب الإحوة ما حده وهو من هذا أي حنيفة  
من لأئمة .

سادس — أحدهم أن يكون موصيا لكل واحد من سبعة من الورثة ، وهم :

(١) الأب ، بشرط أن يكون بين الورثة ولد أو ولد بن للميت ، ذكر كان أو أنثى .

(٢) الأم ، بشرط أن يكون بين الورثة ولد أو ولد بن - ذكر أو أنثى - أو ابن فصلا من إحداهما ولأحد من نى صنف كانوا .

(٣) الجدة ، بشرطين : ألا يكون الأب موجوداً ، وأن يكون بين الورثة ولد أو ولد ابن ، ذكر أو أنثى .

(٤) سب الأس ، واحدة كانت أو أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون بين الورثة سب صبية واحدة ، ولا يكون مع سب الأس من صنف . وسب الأس أنثى . نوبها درجة مع سب بن بنى درجة . كنت الأس مع سب الصبية ، على ما سبق تقريره .

(٥) الأخت لأب ، واحدة كانت أو أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون بين الورثة أحد شقيقة واحدة ، ولا يكون مع لأب لأب من صنف .

(٦) الحقة أو الحداث ، بشرط أن يكون الأم موجودة ، وألا تكون إحداهن أقرب درجة ، بنى تفصيل وحلاف في بعض وجوهه .

(٧) الواحد من ولد الأم ، رجلاً كان أو امرأة .

## الحجب

معنى الحجب .

طابق الحجب في ثمة على السّر . نقول . حجب فلان فلان يحجبه حجباً وجحداً ، يدسره ، وتقول . حجبته عن كذا ، إذ دسسته عنه ومن ذلك سقوا البوناب حجباً ؛ لأنه يمنع عن دخول دونه مع سدانة كعبة . وهي التي كانت تدعى بني قنبر . حجبته ، لأنهم كانوا يوفون حجبته ، وكانوا يدسرونهم فيها ، وقد كان أحد مدحجهم يدسهم ، وقد لا يعرف

في حجب عن كذا أمراً بنية . ومنه عن طريق الترفيح حجب . ونائب الحجب في اصطلاحه ، الشرعة على « منع من عدمه من سلب الأثر » إما من إبطال اتصاله من عدم حقيقة .

فقوله « منع » هو كالحبس في لغة ، شامل لحجب المصطلح عليه وغيره . وبصفة أعم إلى « من عدمه » سلب لا شارة في إخراج منع من لم يقم به سلب لإبائه من قرأه . فحجبته أو ولاده ، وبمنع من الأثر لعدم وجود السبب الحقيقي له لا يسمى حجباً في اصطلاح علماء الشرعة .

وقوله « إما من الأثر » معناه ، من « أو عدمه » إشارة إلى أن الحجب يدور بين نوعين الأول حجب الشخص عن كذا بأحد أشكال أصلاً ، ويسمى حجب الخرج ، والثاني حجب الشخص عن كذا السبب لا كمر معاً ، كذا أحد السبب لأصغر ، ويسمى حجباً أصغر . وهذه تسمى كل واحد منهما باسمه صاهر .

الفرق بين الحجب و منع .

قد عرفت أن الحجب يمنع من ممة الدخيلة بطلان على معنى ، حجب ، فأما في

اصطلاح علماء الشريعة وبها انما يهتد معرفة وبين ذلك ان الانسان قد يكون  
قريباً أو زاهياً أو منبئاً بالسكة - مع ذلك - لا يحدد من ايراث شئ أصلاً ،  
لكونه متعلقاً بصفة تقتضيه من الإرث ، كمن يكون ذليلاً مورثاً ، أو غيباً له في الناس ،  
أو يكون رقيقاً في حين أن موأنته حر ، ولأمر الذي من أجله حُرِّم هذا الشخص من  
ايراث هو انصافه ، فحدد هذه الأوصاف التي ذكرناها في مقاييسها مواضع من الميراث .  
وهذا يكون لإيمان ذلك الإنسان آخر قبيل هذه الأوصاف وليس في مقاييسها بعد  
صاحبه وصف يقتضيه من إرث مع ذلك لا يحدد من إرثه شئ سبب وجوده  
شخص آخر أولى منه بالأثر ، كمن يوجد شخصان من قرابة واحدة وهو أب  
والآخر أخوه ، ففي هذه الحالة ليس للأخ شئ من إرثه مع عدم سبب إرثه  
وهو القرابة ، وليس المانع لهذا الأخ من إرث أخيه انصافه بأحد الأوصاف التي  
نحول بين من فاته به سبب إرثه وبين إرثه ، وإعنا المانع له من الإرث هو وجود  
الشخص الآخر الذي جعل اشرافه درجته في إرث قريب من درجة الأخ .

وبذلك كان الأمر ان من أخيه أخاً شخص من ايراث هو محله وصف من  
الأوصاف التي ذكرنا أن كل واحد من جمع من إرث مع وجود السبب في  
بين الشخصين من ايراث حينئذ يسمى بمسبوق ، وسمى بمسبوق منه ، ووجد  
الحدية بمسبوقه محرم ، فسمع وأحرص هو « الحدية بين من فاته به سبب إرثه  
وبين الميراث سبب انصافه بوصف عذبه الشريعة منه من إرث »

وبذلك كان الأمر ان من أخيه حرم الشخص من إرثه هو وجود شخص  
أخو أولى منه به مع وجود السبب في إرثه بين الشخصين محرم من ايراثه  
حينئذ يسمى بمسبوقاً ، وسمى بمسبوق منه ، وقد عرف تعريف المحجب ، وهذا هو  
مقصودنا ، حيث في هذا الموضع .

## أنواع الحب :

يقسم الحب انقساماً أولاً إلى قسمين الأول يسمى حب الحرمين ، والثاني يسمى حب المقصود .

فأما حب الحرمين فهو أن يصير من دم به سبب ، لإرث ممنوعاً من إبيات أصالة لوجود شخص آخر أدى درجة إلى إبيات منه .

وأما حب المقصود فهو منع من دم به سبب لإرث عن من يأخذ أو هو حطيه مع تركه بأحد بعض اثنين ، وهذا النوع عند التأمل عذره من الاستغناء بالورث من حالة إلى حالة أخرى يصير معها فحلاً خطئاً من الهكة .

ويقسم حب المقصود إلى قسمين : ، وكان شهر هذه الأقسام - وهي التي يتبع عرسا الآن شرعياً - ثلاثة أقسام - الأول : الإسهال - بالورث من فرض إلى فرض أدنى ، والثاني : الإسهال - به من الإرث - فرض إلى الإرث - تنصيب ، والثالث : الإسهال - به من الإرث - تنصيب إلى الإرث - فرض .

فأما الإسهال بالورث من فرض إلى فرض أدنى في سخط في حق من جلب له الشريعة فرضين أحدهما قبل من الآخر وجعلت لكل واحد من الفرضين حالة خاصة ، ولدين حطب لهم الشريعة فرضين هذه الحالة خمسة من الورثة : رجل واحد ، وأربع نساء : أما الرجل فهو الزوج ، وقرنة المصفر أربع ، والذي يحجب عن النصف إلى الربع وكذا الزوجة منه ثلث من غيرها ، وثلاث نساء الأربع فيجب من الزوجة ، وعرضاها الربع وثلث ، والذي يحجب من الربع إلى ثلث أو ربع منها أو من غيرها : والثانية الأم ، وفرضاها الثلث والسدس أو ثلثا الثلث ، والذي يحجب من الثلث إلى السدس إما ولد أو بنت المتوفى وإما الأنثى مصعدة من الأخت والأخوات من أي جهة كانا ، والذي يحجب إلى ثلث أدنى يحصر لإرث في لأبوس وأحد الزوجين ، والثالثة بنت الأب ، وعرضاها النصف والسدس ، والذي يحجبها من

النصف من الميراث، تحت الصلابة الواحدة مع عدم وجود من يعصّب بنت الابن ؟  
والرابعة لأخت الاب ، وفرصة النصف والميراث كسب الاب ، والذي يحجب من  
النصف إلى الميراث لأخت الشقيقة الواحدة مع عدم وجود من يعصّب لأخت  
الاب . وفيه تقدم بيان الحجة التي يرث فيها كل واحد من هؤلاء فرصة الأعلى  
والحجة التي يرث فيها كل واحد منهم فرصة الأدنى .

وأما الانتقال من الإرث بالعرض إلى الإرث بالتعصيب فإنما يتحقق في كل  
وارث له حالة يرث بها عرض واحدة أخرى يرث فيها بالتعصيب ، والذي يكون  
انتقاله من الإرث بالعرض إلى الإرث بالتعصيب مثلاً من خطأ إلى خطأ أدنى  
أربع من النساء . وهن : الميراث ، وبنت الابن ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ،  
وبن ذلك من كل واحد من هؤلاء النساء الأربع يرث . عرض نصف جميع  
النساء ، وأنه يرث واحد مع كل واحدة منهن من يعصّب ، وبها يشرع مع من يعصّبها  
واحد نصف ما بعده هو ، ولا يمكن أن يأخذ واحدة منهن بالمصوبة ، أكثر من  
ثلث التركة . لأن أقل صورة يمكن أن يجمع بها مع من يعصّبها هي أن يكون  
الموجود من الورثة واحدة منهن مع واحد من يعصّب ، وهي في هذه الحالة لا تأخذ  
إلا ثلث التركة ؛ فإذا زاد العدد نقص استحقاق .

وأما الانتقال من إرث بالتعصيب إلى الإرث . عرض وبنت الابن في  
وارث له حالة يرث بها عرض واحدة أخرى يرث فيها بالمصوبة . والذي قد يكون  
انتقاله من الإرث بالمصوبة إلى الإرث . عرض صبراً عنه ابن من الرجال ، وهما  
الاب والجد ، ومن ذلك أن كل واحد منهما يرث بالمصوبة جميع ابن أو جميع  
البنين بعد أصحاب العروض الذين لا يسبقونه إلى الإرث . عرض ، وإذا وجد بين الورثة  
ابن أو بنت ابن أو بنت ابن ، يرث بالعرض ، عرفت أنه إن كان الميراث ابناً أو ابنة  
ابن أو بنت الابن . فإن العرض وحده وفرصة الميراث كسب كما عرفت مما تقدم ، وإن كانت



الموجود من هذه التي تفتت في سائر هذه الأقسام من الإرث  
باعتباره . وبعد تتبع الصور المكية من أنه لا يمكن أن تكون نصيبه إذا جمع بين  
الفرص والمصوبة ، أكثر من نصف التركة ، وذلك في إذا انحصرت الإرث في سائر  
وغيره من سائر ، فإن الأب حينئذ يأخذ النصف من فرسا ، والابن أو بنت الابن  
تأخذ النصف من فرسا ، وبقي بعد ذلك ثلث يأخذ الأب بالمصوبة ، وقد لا يأخذ شيئا  
بأخذ المصوبة ، وذلك في كل الورثة ثمانية وأما بنت وروح ، فإن الأب يأخذ  
المدن فرسا ، ولأم تأخذ المدن فرسا ، والبنت تأخذ النصف من فرسا والروح تأخذ  
لاربعة فرسا ، ولا يبقى بعد ذلك شيء ، بل إنسأله عائته ، لأن مجموع المهام أكثر  
من كل التركة ، ولولا البس كان حصه من التركة ثلثها بالمصوبة .

بيان من يدخل عليهم حجب القصاص :

منهم من دخل حجب القصاص منهم الثلاثة التي ذكرناها ، لا يقع على جميع  
الورثة ، وإن يقع على تسعة من الورثة ، وهم : الروح ، الزوج ، والام ، والأب ،  
والجد ، والابن ، وبنت الابن ، وأخت النسيبة ، وأخت الأب

بيان من لا يدخل عليهم حجب الحرمان ومن يدخل عليهم :

حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة ، وهم : الابن ، والبنت المتبعية ،  
والأب ، ولأم ، والزوج ، والوجه ، والابن ، والام ، والبنت المتبعية منهم  
من يربون بسب القرابة وتبين بربان نصيب الزوجية ، ويحدد سائر من يربون  
بسب القرابة هم أصل الميت المباشر ، وهم : الأب ، ولأم ، وتبين منهم هم فرع  
الميت المباشر ، وهم : الابن ، والبنت ، وأصل الميت المباشر والفرع المباشر والزوجة  
لا يدخلونهم ، وإنما حجب الحرمان .



حسنة من الورثة<sup>(١)</sup> أربعة منهم جمع عليهم علماء، نذهب لأربعة وواحد منهم  
احد من الورثة، فاما الأربعة الذين اجمعوا على أنهم يحجبونه فهم: الابن، وابن الابن  
والابن من ابوه، والأب، والأخ الشقيق، وأما لدى اجمعوا فيه فهو الجد،  
وحلوا فيه كحلال فيه مع الأخ الشقيق.

ثالث: ابن الأخ الشقيق، وإنما يحجب بن الأخ الشقيق حجب حرمان بكل  
واحد من ستة من الورثة<sup>(٢)</sup>، وهم: الابن، وابن الابن، وابن من ابوه، والأب، والأخ  
والجد، والأخ الشقيق، والأخ لأب. ولا خلاف لأحد من علماء المذاهب لأربعة  
في شيء من ذلك.

رابعاً: ابن الأخ لأب، وإنما يحجب بن الأخ لأب كل واحد من ستة من  
الورثة<sup>(٣)</sup>، وهم: الابن، وابن من ابوه، والأب، والجد، والأخ  
الشقيق، والأخ لأب، وابن الأخ الشقيق، ولا خلاف لأحد من علماء المذاهب  
لأربعة في شيء من ذلك.

خامس: أمه الشقيق، وإنما يحجب أم الشقيق حجب حرمان بكل واحد  
من ثمانية من الورثة السبعة الذين ذكرهم، والثامن ابن الأخ لأب، ولا خلاف  
لأحد من علماء المذاهب لأربعة في شيء من ذلك.

سادساً: العم لأب، وإنما يحجب العم لأب حجب حرمان بكل واحد من تسعة  
من الورثة الثمانية الذين ذكرهم، والتاسع العم الشقيق، ولا خلاف لأحد من  
علماء المذاهب لأربعة في شيء من ذلك.

١١ - وجب لأب واحد من ستة من الورثة السبعة مع غيره، وبذلك رد كل من ورثة  
الابن من ابوه، وابن الابن من ابوه، والأب، والأخ الشقيق، والأخ لأب، والأخ  
والجد، والأخ الشقيق، والأخ لأب. ولا خلاف لأحد من علماء المذاهب لأربعة  
في شيء من ذلك. والثاني من الورثة السبعة مع غيره، وبذلك رد كل من ورثة  
الابن من ابوه، وابن الابن من ابوه، والأب، والأخ الشقيق، والأخ لأب، والأخ  
والجد، والأخ الشقيق، والأخ لأب. ولا خلاف لأحد من علماء المذاهب لأربعة  
في شيء من ذلك.

ثامنا - ابن العم الشقيق ، وإنما يحجب ابن العم الشعم خجف حرمين كان  
واحد من عشرة من الورثة : التسعة الذين ذكرناهم ، واعتبر الم لأب ، ولا  
خلاف لأحد من عطاء المذهب الأربعة في شيء من ذلك .

ثامنا - ابن العم لأب ، وإنما يحجب ابن العم لأب خجف حرمين كان واحد  
من أحد عشر وارثا : العشرة الذين ذكرناهم ، والحادي عشر ابن العم السعم ،  
ولا خلاف لأحد من عطاء المذهب الأربعة في شيء من ذلك .

ثامنا وعاشرا - المولى المتق والولاء المتقة ، ومحجب كل واحد منهما بكل  
واحد من عصبة البيت النبوية

### الفرق بين الممنوع من الميراث والمحجوب عنه :

قد عرفت أن الممنوع من الميراث هو من كان مصدرا مصدرة من المصداق أي يتحول  
بين الإنسان وبين ثلث مع قيم السب انقصى للميراث به . وعرفت أن المحجوب  
عن الميراث هو الذي قام به السب المقصى للميراث ولم يتصب - مع ذلك - مصدرة  
تحوّل بسببه وبين الميراث ، ولكن إذا شحش أحد قرانه إلى أبيه منه وولاه  
لورث . هذا هو الفرق بينهما من حيث المعنى ، وكما أن بينهما فرقا في معنى وب  
بينهما فرقا في الحكم . وسد كر لك ذلك بجملة .

أولا - أجمع عطاء المذهب الأربعة على أن الممنوع من الميراث لا يحجب غيره  
أصلا : لا خجف حرمين ، ولا خجف نقصان ، فلو أن امرأة ماتت وتركته حيا  
وولدها عاتقا لها في الدين أوفيقا ، أو كان هذا الولد قد قلم وبه لا يحجب روحه من  
النصب إلى الربع ، ولو أن رجلا مات وتركته حيا له في الدين وروحة ومأ  
فإن هذا الولد لا يحجب الزوجة من الربع إلى الثمن ولا يحجب الأم من الثلث إلى  
السدس ، ولو أن رجلا مات وتركته حيا له في الدين وأحد شقيقه وب

هذا الاثنى كما لا يحجب الروحة حب نقصان من الرابع إلى الثمن لا يحجب الأخ  
 الشقيق عن الإرث موصوبة . وهذا رأى جمهور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 وقد اصحرت الروايات عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من العلماء من روى  
 عنه أنه كان يذهب إلى أن الممنوع من الميراث نسب وصغير فتم به كالفق واختلاف  
 الذين لا يحجب عنه حب حر من وكفه بحجبه حب نقصان<sup>(١)</sup> ؛ فعلى هذا  
 يحجب الابن اعمام للأب في دية الروحة من الرابع إلى الثمن والأمة من الثلث إلى  
 السدس ، ولا يحجب الأخ الشقيق مثلاً عن الإرث موصوبة . ومن العلماء من روى  
 عنه أنه كان يذهب إلى أن الممنوع من الميراث نسب وصغير فتم به يحجب غيره  
 حب حر من في بعض النواصب دون بعضها الآخر . فروى الشعبي عنه مرة أنه قال :  
 إن الابن اصراي يحجب لإخوته لأُم ، يصني إذا كانوا هم ومورثهم مسلمين ،  
 وروى عنه مرة أخرى أنه قال : إن أوثق الميراث يحجب جميع الأخوات ، يعني  
 سواء أكانن شفعن أم لم يكنن ، وروى عنه أيضاً أنه قال : إن الولد المملوك  
 أو القار أو الكافر يحجب الأخت الشقيقة ولا يحجب لإخوته ولا الأخوات لأُم .  
 وروى عنه جماعة من أئمتنا أنه قال يرى ما كان يراه جمهور الصحابة ، ويصح  
 جمع هذه الروايات<sup>(٢)</sup> ؛ فتصبح هذه المسألة منهية عنها من الصفة ومن غيرها  
 المذاهب الأربعة جميعاً<sup>(٣)</sup> .

ثم إن أجمع هذه المذاهب لأربعة على أن المحجوب عن ميراث حصة حرمان

(١) هذه رواية أحمد بن محمد بن حنبل في مسنده . وهو يدل على سماعه من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .  
 وصف من الأوصاف الثلاثة التي تقع كونه محجوباً من الميراث . وهو صغير نسب وصغير فتم به كالفق واختلاف  
 لأحب محجبه حب حر من وكفه بحجبه حب نقصان . وهو يدل على سماعه من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .  
 للأن ذلك في أحد الأوصاف الثلاثة من محجوب . وهو حر من . وهو يدل على سماعه من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) هذا حديثه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . (٥٨١٠)

(٣) هذا حديثه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . (١٥٣٠) .

سبب وجود من هو أدنى قرابة إلى الميت منه قد يحجب غيره حسب نقصان ،  
 وإن كان أمثله كثيرة ، منها : زوجات الرجال وبناتهم وأولادهم من الإحوة  
 أو الأخوات ؛ فإن الأب يحجب الإحوة والأخوات يحجب حرمهن ، ومع ذلك  
 يحجب هؤلاء الإحوة ؛ لأخوات الأم من سبب الركة إلى سلسلها ، ويصير الباقي  
 كله بعد ذلك من الألب ، ومنها : زوجات الرجال وبناتهم وأولادهم من الإحوة  
 فإن الأخ لأب محجوب بالأخ الشقيق ، ومع ذلك يشارك الأخ لأب الأخ الشقيق  
 في حجب الأم من الثالث إلى السادس ، ويصير الباقي كله بعد ذلك من الأخ الشقيق .

الثالث - استتموا في المحجوب عن إراث حجت من سبب وجود من هو  
 أدنى قرابة إلى الميت منه ؛ هل يحجب غيره حسب حرمهن ؟ قال : نعم ، ولعل  
 الشافعية نعم ، ومثل ذلك من نحو - شخص وبنته - وحدهم أم - ، وحدهم أم -  
 ثم ثمة - وهذه السلسلة ممتدة على مناسبتهم ، ولا يلزم من الحدة ثم من يحجب  
 حسب حرمهن لأب ، والحجة لأبوين ذلك ، ومما يشهد بحدة القرين من حجة  
 الأب يحجب الحدة المعاني من حجة الأم ، وحكمه جمهور الشافعية لا ؛ ذلك ،  
 وعلى مذهب الحنفية ومذهب المالكية ، فإنه لا يكون الحدة أم الأب محجوبة بالأب ،  
 وهي - بعد ذلك - يحجب حدة ثم ثم الأم عن إراث ، كما هو قولهم في حجة لها ،  
 وفي المالكية والحنفية والجمهور أنه لا حدة من محجوب عن إراث حسب حرمهن  
 لا يحجب غيره حسب حرمهن ، فالحدة قد يكون في مثل يدى ذكره من الحدة  
 ثم الأم ، لارتباطه مع وجود الأب ، ومنه يحجب الحدة ثم الأم ، فبذلك يوجبها ،  
 وأما المالكية والجمهور الشافعية فقولهم : حدة ثم الأب محجوبة بذلك ، وأما  
 لا تحجب الحدة أم أم ، فإنه لأن القرين من حجة الأب لا يحجب عدم حدة من حجة  
 الأم قرنت أو بعدت

## العول

تقسم له نفس على مستحقين، لا نعم عن إحدى ثلاث حالات :  
 الحالة الأولى : أن تسوى سهام أصحاب المثلث بينهم ليس ، وتسعى القريضة  
 حينئذ مدية ، ولها صورتان ، إحداهما أن يكون مستحقون كلهم من نصيب  
 المدينين ، يكون مجموع فروصهم مساوياً ، كأن تدين أربعمائة شقيقين  
 وأربعمائة درهم ، فجميع هؤلاء من نصيب المدينين ، وفرض لأحدهم المئتين مثلاً  
 المائة ، وفرض لأخرى المائة مثلاً ، والصورة الثانية أن يكون مستحقون للمائة  
 حصلاً من نصيب المدينين والعصبة ، وكان أصحاب الفروض لأنسبه في فروصهم  
 جميع الحركة ، فإن جمع ما في من الحركة بعد أصحاب الفروض يكون للمائة  
 الحصة المائة ، فإن لم يكن سهماً أصح من الفروض فإن من جميع الحركة وليس  
 هناك عصبة ، ويسمى المائة حينئذ حصلة ، وذلك كأن تدين أربعمائة شقيقين  
 وأربعمائة درهم ، لأحدهم المائة مثلاً ، والآخر المائة مثلاً ، وفرض لأحدهم المئتين مثلاً ،  
 وليس معهم صاحب محور الذي ، فسعى سدين الحركة ليس له مستحق بفرض أو  
 بمصير ، وحكمه أن يعلو نصيبه ، فربما من خمسة فروصهم ، على ما سببه فيها بعد .  
 الحالة الثانية : أن يكون سهم نصيب المدينين أكثر من جميع الحركة ، ويسمى  
 المائة حينئذ حصلة ، وذلك كأن تدين مائة وثلثمائة شقيقين ، وأربعمائة  
 درهم ، فربما حينئذ نصف الحركة ، وفرض لأحدهم المئتين مثلاً ، والحصة  
 النصف والثلثين أكثر من جميع المدينين ، وهذه الحالة هي المقصودة بالبحث الآن .

معنى العول :

يطلق العول في اللغة : مرة على عدة مدينين ، وهو تعمي رفع الصوت باسماءه ،  
 ومثله في هذا المعنى العول واليؤول ويؤولة ، يقول : عولت الزمان وعول الرجل ،

إذا رُفِعَ صَوْتُهُمَا نَسَكَهُ ، وهو نفس الاسم من قولك عَوَّلَ رُحْلًا عَلَى الرُّحْلِ ،  
 إذا اعتمد عليه وسمعت به في قصه ، شئت من شؤونه ، ومثله في هذا معنى العوّل -  
 والقوْلُ ، وجمعه عوْلٌ . - تكسر الهمزة وفتح الواو - ومن هذا معنى قولنا شراة  
 لَكُمَا عَوْلًا فِي بَنٍ كَتُّ ذَا وَبٍ عَلَى نَصِيرٍ تَكُنُّ الْحَمْدُ فِي  
 والقوْلُ أَيْضًا مَعْنَى الشَّدَّةُ ، نقول منه عَلَى الْأَمْرِ يَقُوِي عَوْلًا ، إذا  
 عُسِرَ ، اشتدَّ عُسْرُهُ وَعَجَزَ عَنِ الْقَبْلِ عَلَيْهِ ، من ذلك قول سعد في  
 أحيمر :  
 وَتَكُنِّي أَمْسِرَةً مَاءً - وَأَبْنَى كُنِّي صَبْرَهُمْ مَوْءَا

والعوْلُ أَيْضًا لِمَثَلٍ وَالْحَوْلُ ، نقول على سَيْرٍ فهو عَوْلٌ ، يَدْعَانِ قَوْلُ  
 صَائِلٌ ، وَفِي اللَّهِ صَائِلٌ . ( دَلَّتْ أَيْ لَأَ أَمُوءُوا ) أَرَادَ ذَلِكَ قُرْبَى عِنْدَ أَبِي  
 وَالْحَوْرُ ، وَالْمَوَّلُ نَيْفُ الْإِبْرَةِ عَلَى الْعَيْنِ ، نقول منه عَلَى الرَّحْلِ وُلَادَهُ  
 يَمُوءُهُمْ ، يَرُدُّ أَيْضًا عَلَيْهِمْ ، وَالْمَوَّلُ أَيْضًا كَثْرَةُ الْعَمَلِ أَيْضًا عَلَيْهِمْ ، عَوْلٌ  
 مِنْهُ : أَعْلَى الرَّحْلِ ، يَرُدُّ كَثْرَةً عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ : أَعْلَى رُحْلِي ، هَمْزٌ عَلَى عَوْلٍ  
 انْتَقَرَتْ ، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْعَمَلِ تَسُدُّ الْعُقُوبَ الْكَثِيرَةَ ، وَيُقْبَلُ مِنْهَا :

وَالْعَوَّلُ فِي اصطلاح علماء النوازل « ثَبَتٌ فِي مَجْمُوعٍ مِنْهَا » وَهُوَ عَلَى نَصَبِ  
 التَّرَكُّةِ نَسَبُ إِدْخَالِ الْعُرُوصِ عَلَيْهَا ، وَهُوَ مُسَمًّى كَثْرَةً ، مِنْ ثَبَتٍ يُوَحِّدُ فِي أَوَّلِهِ  
 مَنْ يَسْتَحِقُّ النِّصْفَ كَارِجٌ وَمَنْ يَسْتَحِقُّ السُّدُسَ كَالَامٍ وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الثُّلُثَيْنِ كَالْأَخِي  
 اسْتَقْبَلِي ، فَإِنَّ مَجْمُوعَ النِّصْفِ وَالسُّدُسِ وَالثُّلُثَيْنِ كَثَرٌ مِنْ جَمْعِ التَّرَكُّةِ

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَا يَكُنْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَنَاسِبًا لَهَا نَعْمَى كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا  
 حَقٌّ كَامِلًا ، كَمَا أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّ نَعْمَى مِنْ ثَوْبٍ مِنْ نَعْمَى لآخر فَعَمَى دَوْبِي  
 كُلٌّ نَعْمَى ثُمَّ لَحْنٌ لِقَعَى بَنِي نَعْمَى لآخر وَحَدَهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَمِعُوا فِي  
 الِاسْتِحْقَاقِ فِي ثُبُوتِ النِّصْفِ ، مِنْ سَكَلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ نَحْوُهُ لِنَدَائِي





بالقول هو العباس بن عبد المطلب ، ويرى أن الذي أشار به هو علي بن أبي طالب ،  
ويرى أن الذي أشار به هو زيد بن ثابت . ولا يتنعى أن يكون كل هؤلاء شراؤه  
هذا أحدهم بالقول ثم اعقوا عليه ثم عرصوه عليه ليعده ، فإب هذه سدين ، لا حبرة  
وطريقها ، يرى واحد من المستشرقين الرئي فيعزده ، يستصوبه الآخرون ، ويقرؤنه  
فيصبح رأاه لهمهم ويصح أن ينسب إلى كل واحد منهم . وطريق القول في مسألة  
الروح والأحبة الشفقتين أو لأن أن التركة لو قسمت إلى ستة سهام لاسحق  
الروح نصفها وهو ثلاثة سهام . ستحق لأحبائهم ثلثها وهو أربعة سهام ، فبر  
المجموع عن جميع السهم التي قسمت التركة بها ؛ فبر في السهم أي قسم التركة  
إليها حتى نصير خمسة ، ثم يعطى الروح ثلاثة من السهم ، فينقص نصيبه مقدار العرق  
بين ١ و ٢ أي ١ ، ويعطى لأحبائهم أربعة من سهمه فينقص نصيبهم مقدار العرق بين  
٢ و ٣ أي ١ ، وطريق القول في مسألة روح وأحب شقيقة وأُمُّ التركة وسميت  
إلى ستة سهام لاسحق الروح نصفها وهو ثلاثة سهام واستحققت لأحب الشقيقة  
نصفها وهو ثلاثة سهام واستحققت لأُمُّ ثلثها وهو سهمان . فبر في مجموع على جمع  
السهام التي قسمت التركة إليها ؛ فبر في عدد السهم أي قسم التركة بها حتى  
تصير ثمانية ، ثم يعطى الروح ثلاثة من الثمانية فينقص نصيبه مقدار العرق بين ٣  
و ٤ أي ١ ، ونصيب الأخت الشقيقة ثلاثة من الثمانية فينقص نصيبها مقدار العرق بين ٤ و ٥  
نصيب الروح ونعطى الأم ثلثي من الثمانية فينقص نصيبها مقدار العرق بين ٥ و ٦  
أي ١ . وهكذا .

وقد حلف في ذلك من عباس رضي الله عنه ، وكان يرى أنه نصيب الورثة  
على نصيب ، وقال في ذلك لو أنهم قدموا من قدم الله وأخروا من أخر الله ما عالت  
مريضة قط ، وقد حلف الزهري عنه في سب من قدم لله ومن أخر ، فإب يرى عنه  
أنه من قدم لله الروح والأُمُّ والحدة وأخر النسب وصاحب الأوصاف ،



## أمثلة من العول :

نصرت لك أمثلة متعددة نعول العريضة في كل واحد منها ، وسين لك في كل مثال أصل العريضة وما عالت إليه عبارة لإيجاز ، تنعيس عليها ما يحرص لك :

١ - ماتت امرأة وتركت زوجاً واحداً لأب وحيداً ، فحصل هذه المسألة من ستة لأن فيها نصفاً وسدساً ، ونعول إلى تسعة ، للزوج ثلاثة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، والأحب ثلاثة كذلك وللجد واحد فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ .

٢ - ماتت امرأة وترك زوجاً وأباً واحداً ، فحصل هذه المسألة من ستة لأن فيها نصفاً وسدساً ، ونعول إلى تسعة ، للزوج ثلاثة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، ولأب واحد فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، والأحب لأب أربعة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ .

٣ - ماتت امرأة وترك زوجاً واحداً وأباً واحداً ، فحصل هذه المسألة من ستة لأن فيها نصف وأباً ، ونعول إلى تسعة ، للزوج ثلاثة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، ولأب واحد فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، والأحب لأب أربعة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ .

٤ - ماتت امرأة وترك زوجاً وأباً واحداً وشقيقين وأباً واحداً ، فحصل هذه المسألة من ستة لأن فيها نصفاً وسدساً ، ونعول إلى عشرة ، للزوج ثلاثة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، ولأب واحد فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ ، وللشقيقين أربعة فينقص نصيبهم عقدار العري بين ٢ و ٣ ، والأحب لأب خمسة فينقص نصيبه عقدار العري بين ٢ و ٣ .

[illegible][illegible]

۷۔ در حال برکت و حمد و ثناء می باشد و ثناء می نماید و فصل هفتم  
 - ثناء می نماید و در این فصل هفتم عشر و بیست و یک  
 من ثانی لایله و بعضی در ثناء می نماید و ثانی و ثانی  
 من ثانی ثناء و بعضی در ثناء می نماید و ثانی و ثانی  
 من ثانی و ثانی و بعضی در ثناء می نماید و ثانی و ثانی  
 در ثناء و ثناء و بعضی در ثناء می نماید و ثانی و ثانی

[illegible]



## الرد على أصحاب الفروض ، وكيفيته

لرد على أصحاب الفروض عند قول أبي سفيان ، ودين لأن القول  
تفصيص نسبة نصيب ذوي الفروض ، ورد بغيره نصيبهم ، وأيضاً حسب القول  
أن يرده سهم أصحاب الفروض على جميع الورثة ، ونسبة الرد أن تفصيص سهم  
أصحاب الفروض عن جميع الورثة وعن ثمة من استحق الباقي بغيره أو ولاءه .

وقد بينا في مسبقنا في رد على أصحاب الفروض ، ومضى يمكن تحقيق هذه  
الفرقة ، وذكرنا ذلك من ذلك من بلاد من الأئمة الأربعة ، وأنه من الآن أن يفضل لك  
أقوال الأئمة الأربعة في هذه المسألة ، وذكرنا في مسبقنا إلى كل واحد منهم ،  
ثم من بعد ذلك كيفيه رد على أصحاب الفروض من لوردة

بعد عصر الصحابة ، خلاف أبيه في هل ترد ما بقى من مال الميت بعد  
سهم أصحاب الفروض ، بداهة كان له نصيب ، على أصحاب الفروض أنفسهم  
بمسبقة نصيبهم لا ورد قبل ذلك ، بل رد على كل صاحب من ورثه كان أو روضة  
أو غيرها ؟ . نحن نذكر لك أقوال الصحابة رضي الله عنهم ، ثم أقوال الأئمة  
المجتهدين (١) :

(١) ذهب طائفة من أئمة طائفة رضي الله عنه إلى أنه إذا فضل المال عن سهم  
أصحاب الفروض وأبى هذا نصيبه من جهة النسب ، لا من جهة السبق فيه يرد  
ما بقى على أصحاب الفروض على قدر نصيبهم ، إلا الزوج وأرواحه ، وسيأتي بعد  
ذكر آراء في هذه المسألة لاستدلال هذا الرأي ولا نقار له .

(٢) وذهب غيرهم من أئمة طائفة رضي الله عنه إلى أنه إذا فضل المال عن سهم

(١) هذا مبني على ما في (١٩٢٢) من عاين (٥٨٨٨٨٨) والذبح

المحدود (١٩٢٣) وبعد شرح (١٩١٠) ٣٩١











مَنْ عَدَا الزَّوْجَيْنِ مِنْ نَحْوِ ابْنِ وَصِيٍّ مَسْئُومٍ وَصَدِّيقٍ سِوَاهُ كَرِهَ  
لِلْمُسْلِمِينَ بَيْتُ مَالٍ لَهُ كَيْفَ وَصِيٍّ أَوْ كَانَ بَيْتُ الْمَالِ - إِنْ وَصَّ - مَقْتَبَسًا لَمْ  
يَكُنْ ، وَقَدْ عَمِلَ شَاخِرٌ مِنَ الْإِسْقِيَةِ وَارْتَكَبَ عَمَلًا رَحِمُوا عَنْ تِلْكَ مَقْتَبَسًا  
إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ، عَمِلَ بِهِ مِنْ - رَوَاهُ - يَكُونُ بَيْتُ الْمَالِ عَمَلًا مَسْئُومًا  
وَمَقْتَبَسًا الْحَقِيقَةَ وَالْخَطَأَ فِي هَذِهِ - لَهُ هُوَ مَقْتَبَسٌ أَوْ رَحِمَ إِنْ مَقْتَبَسٌ لَهُ مَالٌ  
وَالَّذِي يُسَمَّى لِأَحَدِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا ذُكِرَ بِهِ أَحَدُهُ وَاحِدُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَنُ وَالْإِسْقِيَةُ  
أَمَّا الْكِتَابُ فَمَقُولُهُ بَيْنَ ( وَهُوَ ) لِأَحَدِهِمْ أَوَّلِيَّ بَعْضُ ( وَجْهٌ لِاسْتِدْلَالِ  
مِنْ هَذِهِ لَأَنَّ الْكُرْمَةَ لَهُ سَجْدَةٌ بَيْتٌ لَمْ يَذْكُرْ مَقْتَبَسًا وَنَظِيرُ بَعْضٍ ، وَلَمْ يَكُنْ  
وَحْدًا مَعْبُودًا لَكُنْ مَقْتَبَسًا لِأَوَّلِيَّةٍ بَعْضٍ فِيهِ دُونَ مَقْتَبَسٍ فَكَانَ لَأَنَّهُ عَمَلٌ  
لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ دُونَ دُونَ مَقْتَبَسٍ بَيْتٌ لَمْ يَكُنْ شَيْءًا مِنْ دُونَ  
سَهْمٍ فَصَحَّاحٌ مِنْ وَجْهِ لَمْ يَذْكُرْ مَقْتَبَسًا وَلَوْ تَبَيَّنَ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ فِي مَقْتَبَسٍ  
بِهِ سَهْمٌ مَعْبُودٌ لَمْ يَكُنْ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ .

وَأَمَّا السُّنَنُ فَحَدَّثَ رَوَاهُ أَحَدُهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَصِيٍّ وَهُوَ حَدَّثَ سَوْدَ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُودِيٍّ مِنْ وَجْهِ شَيْءٍ ، وَهُوَ حَدَّثَ اللَّهُ إِلَى قَدِيمٍ  
فِيهِ مِنْ أَحَدِهِمْ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ مَعْبُودٌ  
فَالْإِسْقِيَةُ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ لَأَنَّ الْإِسْقِيَةَ  
« الثَّلَاثُ » وَابْتَدَأَ كَثِيرًا مَعْبُودًا لَمْ يَذْكُرْ مَقْتَبَسًا وَنَظِيرُ بَعْضٍ مِنْ شَيْءٍ مَعْبُودٌ  
يُسْكَنُونَ لَأَنَّ « . وَجْهٌ لِاسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
مَنْعَ سَعْدِ بْنِ وَصِيٍّ نَظِيرُ بَعْضٍ مِنْ شَيْءٍ مَعْبُودٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارْتَكَبَ مَعْبُودٌ بَيْتٌ  
وَاحِدَةً ، وَأَنَّهُ عَمِلَ ذَلِكَ يَقُولُهُ « بَيْتٌ لَمْ يَذْكُرْ مَقْتَبَسًا وَنَظِيرُ بَعْضٍ مِنْ شَيْءٍ مَعْبُودٌ  
يُسْكَنُونَ لَأَنَّ « وَمَعْبُودٌ مِنْ بَيْتِ الْوَاحِدَةِ مَعْبُودٌ لَأَنَّ « فَدَلَّ عَلَى

إليه عن الوصية بأكثر من الثلث وبهذه ذلك سبع مائة مئة في عني ثمانية على أن  
لهذه الثلث حقاً فيما يبقى من الثلث بعد ما استحقته مائة. ولا وجه لهذا الحق إلا  
بالرد على أصحاب الفروض.

وأما المعنى فالأصل أصحاب الفروض بقدره قد شاركوا جرة المدين في صفة  
الإسلام، وراودوا على ذلك شبه أدوا إلى ثبوتهم. ودوا على عمة الأدلة  
نكوسهم من القراءات القرينة لى غيرها الشارع بعد لإثبات نص معين. فكأنوا  
بذلك أولى من جماعة المسلمين، وكأنوا - مع هذا - أولى من عية القراءات كالحق  
والحجة والمعة والمحكم.

وأما ما ذهب إليه الشافعي من أن الميراث يرد على أصحاب الفروض بخلاف القرآن  
نصاً ومعنى فإنما يجب عنه نحو ما بين: أحدهما أن ذلك غير مسلمة أصلاً. لأن لم يورث  
واحداً منهم أكثر مما حقه. ثم سؤله له. ولا ترى أن ما يأخذه بالرد يصير  
ميراثاً. وإنما يكون ما ذهب إليه محذور نفس آت ومعه ما أتى عليه ذلك مع أنما  
لأن آت يورث إيعا حده. ما يأخذه كل واحد من أصحاب الفروض ميراثاً،  
فإن لم يقل إنه ميراث بعد السهم الميراث لا يكون حصة نص في شيء. وقد سمعنا  
لو سمحاً ما يأخذه الميراث بالرد ميراثاً لم يكن محذور نص القرآن ولا بعده نصاً.  
لأن آيات الميراث التي حددت سهم كل واحد من أصحاب الفروض يستعمل  
في كل حال. بل هي مخصوصة بمسألة السهم الميراث كما كان أو كان ثمة  
عاصراً سمحوا الذي بعد السهم الميراث، فمما يبقى شيء لا مسحوق له فقد بقت  
الآلة الأخرى. وهي قوله سبحانه: **أَوْ يُؤْتَى الْأَتَمُّونَ نَصَبُهُمْ** (أي نصيبهم) فإنه  
يؤخذ عنهم ما يبناه من جهة دلالتها على ذلك. وفي هذا وجه آخر. خلافه  
ما ذهب إليه فإن فيه إعمال بعض الأدلة وبعث نصيب الآخر. ولا شئ من  
جميع الأدلة ما أمكن حيز من غير بعض وبعض بعض.





فصل و مات رجل وترك راحة وأما إذا الروححة فرصها وهو ربع واحد  
الأم جميع الناق فرصا وردا

وفيها لو مات رجل وترك راحة وسبع سبب واحد الروححة فرصها وهو ثلث  
ويأخذ الثلث جميع الناق ماسوية بين فرصا وردا

وفيها لو مات رجل وترك راحة وثلاث أخوات لأب يأخذ الروححة فرصها وهو  
الرابع وتأخذ الأخوات جميع الناق ماسوية بينهم فرصا وردا

وفيها لو مات امرأة وترك راحة وبنت أو بنتان يأخذ الروححة فرصها وهو الربع  
ويأخذ بنت الابن جميع الناق ماسوية بينهما فرصا وردا

النوع الرابع : أن يكون في المسألة حصص أو أكثر من برء عيه ، ويكون  
مهم من لا يرث عليه ، والحكمة في هذا النوع أن يأخذ من لا يرث عيه سهمه  
انقدر له ، ثم تقدم الباقي على من يرث عيه بسهم سهم المقدره كما في القسم الثاني  
ولو مات رجل وترك راحة وأب وأخوين لأب يأخذ الروححة فرصها وهو النصف  
وثلاثة الأرباع تقدم على الأم والأخوين لأن سهمهم فتأخذ الأم ثلث ذلك في  
وتأخذ الأخوين لأب ثلثي ذلك الباقي ؛ لأن سهم الأم مع الأخوين السدس وسهم  
الأخوين لأب الثلث وهو ضعف سهم الأم ، فيكون نصف الأم ربع البركة فرصا  
ورداء ، ونصف الأخوين لأب نصف البركة فرصا ورداء ، وعلى هذا يكون تعيين









أصله بمعه حتى سقط ميتاً لم يرث ووجب على الخلق عزاء - وهي خمسة دهم -  
وورثت هذه الثمرة عنه ، وذهب الخنفية إلى أنه يرث ولو حتى أحد على أمه وهو في  
نظمها فأسقطته مبكراً ، ووجهه أن الشرع وجب على الخلق العزاء بالنسبة ، وهو  
الصبر إذا تحقق الحادثة على الأخص ، ومن سوي ، فقد أوجبت شريعة الصبر على  
الخلق ، مع أنه سقط ميتاً ، علمنا أنها عتبه حتى ، فإذا كانت شريعة قد اعتبره  
حيّاً في حق يجب الصبر لم يكن ما أن يعتبره ميتاً في حق يرث ، يدل أن الصبر  
على أنه يرث ، فقد ثبت نصه في ميراث عمه كقوله ،

كيفية توريث الخمل ومن معه من الورثة .

الأصل في مذهب المالكية أنه إذا كان من ، فإنه من ذوات المالكة كما أحسن  
يولد هذا الخمل أو يفتق ، فإنه يرث ، لأن الخمل من ذوات المالكية ، بخلاف  
الفقود فإنه ليس بوجه من ذوات المالكية ، بل هو إلى العترة (١) .

ومذهب الأئمة الثلاثة أن حصة وشمس هي وأحمد أنه إن رضي عدة الورثة  
بوجوب البركة خيم ، ودفعت حتى ، في الخمل ، أو يحصل لأحد منه ، وذلك بأن  
يخصي أقصى مدخل أو يخصي سبعة الأشهر ، على أن يحصل له في ذلك ما به  
ولا يولد ، بل لا يولد البركة فثبتت سهمه على وجهه لدى شرعه وبما نص  
وإل هذا ذهب شهاب من ، كونه (٢) ، ومن به لا معنى لوجوب البركة مع من  
الورثة من لا تأثير نصيبه ، مثل كارهي والأبوين ، كان يجب ولد أو ولدان ،  
ألا ترى أن نصيب كل من ذاك ولدان مدس البركة متى كان لأبيه متوفى وولد  
أو ولد من ماله يكن حسن ، وإثنين أو عددهم ، وأن نصيب زوج البركة متى  
كان له حصة المتوفى ، ولد أو ولد من ماله يكن حسن الورثين أو عددهم ، وأن نصيب

(١) بشرح نزرة عن محمد ( ٢٢٩ هـ )



شيئا إذا استقرت سهام أصحاب العروش جميع الزكوة ، وفي هذه الحالة قد استقرت  
 سهام أصحاب العروش جميع الزكوة ، لأن لزوج الصف والأخت الشقيقة المصنف ،  
 أما إذا وصفت روحه في سواة ثني فبها يكون أحب لتوفه من أمها ، والأخت  
 لأب من صوحته ، والله وحده ، وورثتها مع الأخت الشقيقة ، السدس بكنهه للأب  
 على ما عرفت ، وحاشا لجميع صف وصف وسدس ، فتكون العريضة عاتقة ،

وإنه قد يكون محضاً واحداً له وجود من الورثة بكل تقدير ، وذلك كما ومات  
 رجل من إخوانه لأمة في روحته حاملاً ، فإن هذا أحسن سواء أخت أمي أم ذكر ،  
 بمحض ، وأخوه لأمة ، لأن في حقه لأمة محضه العريضة ، أو أخت أمي على ما عرفت ، وقد  
 يكون في أحد له وجود من الورثة بتقدير كونه ذكراً فقط ، وذلك كما لم يات رجل  
 ورث إخوانه أشقاء ، لأن أمهم أمهم ، لأن أمهم مع ذلك روحته حاملاً ،  
 فإن روحته لم يوصف ذكر المحض الإخوانه الأشقاء ، ولأن أمهم الأم ، ولأن  
 ووصف ، ثني لم يوصف أحد منهم ، وقد يكون في أحد له وجود من  
 الورثة على كل تقدير ، وذلك كما لو مات رجل من إخوانه ، ورث مع ذلك أمه حاملاً ،  
 فإن أمهم لم يوصف ، كذا ، أو ثني واحد أو متعدد لم يكن ورث مع وجوده لأن  
 ولا أحد غيره ، لأن لا يوصف أحد ولأم محضه ، لأن من اثنت إلى السدس  
 فلا أثر لأخت ولو متعدد في حجبها حينئذ ،

وعلم يا تلميذ ، هذه المسألة ، في أنه من أمهم قبل صفة معين  
 لا يوصف عنه ، وهذا في عدة وجوه ، كما يرى أنه لا يوصف عدد محض قد يكون  
 ما في بطن الحامل ، أحد وقد يكون سبباً وقد يكون شقيقة وقد يكون أمة وقد  
 يكون أكثر من ذلك ، بل في عدة صنفين ، أحدهما ، أنه لا يمكن تقدير عدد  
 الحمل الورث ، ويستعمل في ذلك حواشي فردية ، ووسيلة ، وهذا هو حقيقة  
 رحمه الله ، وثبت من يمكنه إلى أنه لا يكون ما في نص الحمل أكثر من أربعة ،

ورجح هذا الرأي بعض المحققين من متأخري علماء الفقه . وعلى ذلك يقدر عدد  
الحمل الوارث - عند توزيع التركة قبل الوضع - أربعة ، على ما سدد من لك .  
ودهب أحمد بن حنبل وشمس بن محمد بن الحسن الشيباني من أصحاب أبي حنيفة إلى أنه  
يقدر ما في بطن الحامل ثمين ، لأن تعدد الحمل واقع بالشهادة ، وهذا هو المذهب  
من أحوال النساء عند النجاشي ، وذهب إليه من سدد ونهضى أبو يوسف من  
أصحاب أبي حنيفة إلى أنه يقدر ما في بطن الحمل واحد ، لأنه هو المذهب من  
أحوال النساء ، ونوحده كمثل من الورثة يصح منه وطهر ما في بطن الحمل أكثر  
من واحد برؤوس مما أخذوه ما يستحقه ، وهذا هو راجح في مذهب حنيفة وهو  
الذي اعتمد عليه في الفتوى ، ووجهه أن تعدد الحمل نادر ، والله لا عد له ،  
وقد تدورك الأمر - على فرض التعدد - بأحد السكك .

إذا علم هذا فاعلم أنه لا خلاف بين أحد من علماء الشريعة في أنه إذا كان  
الحمل محبوساً على كل يقدر بعض الورثة الموجودين لم ينفذ إليه ولم يرث من  
التركة شيء . أصلاً ، ومن أمثلة ذلك أن يموت إنسان ويترك بنتاً وبنتين مع ذلك أنه  
حامل من غير أنه جاز هذا حمل بعد ولادته سيكون إما حلاً وإما أم ،  
وكلاهما محبوس - ما عرغ الوارث . كما أنه لا خلاف بين علماء الشريعة في أن  
الحمل إن كان حاضراً لموجود من الورثة ولو على بعض المقتربات لم ينفذ أحد من  
الورثة شيئاً ، بل يوصى التركة كلها حتى يولد الحمل ، وإذا ولد وكان مستحقاً للتركة  
كلها أحدها ، وإن كان مستحقاً بمصيبة واحدة وأحد من الورثة الباقي ، وإذا ولد من ميتة  
لوصيت أكثر منه الحمل ولم يولد أحد الموجود من الورثة التركة كلها ، ومن أمثلة  
ذلك أن يموت رجل مسلم ويترك أخوين شقيقين وروحة كفاية حملاً ، فإن التركة  
كلها توصى . وإذا وصيت لروحة ذكر أحياً أحد التركة كلها ، وإذا وصيت لشي  
حية أحبت نصف التركة وأحد أخوان الشقيقين بمصيبة الآخر ، وإذا ولد ولداً

ميتة مصت أكثر مدة الحمل ولم تلد نحرًا نحو كل الحركة ، أما إن كان الحمل  
مشتًا نحو حيوان من الورثة عشر صاحب لهم ولا محسوب نحرًا ونوع على بعض  
التعديرات ، فبعضه منه عند علماء الشريعة جميعًا أنه يرعى ما هو أصح للحمل ،  
ومعنى ذلك أن يوقف له نصيبه إذا كان وارثًا على بعد ، دون تقدير ، ويوقف له جبر  
أبى بن إذا كان وارثًا على جميع التعديرات ، ويعطى الورثة الذين معه أقل النصيبين  
على كمال التعديري احتياطًا حتى إذا تبين حال الحمل بعد ولادته أكل لكل دى حق  
حصة من أصل الورعوى رد احتج الأصغر إلى ذلك واحتلوا من ذلك الورثة الذين  
تقص نصيبهم على فرض كون الحمل متمددًا ؛ فعلى الشافعية : لا ينظرون شيئًا  
من يوقف أو لا ، وهم حتى تبين حال الحمل ، على مذهبهم من أنه ليس لنجد الحمل  
صاحب نصيب ، وقال أبو حنيفة وأشهب من أنسكة : يوقف للحمل نصيب أربعة من  
حصة ، يعطى أولئك أربعة ما فضل عن ذلك ، وقال الحنفية ومحمد بن الحسن :  
يوقف للحمل نصيب اثنين من حصة ويعطى أولئك الورثة ما فضل من ذلك ، وقال  
أبو يوسف والليث بن سعد : يوقف للحمل نصيب واحد من حصة ويعطى أولئك  
الورثة ما فضل عن ذلك ويؤخذ منهم كميل نصيب أنه إذا جاء الحمل متمددًا وتبين  
أنهم أحسنوا أكثر مما يستحقون وضع عليهم وعلى الكميل بالزيادة  
ونضرب لك أمثلة تبين منها هذه الحقائق ثم ليس :

(١) مات رجل وترك أسوأ وروحة حاملًا ، فإن الروحة نأخذ اثني عشر من  
سهمين إلى حوار تقسم الحركة فلا خلاف بينهم ؛ لأن الروحة لا يتغير سهمها على  
جميع التقديرات ، ولا يعطى إلا بن شيئًا عند الشافعية ، ويعطى خمس أساقى بعد  
نصيب الروحة عند أبي حنيفة وأشهب ، ويعطى ثلث الباقي بعد نصيب الروحة عند  
أحمد ومحمد بن حسن ، ويعطى نصف الباقي بعد نصيب الروحة عند الليث بن سعد  
وأبي يوسف ويؤخذ منه كميل نصيب أنه إذا صهر قصد الحمل رد الرائد عما يستحقه .



(٢) مات إسماعيل وترك له حملاً من أمه أمي في قلبه ، فعسى لأن الله أسدس  
عبد الله معه ، وفي حبه ، وشبه وأحمد من حسن محمد بن حسن ، فلو . . .  
الأم متعذر ، فبعضها مع لأخوين . . . لأخيه هو حسن ، ويعني ثمة عبد الله  
ابن سعد بن يوسف ، وثمة عبد الله . . . . .  
على الحسن ، ثم إذا ولدت ذكرين أو أكثر فذكرهم ما في بعد الحسن ، وإذا  
ولدت أنثى أو أكثر أحسن المثلثين ، . . . لأن الحسن الذي بعد  
العروس ، وإذا ولدت ذكر واحد فذكره . . . ، وإذا ولدت أنثى  
واحدة فذكرت الحسن ، وإذا ولدت أنثى . . .

(٣) مات رجل ورثه زوجة وأربعة أولاد من غير أبيه ، فلا خلاف بين من يقولون بقصر الحركة في ثلث الروضة تقسم في هذه حصة أربع ثلث ومثلها لا تقسم على جميع العشرة ، كما لا خلاف فيها في ثلث الأم على النصف لأنه نصيبها على كل قدر بعد وضع الحمل ، وثالث أربع ثلث ومثلها لا يقسم شيئاً بل يوقف نصيبه إلى ما بعد الوضع لأنه ثلث في الحمل في ثلث ولا حظ لأمه الحمل وعدمه ، وعلى خمس الثلث عند ثلث خمسة ونصيب ، ومثل ثلث عند الحفلة ومحمد بن الحسن البجلي ، وعلى نصف ثلث عند ثلث نصف والمات ابن سعد ويؤخذ عليه كعين سعد ، ثم يرد سهمه في الحمل رداً عنه يستحقه ، ويرد عليه وعلى الأم لدى عد السلام عند ثلث خمسة ومحمد بن الحسن والحفلة والنات وثلثي وسبع على خمسة أمي خمسة عند كل واحد منهم مع لأحد من الحمل ما نصيبه بالرد من ثلثي بعد العرض ، وليس على ثلث بعد هذا البيان كيف تقسم الذي بعد أبيهم



ويعطى كل واحد من الحاضرين نصيبه ، ويوقف نصيب المفقود حتى يتبين الحال أو  
تلك نصيبه قبل موت مورثه ، حتى ولو كان الأخر في حق الموحدين جميعا  
أو في حق نصيبه تقدير كونه ميت ، أو ظهر وفاته أو قضى بها وص غير ما  
حكم ، وهذا قول غير معتمد أيضا في مذهب الشافعية ، ووجهه فيه دعموا أن  
الأصل عدمه ، فلا معنى أن ترتفع أو - يقع حكمه إلا بمعنى .

ومفسرنا من مثله معنى من هذه جهة في أمثال :

(١) مات رجل ورثه زوجة وثلاث أولاد موحدين وثلاث شفعاء مفقودا ،  
وعلى الأول الأثر - وهو معمول به في مذهبنا - نصيب الزوجة أربع لأن  
نصيبها لا يمتد على مفقود ، ولا على تقدير موته ، ونصيب الأم المندس لأنه  
على مذهبنا - وهو معمول به - نصيب الأول ، نصيب الأم مع الأول من الإحوة  
مندس ، ولا معنى لأخ الأول شفعاء لأنه على تقدير حياته مفقود يكون محجورا .  
وعلى الأول الثاني معنى بوجه آخر وصلى الأم الثلث ونصيب الأخ ثلاث الباقي  
نصفه ، وعلى الأم ثلث معنى بوجه آخر ، وعلى الأم المندس لأن نصيب  
أولادها لا معنى لأخ الأول شفعاء لأنه محجور بالمعنى .

(٢) مات امرأة ورثت زوجها خمس وثلاثين من حاضرين وثلاث  
مفقودات ، على الأول الأثر - وهو معمول به في المذهب لنا - نصيب الأخ لأن  
مفقودات ، نسبة إلى زوج لأن نصيبه ، ونصيبه خمسة من الأولاد  
لأن نصيب ذلك نصيبها ، وبذلك نصيبها ، ونصيبها خمسة من الأولاد  
وله مورد مع أخيه عشر ، وآخر على أن يذكر مثل خطأ لأشياء ، ولو اعتد به  
ماتت ، الأخ نصيب ولا تخمس لأن الخمس لشكوك مريضة عائلته ، وعلى هذا  
أكون نصيب الأخ نصيبه ، وهو الحركة ؛ لأنه نصيبه تقدير موت المفقود  
وأكون نصيب الأخ نصيبه ، لأنه نصيبه تقدير حياته مفقود ، ونصيب

من التركة الباقي بعد انصاف المثل والرابع وهو  $\frac{1}{4}$  من مجموع تركته ، فإن ظهرت حياته رد على الروح الفرق بين نصف التركة الحقيقية والنصف المثل الذي أحده وهو  $\frac{1}{4}$  من مجموع التركة ، وأخذ هو الباقي ، وإن ظهر له ولم يرد على روح شيء ، وأخذ لأختين جميع ما كان قد وقف له ليكمل ميراث التركة ، وعلى الميراث الثاني بعض الروح انصاف عائلاً ، هو ثلاثة من سبعة ، ويعطى لأختين لأب شش بالميراث ، وهما أربعة من سبعة ، ولا يوقف شيء من التركة ، فإن ظهرت حياته عد ، التقسيم محطاً للزوج نصف التركة حقيقة وللأختين ربعها وله ربعها ، وعلى المذهب الثالث بعض الروح نصف التركة حقيقة وبعض لأختين ربعها ونصف ميراثها ، ظهر له ولم يرد على الروح انصاف عائلاً ، يعطى لأختين شش ، (٣) مات إنسان وترك حذاً عامراً وأخوين شريفي أحدهما حاصر ولاخر مفقود ، والأمر في حق الحد والآخ الحاضر تقدير الأخ المفقود حذاً ، وذلك لأن الحد سبعة من الأخوين فيكون نصيبه اثنتي عشر كل واحد من الأخوين اثنا عشر ولو قدرنا المفقود ميتاً عامراً الحد ، وأحد فيكون نصيب كل واحد منهما نصف ، وعلى ذلك يعطى أحد اثنتي التركة ، بمعنى الأخ الحاضر شش ونصف الثلث الباقي حتى يظهر حال المفقود أو يحكم بحسن عونه ، ولا يحق عيش من هذا الحكم ، هو عند الدين ، ومن تشرى الحد بالإخوان في الميراث ، فمما عدا في حصة كل من من الحد يحجب لإخوانه عن ميراث التركة كما في الحد عرساً ، ولا شيء له من ميراث الأخوين لا محاصر ولا مفقود .

وأما عن المهمة الثالثة - وهي ميراث غيره منه - فقد اشجع علماء شريعة الإسلام على أنه لا يقسم ماله من ميراث غيره ، لأن فقده في حالة تقلب فيها السلامة ، كان في حالة تقلب فيها السلامة ، وقد اجتمعوا في الحد لوفاء ميراثه فيه ميتاً وتقسيم أمواله فيه بين منته ، في مذهب الحنفية أربع درجات ، وهي عدهم الزواني ، أنه ميراث ميتاً ، إذ مات جميع أفرادهم ، وليس على وجه الأرض

أحد منهم ، وثالثها - وهي روية الحسن عن أبي حنيفة - أنه يعتبر ميتاً إذا مضى  
مائة وعشرون سنة من يوم ميلاده ، ورابعها أنه يعتبر ميتاً إذا مضى مائة سنة  
من يوم ميلاده ، ورابعها أنه يعتبر ميتاً إذا مضى عليه تسعون سنة من  
يوم ميلاده ، واشتهر في مذهب الشافعية أنه يعتبر ميتاً متى مضت عليه مدة  
طلب جرحه أن مثله لا يعيش بها ، وثالثها عمر مفرده - من ماضٍ ، ومتى به  
عند ذلك أنه يعتبر ميتاً متى بلغ سن العمر ، والراجح عندنا من سن التعمير  
تسعون سنة ، وقيل : ثمانون ، وقيل : خمس وثلاثون ، وقيل : خمسة من يمتد  
على سفره السلامة ومن مات على سفره لم يكن له مال ، إن كان يرحل رجوعه  
من كان يمتد على سفره السلامة كمن سافر للتجارة ، وبرهة ، نحوها فإنه لا يعتبر  
ميتاً إلا إذا مضى عليه تسعون سنة من يوم مولده ، ويرى أن لا يرحل رجوعه  
فإن كان لمات على سفره لم يكن له مال ، كمن سافر فمات أو خرج في جيش  
للمحاربة عدو وقتل يومه ، علم من هلك من أحد به يعتبر ميتاً متى مضى عليه أربع سنين  
من يوم فقدته ، ومنه : كل من مضى عليه سنة بعد كل واحد من ذكرنا  
من العلماء يُرفع الأمر إلى الله ، ومنه : ثلث أئمة ماتت حكمهم ، وحيثما نُقسم  
ماله بين ورثته ، ولا أحد من ورثته إلا من يكون حياً ، في ووف حكمه في ووف  
لدى نفسه ، من موته به - ولا أنه أحد من مات قال ذلك ، لأنه إذا اعتبر  
ميتاً في هذه الأوقات ، وشهد الوارث ، والوارث حياً بعد موت مورث ، ولا  
برقة أحد من يستكمل شروط الوارث ، بعد الحكم بموته ، وبعد الوفاة لدى نفسه  
الحكم بموته إياه وهو حجة ، حدد ، فمن كان من ورثته فمات فمات أو كافر أو  
فاسق بعد ذلك الوقت ، وثالثها : لا شرط لكون الوارث على صفة  
الاستحسان في ووف موت مورث ، ووف حكمه في ووف لدى نفسه الحكم  
موته فإنه سنة بعد موت أبي مات فيه حقه (١)

(١) ط ميسور - حسن (ج ٢ ص ٥٥)

## الكلام في ميراث العرقى والحرقي والمذمى ومن أشبههم

إذا مات نسأ أو أكثر ، وكانوا بحسب رث كل واحد منهما لأخر كأن  
 وانه وكان حياً أو إخوة أو تحت رث أحدهما الآخر دون العكس كرحل وعمته ،  
 وكان موته بمحدث بل سهم ، كأن كان رث به سبعة فعرقوا ، وأربعة عبيده سقط ،  
 أو أصابه حر ، أو أصابه واهع بعد في صل ، أو كان موهب في ٥٧٠ - فلا يخبر  
 أحدهم من واحد من خمسة أخوان - لأن نسأ يعلم أن واحداً بعينه قد تقدم موته  
 ونسأ مع ذلك العلم ما ليس منهم ، والثاني أن يصر أنهم مدوا معاً ، الثالث أن يعلم  
 شيء من ذلك ، والرابع أن يعلم أن أحدهم مات قبل الآخر ولكن لا يعلم من  
 الثاني منهم ، والخامس أن يعلم أن أحدهم مات قبل الآخر ومنه عين الساق  
 منهم ولكن نسأ يحد ذلك عن الثاني

في غير نسأ واحداً منهم قد تقدم موته ، في العلم بالحد من فلا خلاف بين أحد  
 من العلم ، في أن من علم بأخر موته رث من غير تقدم موته إن وجد سبب لإثبات  
 لأن شرطه لا شرط له ، وهو أنه لو ثبت حد بعد موت موته

وإن علم أن موهب كان معاً فلا خلاف بين أحد من العلم ، في أن كل واحد  
 منهم لا رث لأخر وإن حدد به سبب رث ، وذلك ما لم يحدد شرط لإثبات  
 في كل واحد منهم ، نسأ حد بعد موت موته

وإن لم يصر شيء من ذلك ، أو علم أن أحدهم قد سبق موته وسببه لم يعلم عين  
 الساق ، فذهب في تكرار الحد في وعمر من حد من رث رضى الله تعالى



وإن علم أن أحدهما مات قبل الآخر ، وعلم غير السابق ثم نسي ، يودع لأمر  
حتى بين السابق بينهما ، أو يصالح ورثتهما على شيء ، فإن لم ين ولم يصالح أورثته  
على شيء فالأمر على الخلاف الذي ذكرناه في بيان الحاشين الثالثة والرابعة .

وسد كركث مدين ونطق عنهما ، فذهب جميعا فترك العرق بينهما حكم  
الإدراك .

(١) مات أخوان في حادث عرق أو نحوه ولم يعلم السابق منهما ، وترك كل  
واحد منهما مائة وست مولى عدفة ، وترك كل واحد منهما مائة وعشرون حسبا  
مصريا ، فذهب أنى كبر وعمر . وهو ما عليه فقهاء الأندلس لثلاثة . أن ترك كل  
واحد منهما بقسم على مائة وستة ومولاه تحت أحد الألف العدين ، هو عشرون حسبا  
وأحد المئتين لصف ، هو مئتان حسبا ، وأحد مولى العدة الباقي وهو أربعون حسبا  
ومذهب عند الله بن ميمون . وهو مذهب حنابلة . أن ترك كل واحد منهما مائة وستة على  
أن ثلاثة العدين ، والمئتين لصف ، وفي بعد ذلك الآخر الذي مات في نفس  
الحادث ، وهذا الباقي الذي ورثه كل واحد منهما من الآخر . وهو عشرون حسبا .  
يقسم على أن للألف سدسه وللمئتين نصفه ومولى العدة باقية ، وذلك لأن هذا الباقي  
أبى ورثته كل واحد منهما من الآخر هو مائة مائة ولا يثبت منه الآخر شيئا خلا  
بما أسود .

(٢) مات ثلثة في حادث عرق أو نحوه ولم يعلم السابق منهما ، وترك الألف  
روحة وستة مائة وثلاثة . لأن غير هؤلاء ، فعلى مذهب فقهاء الأندلس . تركه باع  
تركه لأب على ورثته الكوثر . فله روجه على ورثته المئتين والألف جميعا في  
معرض والمصونة ، ولا شيء لأبى مات معه في ذلك الحادث . وتركه لأن



إن كانت زوجة أبيه هي أمه فقد ترك أمًا وأختًا وحداً أما أب ، فلأنه الثالث ،  
 ويحده كل الباقي عند من يحصل لحد واحدًا الإخوة والأخوات ، وله ثلث الباقي  
 ولا تحسب ثلث ذلك الباقي عند من يقام الحد للإخوة ومذهب خصاله أن ركة  
 الأب قسم بين روحته وامنته وأبيه وأمه لدى مات في الحادث معه ؛ على روحته النصف  
 والأب السدس ، والباقي بين الابن والبنات على أن لا ذكر مثل حط الأنثيين ، وركعة  
 الابن تقسم على أمه وأبيه الذي مات في الحادث معه ، فلأنهم أكثر والأب الثلثان  
 بالنسبة ولا شيء للحد أي أبيه ولا لأخت لأبهما معجوزان بالأب ، نعم ما مان  
 الابن من ركة أمه تقسم على أمه وأخيه وجدته ، ولا شيء منه لأبيه الذي مات معه  
 في الحادث ، وما ، ب الاب من ركة أمه تقسم على روحته وسته وأبيه ، ولا شيء منه  
 للابن لدى مات معه في حادث وهذا واضح إن شاء الله

## انقول في ميراث الخنى

الخنى . يسأل له آله الرجل وآله النساء ، أو إسان ليس له إحدى الآتين  
ولكن له ثقتان سون منه ، والفور فيه مضمي ذكر ثلاثة مباحث أحدها في ذكر  
أنوعه وبين منصح به ، وثاني في ذكر حلاله في ميراث ، وثالث في ذكر  
كيفية بورشه ، وبين خلاف ثلثه ، بشرطه في ذلك .

فأما البحث الأول <sup>(١)</sup> فاعلم أن الخنى على نوعين : أسوع ، ذؤن ، حتى متصح  
الحال ، والنوع الثاني حتى مشكك ، أي حتى متصح ، وهو من بين اثنين أنصره  
ويعلم أنه رجل أو امرأة . وهذا أجمع علماء هذه الشريعة على أن من له ذؤن متصح  
حاله ويتبين أمره بوجوده من ثلاثة أمور : ذؤن ، سون من إحدى الآتين ، وفيه  
مال من آله لرجل فهو ذؤن ، ومن مال من آله النساء فهو امرأة ، وإذا كان سول  
من الآتين جيمًا ولكن يؤنه من جدهم يسبق في الزوج بوله من لأخرى ، فإن  
كان يسبق نزوله من آله الرجل فهو رجل ، وإن كان يسبق نزوله من آله النساء  
فهو امرأة ، وهذا لأمر في الكبر والصغر على السواء ، واشتات . وهو حاصل  
ما كبير . أن تسمى من آله لرجل أو بحص من آله نساء ، فإن حصل الأول  
فهو رجل ، وإن حصل الثاني فهو امرأة . وحسنوا في التصح حله بكل  
واحد من ثلاثة أمور أخرى : ذؤن أن سون من الآتين جيمًا ولا يسبق بوله  
من إحداهما بوله من لأخرى ولكن يكون بوله من إحداهما أكثر من بوله من

(١) انظر مبوط السرخسي (ج ٣٠ ص ١٠٣)

الأخرى ، فقال أبو حنيفة : إن هذا لا يتبين به حاله ، بل يبقى معه مشكلا ، وهو أبو  
يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني ومالك والشافعي وأحمد : به إذ أكثر بوله من آية  
الرجال فهو رجل ، وإذا أكثر بونه من آية النساء فهو امرأة ، والثاني : ما بال حبيته ،  
فقال أبو حنيفة ونحوه ومالك : محمد بن حنبل ، إذا ثبت له حجة فهو رجل ، وقال  
الشافعي : لا يستدل بمات حبيته على حوته ، ولا بد من علامة أخرى ، فإن لم يوجد  
علامة أخرى ، بين بها حاله فهو مشكل ، والثالث : ما بال نديه ، فقال أبو حنيفة  
ونحوه ومالك : إذا ثبت له ندى بين أنه امرأة ، وهو الشافعي ومحمد بن حنبل  
لا يستدل بمات نديه على كونه مرء ، بل لابد له من علامة أخرى بين بها حاله ،  
فإن لم يوجد فهو مشكل ، وجمهور كاهن على أنه إذا ثبت له حية وبنت له مع ذلك  
ندى فهو مشكل ما ظهر فيه علامة أخرى بين بها حاله

وأما الذي له قبح دون مسه ، وس به آية الرجال ولا آية النساء ، فهو مشكل  
مادام صغيرا ، ولا يتضح حاله إلا بعد أن يكبر ويخصن ، فيكون فكاون أنثى ، فإن  
لم يخص ولم يحبل وأخبر عن نفسه أنه : هي امرأة فهو أنثى ، وإن لم يخص ولم  
يحبل وأخبر عن نفسه أنه يشبهى لاء ، فهو رجل ، فإن أخبر عن نفسه أنه لا يشبهى  
أحد العريقتين أو يشبههما جميعا على السواء فهو مشكل .

وأما البحث الثاني وعلم أن الشخص في ثلاث خمس حالات :

الحالة الأولى : أن يكون ورثا على قدر كونه حلالا على نفسه . كونه أنثى  
وتكون نفسه في إرث على كلاً البعد من واحد ، ولذلك مثله : ما بال ثوب  
إساق وبركة ، وما بال مد ، وما بال غير هو حتى ، فإن إرث البعد من إرث البعد من  
ولفت البعد ، وما بال إرث حتى البعد ، فما على قدر كونه امرأة وإرث فرض

تتلاقى مع لبت الصبية الواحدة السدس نكمتة ثنتين ، ومما على تقدير كونه  
رحلا فالأمة حميد أقرب عاصب فله الباقي بعد سهام أصحاب الوص ، والباقي بعد  
ذلك في هذه المسألة هو السدس ، ومن أمثله أن يموت إنسان وبه ثروة وأما  
وأنت لأم وثلاث لأم أحب هو حتى ؛ فإن ثروة ربع وثلاث السدس لأن معها  
أحوس ، والأخ لأم مع حتى اثنت عشر سهم على السواء ، سواء أقدرا رحلا أم  
قدرا امرأة ، لأنه لا فرق بين الأخ لأم وأخت لأم ، ويرد الباقي بعد ذلك على لأم  
والأخ لأم وحتى ثلاث سهم على السواء .

خبرته شية : أن يكون وارثا على قدر كونه رحلا وعلى تقدير كونه امرأة ،  
وسكن ميراثه على قدر كونه رحلا أكثر من ميراثه على قدر كونه امرأة ، ولذلك  
أمثله : من مات رجل وبه ثروة وإن هو حتى ؛ فإن ثلث النصف ،  
ويرد الباقي هذا حتى رحلا كان له جميع الباقي ، ومصوبه ، ولو قد مره امرأة كان حصه  
السدس كونه لثنتين ، ثم يرد الثلث الباقي عليه وعلى لأمته نسبة ٣ إلى ١ فثلث ثلاثة  
أربع وثلاث الثلث وللمرأة حتى الذي قد مره امرأة مع ذلك الثلث ، ومن أمثله أن  
يموت إنسان وبه ثروة وأختان وأختان وأختان ؛ فإننا لو قدرنا هذا الخش رحلا  
لجاء الأخ الشقيق وورث هو وأخته كل امرأة على أن له الثلثين ولها الثلث ، ولو  
قد مره امرأة سلك الأخ الشقيق وإنه مصوبه فيكون نصيب الخش مع أخته الثلثين  
لكل واحدة سهم ثلث وثلث الشقيق جميع الباقي ، وهكذا .

الحالة الثالثة : أن يكون وارثا على قدر كونه رحلا وعلى تقدير كونه امرأة ،  
وسكن ميراثه على قدر كونه امرأة أكثر من ميراثه على تقدير كونه رحلا ،  
ولذلك أمثله : من مات رجل وبه ثروة وأختان وأختان ؛ فإننا لو

قدر هذا الخشي مرة كان أخت لأب ونصف النصف ثمة من ، فكانون للزوج  
النصف والأب والابن لأب النصف ، ونصف الأب عنه عائته ، ونصف الخشي  
من حاشته ، ولو قدر ما هذا الخشي رجلا كان وارثا بعدوه فله ما في بعد ميراث  
زوج ، وأم ، وهذا الذي هو سدس التركة

الحالة لربعة : أن يكون وارث على تقدير كونه رجلا وعم وارث على تقدير كونه  
امراة ، ولذلك مثله : من كان مولا وميراثه مولا وميراثه مولا ، فإن  
لو قدر ما هذا الخشي رجلا كان من أخت بعدوه ميراثا معصومة جميع الذي بعد ميراث  
الزوج والأم ، ومقدار هذا الباقي سدس التركة ، ولو قدر الخشي امراة ، فكانت من  
أخت بعدوه ، فلا ميراث لها من ، ولا من ، وقد وجد من يرد عليه من أصحاب  
الله ومن ، ودرجة لرد على أصحاب الله ومن مدققة على درجة ذوي الأرحام ، وعلى  
هذا يكون لأب النصف فرض ، وللأم نصف فرض ، ورثا ولا شيء للخشي سوى  
فرضه امراة

الحالة الخامسة : أن يكون وارث على تقدير كونه امراة ، غير وارث على تقدير  
كونه رجلا ، ولذلك مثله : من كان مولا وميراثه مولا ، فإن  
أخت هو خشي ، فإن له ميراثا بعد الخشي رجلا ، فإن له ميراثا معصومة بعد  
الأم ، ثم ميراثه مولا ، وفي هذه الحالة ميراث الزوج والنصف والأب الثلثة  
النصف ، فلا يبقى شيء من الباقي ، ولو قدر هذا الخشي مرة كان أختا لأب  
وهي من أصحاب الله ومن ، وميراثها مع أخت الثلثة ، واحدة السدس تكمل للثلث ،  
وعلى أن يكون الزوج نصف ، والثلثه النصف ، والأب لأب السدس ، ونصف  
الله عائته ، ويكون هذا الخشي الذي قدره ، ثم التركة

وَمَا لَمَحْتُ كَثْرَتَهُمْ أَنْ لَحِثِي إِذَا كَانَ وَاصِحَ الْحُلِّ فِي وَقْتِ سَوْرَةِ هَلَامَرٍ  
ظَاهِرٌ ، لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَعَامِلَةَ الرَّحْلِ بِأَنَّ كَانَتْ رَحُولَتُهُ هِيَ الصَّاهِرَةُ ، وَمَعَامِلَةُ رَأْيِهِ  
كَانَتْ أَوَّلَتُهُ هِيَ الظَّاهِرَةُ

وَبِإِنْ كَانَ عِزٌّ وَاصِحَ الْحُلِّ فِي وَقْتِ الْبُورِثِ فَصَدَّقَ الشَّرِيعَةُ فِي كَيْفِيَّةِ تَوْرَتِهِ  
خِلَافَ صَوْمِلٍ ، وَبِحَسْبِ حَمَلِهِ لَكَ وَهِيَ بَلَى :

(١١) دَهَبُ أَوْ حَبِيبَةُ وَتَحْدِثُ الْحَمْسَ الشَّامِيَّ إِلَى أَنْ لَحِثِي الشَّكْلَ مُتَمَامًا وَ  
الْمِيرَاثُ نِسْرَ الْأَمْرِ نَاسِئَةً إِلَيْهِ ، وَبِإِنْ كَانَ لَا يَرِثُ عَلَى مَعْدِيرِ كَوْنِهِ رَحْلًا وَ عَلَى مَعْدِيرِ  
كَوْنِهِ امْرَأَةً لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ أَصْلًا ، وَبِإِنْ كَانَ يَرِثُ عَلَى أَحَدِ التَّقْدِيرِينِ قَبْلَ مَا  
يَرِثُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِ أَعْطِيَ أَهْلُ الصَّيْبِ ، وَبِإِنْ كَانَ يَرِثُ عَلَى أَحَدِ التَّقْدِيرِينِ مِثْلَ  
الَّذِي يَرِثُهُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِ أَعْطِيَ مِثْرَتَهُ ، وَلَا يَوْفَقُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ، وَتَمَّامٌ مِنْ  
مَعَ لَحِثِي مَسْكَانٍ مِنْ أَوَّلَتِهِ مِنْ عِزٍّ خِلَافَ صَرَرٍ رَحْدَمٍ ، وَبِإِنْ هَذَا كَانَ سَهْبًا إِلَى  
أَوْ يَوْسَفٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ نَحْمُ رَجَعَ عَمَهُ

فَلَوْ صَدَّقَ امْرَأَةٌ وَتَرَكَ وَحْدًا وَتَحْتَ شَفْعَةٍ وَوَلَدَتْ نِسْرًا هُوَ حَتَّى مَسْكُونٌ ، وَبِإِنْ  
لَوْ قَدَرْنَا حَتَّى رَحْلًا لَمْ يَرِثْ شَيْئًا ، لِأَنَّهُ حَبِيبٌ أَخٌ لَأَبٍ هُوَ مِنْ الْعَصَبَاتِ أَوْ مِنْ  
يَرْتَوِي مَنَاقِبَ الْعَرِثِ ، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ الْعَرِثِ إِلَّا مَا جَاءَ  
الْمَصْفُ وَالْأَخْتُ شَفْعَةُ الْمَصْفِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَدَرْنَا هَذَا لَحِثِي امْرَأَةً وَبِإِنْ كَوْنُ  
حَبِيبَتِهِ مِنْ تَحْتِ الْعَرِثِ ، وَسَبَبُهُ الْمَدِينُ كَمَا بَشَنِي ، وَتَمَّامٌ فِي رَأْيِهِ ، وَبِإِنْ  
ذَلِكَ هُوَ مَعْدِيرُهُ رَحْلًا وَتَحْرِمُهُ لِيَرِثُ وَبَعْضُ يَدْرُجِ مَصْفٍ وَشَفْعَةُ الْمَصْفِ ، وَلَا  
فَقَعُ شَيْءٌ .

وَلَوْ صَدَّقَ تَرَكَ وَتَرَكَ وَتَمَّامٌ حَتَّى لَمْ يُولَدْ أَبٌ وَتَمَّامٌ هُوَ حَتَّى مَسْكُونٌ .  
وَبِإِنْ لَوْ قَدَرْنَا هَذَا لَحِثِي رَحْلًا مَسْكَانٍ حَبِيبٌ مَسْكُونٌ ، وَلَا شَيْءٌ فِي هَذِهِ

السألة لاسفر في السهم كل البركة ، لأنه نروح النصف والآخر والآخرين  
لأم الثلث ، ولو قدرنا هذا الخنثى مرة كان أحما شعبة وكان معها النصف بالعرض ،  
تعمل العريضة ، وعلى ذلك قدر هذا الخنثى رجلا ونحوه امرأته ، وتعطى لزوج  
نصف البركة ولأم سدسها ولآخرين لأم ثلثها ، ولا نفق شئ من البركة .

ولو مات رجل وركب له واحد شقيقا ووصى هو حتى مشكل ، ولو قدرنا  
هذا الخنثى رجلا لكان ابنا للميت ، فجميع الأخ للميت ونقسم البركة كما هو  
واليت على أن له الثلثين ولها الثلث ، ولو قدرنا هذا الخنثى امرأة لكان لها نصف  
ملا جميع الأخ الشقيق ، ويكون للميت شئ من كل واحد منهما الثلث ، والباقي  
هو الثلث للأخ الشقيق ، وعلى هذا قدر مرة ، وتعطى كل من الثلث ، وتعطى  
الأخ الشقيق الثلث ، ولا نفق شئ من البركة .

(٢) وذهب المالكية إلى أن الخنثى مشكل في التقديرين جميعا ، فعطى نصف  
نصيب رجل ونصف نصيب أنثى إذا كان يرث على كلا التقديرين وكان يرثه على أحدهما  
أكثر من يرثه على الآخر ، ويعطى نصف ما يستحقه إذا كان يرث على أحد التقديرين  
فقط ، أما إذا كان يرث على كلا التقديرين وكان يرثه على كل منهما من يرثه على  
التقدير الآخر فالأمر صاهر ، وبني هذا رجع إلى ما في أبو يوسف في آخر الأمر  
في المشا ، الأول الذي ذكرناه في نوح يدفع في خمسة يعطى الخنثى نصف  
السهم من البركة ، لأنه على قدر كونه رجلا لأم ثلث شئ وعلى تقدير كونه امرأة  
يرث السهم ، وتعمل العريضة نصف سدس

وفي المشا الثاني يعطى الخنثى ربع البركة ، لأنه لو قدرنا رجلا لم يرث شئ ، ولو  
قدرناه امرأة ورث نصف البركة ، وتعمل عريضة بالربع

وفي ثلث اشياء تعطى لحنى نصف الحركة ، وثلاثون في رحلا واثني عشر  
حركة ويؤدونها امرأة لوث ثلثها ، فيكون منه نصف شئين ، هذا نصف شئ ،  
وذلك نصف حركة كل ، ونقص اثنتي عشرة حركة لحنى هو مستحقهم على كلا  
العددين ، ومعنى الأخ الشقيق الباقي وهو مدس الحركة

(٣) وثالث مدس في ثلث الحنى رأس . أحدهما كمدس في حيفة وممدس  
الطمس الشئى ، وهو غير الممدد ممدس ، وثانيهما - وهو الرابع في مدسهم - أن  
الحنى يشكك بفعل نشر الأمرين بها بمعنى نفسه ، وكذلك من معه من الورثة يسألون  
نشر لاه من نشر إلهم ، ويؤدونها من لحنى إلى صحاح

صواب يسألون لاه وولدا آخر هو حنى مشكك ، وبالأمر في حنى الحنى  
تعد ، ثنى ، والأمر في حنى الإله صح صدر الحنى رحلا ، وبين ذلك أنا لو  
قدس حنى رحلا سكان بالمدس وراث نصف الحركة ، ونصف الآخر لاه لو صح ،  
ولو قدسنا حنى لاه لورث لث حركة والثاني لاه الوصح ، فمدس حنى بالأمر  
في حقه - وهو غير كونه ثنى - ومعناه ثلث الحركة ، ويسمى الإله الوصح بالأمر في  
حقه - وهو صدر الحنى رحلا - ومعطيه نصف الحركة ، ونقص الباقي هو المدس  
حتى تصح الحان ، وبالأمر في الحنى مرأه ردد المدس على الإله الوصح ،  
وبالأمر في حنى رحل رددنا عليه المدس

ولم يأت مرأه وزكرك روح واما وولدا ثنى وأمر هو حنى ، فإن الأمر في حنى  
الحنى مرأه رحلا ، والأمر في حنى روح ولام تعدد الحنى امرأة ، وبين ذلك أنا  
لو قدسنا حنى مرأه لكانت حنى شقيقة وورث نصف الحركة فتكون العريضة عائلة:  
للروح نصف ، وللام اثنتي عشرة والأخ الشقيق المدس ، فيكون نصف لروح ٢





## القول في توريث ذوى الأرحام

قد قدمنا لك في باب أسباب الإرث ، وفي بيان درجات من يستحقون في مال  
اليتيم ، أن ذوى الأرحام هم : كل قريب ليس من العصباء النسبية وليس له فرض مقدور  
في الشريعة الإسلامية ، وأن القربى توريثهم هو مذهب الحنفية والحنابلة متقدمهم  
ومتأخريهم ومذهب أكثر من سواهم . وكذا والتفصيلة ، وأن درجة استحقاقهم بعد  
درجة الرد على من يرث عليه من ذوى العروص ، ثم واحد صاحب فرض يرد عليه  
أو واحد عاصب نسبي أو عاصب نسبي . وجماع علماء المذاهب الأربعة على أن ذوى الأرحام  
لا يرثون شيئاً ، وإنما يرد عليهم ذوى العروص والعصباء ، وإذا وجد ذو فرض  
لا يرد عليه كأحد الزوجين ولم يجد عاصب ، فالمرء من الآن بيان كيفية توريثهم عند  
من يقول توريثهم من علماء المذاهب الأربعة

ونقدم لك بين يدي بيان أساليبهم في القول :

دوو لأرحام أصناف أربعة :

الصف الأول : بعض فروع الميت ، ويشمل هذا الصف أولاد البنات ذكوراً  
كانوا أو بنات كان منهن ومنهن منهن وإن منهن منهن ، وأولاد بنات البنات  
وإن منهن ذكوراً كانوا أو بنات كان منهن منهن منهن ، وهكذا من كل فرع  
ليس يندى فرض ولا عصة .

الصف الثاني : بعض أصول الميت مهما علواً ، ويشتمل هذا الصف والأجداد والجدات  
الساقطون . مثل أمي لأمي ، وبناتي لأبي ، وبناتي أمي أمي ، وأمي أمي ، وأمي أمي  
أمي أمي ، وهكذا من كل فرع ليس يندى فرض ولا عصة



أن منه من أهل البيت فقد اختاره جمهور الشافعية والحنابلة والحنفية ،  
 يمكن تخصيصه فيما يلي .

(١) إذا تعدد واحد من ذوى الأرحام ولم يكن معه ورث ذو فرض أحد  
 التركة كلها ، فإن كان معه أحد الزوجين أحد جميع الذى بعد نصيبه ، فيأخذ ثلاثة  
 أرباع التركة مع الزوجة ، ويأخذ نصف التركة مع الزوج .

(٢) إذا اجتمع نسب فأكثر من ذوى الأرحام الميب فإن كل واحد منهم  
 ميراث الشخص الذى نصيبه الميب ، ميراث من سبب الت ميراث من سبب ، وميراث من  
 سبب لاس ميراث من لاس ، وميراث من لاس ، والأب وحالته ميراث الحدة أم الأب ،  
 وميراث عم الأب ميراث الجد أى الأب ، وميراث أخوان الأم وحالته ميراث الحدة  
 أم الأم ، وميراث أعمام الأم وعماتها ميراث الجد أى الأم ، وهذا يستثنى من ذلك  
 أحوال سبب ، حالته فإنهم يرثون ميراث أم الميب لا ميراث جدته ثم أمه ولا ميراث  
 جدته أى أمه ، وكذلك أعمام الميب وعماته أخوات أبيه لأمه فإنهم يرثون ميراث  
 أبيه لا ميراث جدته أى أمه ، ويأخذ كل نوع من ذوى الأرحام ما كان نصيبه  
 الشخص الذى تزلزله ميراثه لو فرض أن هذا الميب قد مات ورث ذلك الشخص  
 الذى يرث الأرحام ميراثه ، مع ملاحظة ما يأتى بعد .

(٣) إذا كان لوجود من ذوى الأرحام اثنين فأكثر ، وكان أحدهم يترى إلى  
 الميت شخص وارث والمساوى يترى شخص غير وارث كان الميراث من يترى إلى  
 الميب ما شخص لورث ولو تعدت درجته ، دون من يترى ما شخص غير لورث  
 ولو قرب درجته .

(٤) إذا كان موجود من ذوى الأرحام اثنين فأكثر ، واستوى جميعهم كالأب

(١) وهو جد عمه وسببى وهو ولى وميراث من جد وميراث من جد وسببى وهو  
 وشركه وسببى وهو



(٥) مات إسماعيل وترك بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب ، فقال كله لبنت الأخ الشقيق ، ولا شيء لبنت الأخ لأب ؛ لأنها أدت بالأخ والأولى أدت بالأخ الشقيق ، والأخ لأب محبوب بالأخ الشقيق

(٦) ماتت امرأة وترك روحاً وبنت عر شقيق وبنت عم لأب ، فبصفت المال للروح ، ونصفه الآخر لبنت العم الشقيق ، ولا شيء لبنت العم لأب ؛ لأنها أدت باسم لأب والأولى أدت باسم الشقيق ، والعلم الشقيق تحجب العم لأب

(٧) مات إسماعيل وترك ثمانية ثمن وأُمّ ثمن ، فقال كله لأُمّ الأم لأنه أدت بأُم الأم وهي وارثة ، ولا شيء لأُم أبي الأم لأنها أدت بأُم وهو غير وارث

(٨) مات إسماعيل وترك بنت لاب وبنت من بنت ابن أخرى ، فقال يقسم على نصيبين . نصف لأخوته بنت الابن لأبى وأخوته ، والنصف الباقى لأخوته ابن بنت لابن الأخرى هو وأخته ويقسم بينهما على ثلث للذكر نصف الأنثى عند الشافعية والأكبية وعلى السوية بينهما عند الحنابلة . كونهما من جهة واحدة وفي درجة واحدة .

(٩) مات إسماعيل وترك ابن أخ لأُم وبنت ذلك الأخ ، فقال بينهما نصيبين عند الشافعية والمالكية والحنابلة جميعاً

(١٠) مات إسماعيل وترك بنت أخ شقيق وبنت أخ لأم وبنت أخ لأب ، فالأولى عملة لأخ الشقيق والثانية عملة لأخ لأم والثالثة عملة لأخ لأب ، فتأخذ بنت الأخ لأم سدس المال الذي هو نصيب أبيها ، وتأخذ بنت الأخ الشقيق الباقي جميعه وهو خمسة أسداس التركة ، ولا تأخذ بنت الأخ لأب شيئاً ، لأن من تدلى به محبوب بالأخ الشقيق

(١١) مات إسماعيل وترك ثلاثة أحوال أحدهم شقيق أمه والنسائي أحوها من



أعرب جهة ، رُحِد الأعداء شتاء ، وب استروا في الجهة واحسبوا في قرب الله حة  
قدم فوسهم درجة ، وب استروا في الجهة والدرجة قدم فوسهم ، و فوسهم هم شمس  
منها أن يكون من نذلي به ده لرحم ، رت ، وسيتي ذكر حالاتهم في بعض  
الأصناف في اسئلة لأخرة

(٢) انتهى عنه الفتوى في مذهب الحنفية أن الصنف الأول مقدم على الصنف  
الثاني ؛ فلا رت أحد من الصنف الثاني شرف وب من من امت ما دم هناك أحد  
من الصنف الأول ، وب صنف الثاني مقدم على الصنف الثالث كذلك ، وب أن  
الصنف الثالث مقدم على الصنف الرابع كذلك وهذا هو لعمريته بالجهة .  
ويروى عن أبي حنيفة أن الصنف الثاني مقدم على الصنف الأول ، ويحكي على ذلك  
صاحب الأحبار . لكن صح عن أنساب من عنه أنه يرويه أن ما حرمه رحمه الله  
قد رجع عن ذلك . ويرى أن ما حرمه مقدم على أولاد لأحباب و بنت  
الإخوة ، وأن أبا يوسف ومحمدا يقدمونه عنه ، والفتوى على قوله في ذلك

(٣) إذا كان الوجود من ذوي الأرحام واحداً أحد جميع الأرحام كان  
معه أحد الزوجين ، وب أحد كل الذي بعد نصيب أحد الأرحام ، وب أحد  
كان معه الزوج ، وب أحد ثلاثة أرباع . وب كان معه زوجة ، وب أرق في ذلك  
يقن أن يكون ذلك الواحد موجود من ذوي الأرحام من الصنف الأول أو الثاني  
أو الثالث أو الرابع

(٤) إذا كان موجود من ذوي الأرحام مثل وب أن يكون من صنف محرمين  
وإب أن يكون من صنف أحد وب كان من صنفين محرمين أن يكون أحدهم من  
الصنف الأول أو الثاني من الصنف الثاني أو الثالث أو الرابع ، أو يكون أحدهم من  
الصنف الثاني و الآخر من الثالث أو الرابع ، أو يكون أحدهم من الصنف الثالث  
والآخر من الصنف الرابع ، وب في جميع هذه الأقراء أن من تقدم هذا مذهب



من كان من الصنف الأول يحجب من كان من نبي لأصناف الثلاثة الأخرى ،  
ومن كان من الصنف الثاني يحجب من كان من الصنف الثالث والرابع ، ومن كان  
من الصنف الثالث يحجب من كان من الصنف الرابع . وإن كان من صنف واحد  
وإن كان يكون جميعاً من الصنف الأول ، وإما أن يكونا جميعاً من الصنف الثاني ، وإما  
أن يكونا جميعاً من الصنف الثالث ، وإما أن يكونا جميعاً من الصنف الرابع . وسنضع  
لكل نوع من هذه الأنواع قسمين يخصه .

(٥) إذا كان الوجود من ذوى الأرحام اثنين ، أو أكثر ، وكانا جميعاً من الصنف  
الأول ، إما أن يكون أحدهما أقرب درجة إلى الميت وإما أن يتساويا في درجة قرابتهما  
في النسب ، وإن تساوا في درجة قرابتهما إلى الميت ، فلما لم يكونا أحدهما وراثياً ، وورث  
والآخر ولد غير وارث ، وإما أن يكون كل واحد منهما وراثياً ، وورث وإما أن يكون  
كل واحد منهما ولد غير وارث ، فحينئذ أربعة أحوال .

وإن كان أحدهما أقرب درجة إلى الميت فحينئذ تقدم على الآخر ، فبذلك يذهب  
حتى ولو كان لأقرب نبي ولا تقدم ذكرنا ، ومثلاً ذلك أن يجتمع بنت سبي وابن  
بنت سبي ، وإن كان كل واحد منهما بنت الميت ، ولا شيء لابس بنت السبي ، وذلك لأن بنت الميت  
أقرب درجة إلى النسب من ابن بنت السبي ، ولذا أولى تدلي إلى النسب بواسطة واحدة ،  
والأخرى تدلي إليه بواسطة اثنين ، وهذا هو المقدم بالدرجة .

وإن كان في درجة واحدة من الأقرب إلى الميت ، وكان أحدهما ولد شخص  
وارث ، والآخر ولد شخص غير وارث ، فحينئذ تقدم من كان ولد وارث ولو كان  
نبي ، فبذلك يذهب ، ومثلاً ذلك أن يجتمع بنت سبي وابن بنت سبي ، فإن  
بنت سبي كانت بنت الميت ، ولا شيء لابس بنت السبي ، وذلك لأن بنت الميت  
تدلي إلى نسب شخص وارث وهو سبي السبي ، وإن بنت الميت تدلي إليه شخص



ثلاث ائمان لكل واحد منهما سدسه، ولا يبي من الميث ثلاثه لكل واحد منهما ثلث .  
وهكذا .

وإن اختلفت صفة لأصول في بعض أو أكثر ينظر : فإن شجعت العروغ  
وإن أن تنفذ ، وعلى كل حال إن أن يكون في العروغ من هو ذو جهتين ، إن لا  
هذه أربعة أحوال

فإن يوجب العروغ ، وإن يكن فيها من هو ذو جهتين . كما في ثلث أن سب  
مع ابن يصر سب أخرى . فذهب في وسف ، الخمس من رادق . - كما يقسم على  
أهل السب العروغ أربع كما كان يقسم على ثلث صفة لأصول ، في ثلث ، في  
ذكرناه ثبت أن السب ثلث السب ، ولا يبي السب البتة لأخرى ثلث (١) . وذهب  
محمد بن الحسن أن التركة تقسم أولاً على أولي بعض حصل فيه الخلاف . وهو في  
المثال المذكور النطل ، الثاني . ثم سب : فإن لم يكن ثمة خلاف في غيره . السب  
يحمل ما أصاب كل أصل مفرعه ، في مثل أبي ذر ، سب ابن أبي السب السب  
نصيب أبا ولابن بنت الثلث نصيب أمه ، على عكس ما قسم أبو يوسف ،  
لأن نظر أبي يوسف إلى أصل العروغ ، وهو محمد بن أبي ذر ، لأصول ، وإن كان  
بعد الاختلاف الأول اختلاف آخر . كما في ابن سب سب مع سب من ابن  
سب أخرى . فإنه بعد تقسيم السب . على أولي ، نصير حصل فيه الخلاف محمد بن أصب  
الذكور طائفة ونصيب الإناث طائفة أخرى ثم قسم نصيب كل طائفة على عبي  
الخلاف بوجود في ولادها باعتبار صديقه . وتعطى لأهل منهم مثل حط الأشقياء ،

(١) روى مذهب أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وهو خمسة ، وقد جاءه من مذهب  
أبي يوسف كونه يسير على ثلثه ، ووجه في هذا ما خرج عنه ، أخرى . ولكن طائفة عفا  
وخرجوا بمذهب محمد بن الحسن كونه تسير . وذهب عن أبي حنيفة .

[illegible]

(وهي تصادى سنة ونصف جمع) شكل واحدة مبه ثلاثة أجزاء ، وتعطى بيت  
ان بيت البيت سنة أخرى نصف أنها ، وتعطى بيت بيت البيت نصف أمها  
وهو سنة عشر جزءا (وهي تصادى خمسة الأسباع التي جزءا ان البيت) شكل  
واحدة مبهما ثلاثة أجزاء .

وإن كان في الع. و. ع. من هو ذو جهتين كما في أنس بن مالك بن زيد بن ع. في نفس  
الوقت أنس بن مالك مع بن زيد لا بد أن يكون له من جهة واحدة الجهة. فذهب  
أبي يوسف اعتبار الجهات في أنس بن مالك الع. و. ع. ، وإن كان من جهة واحدة  
فإنه يعتبر من أربع بنات ، باعتبار اثنين من جهة أمهما واثنين من جهة أبيهما ، ولا  
نظير إلى اختلاف صفة الأصول ؛ وإن كان ابن بنت واحدة وأما جهة واحدة  
فإنه يعد ابناً واحداً ، وكأنه قد اجتمع أربع بنات وابن واحد ؛ فتنقسم التركة على  
هذا ، بحيث يأخذ من بنت الميت الثلث ، وكل واحدة من بنات الميت الثلث نصف  
نصف أمها ونصفه لآخر جهة أمها. ومنه محمد بن الحسن أنه تعتبر الجهات في  
أول طفل حصل منه فخر مع أحد العدد من الع. و. ع. ، على نحو ما مر ، فيقسم على  
المسكن كذا في مثل الذي ذكرناه ، وفي هذا البطن الذي أن اعتبر ابن وسب  
اعتبر من جهة أمه ووجهها من جهة أبيها ، فيصير المجموع كسبع بنات ، ويكون  
الآن أربعة أسهم من سبعة ، ولبنات المعتبرة بنات سهمان ، ولبنات المفردة سهم  
واحد. وهذا الذي ذكره في هذا الأصل طائفة والإمام طائفة أخرى ومحمد بن الحسن  
يخص البنات في البطن الثلث بنات عشر من سهمان ستة عشر من جهة أمهما ، وستة  
من جهة أبيهما ، وبذلك واحد منهما أحد عشر سهمان ، ويخص الآن ستة سهم من  
جهة أمه ، لا جهة له سواها ، وسب في جهة بن توصف طريقة استخلاص ذلك  
مدان بن الكيفية في الجهة السابعة ، وطائفة ما مر منها

(٦) إذا كان الموقوف من دوى الأرحام اثنين أو أكثر ، وكما جيمع من  
الصف الثاني ، وكان أحدهم أقرب درجة إلى بيت ، فلا خلاف بين علماء ذهب  
في أن الأقرب درجة يعرف باستحقاق الإرث ، سواء أ كان من جهة الأب أم من  
جهة الأم ، وسواء كان رجلاً أم امرأة ، وسواء أ كان يندل إلى البيت بـ وراث أم لا  
يدل إليه بـ وراث ، حتى لو أن الأقرب في الدرجة كان أنثى وكان يدل بـ وراث بـ وراث  
وكان لأبعد في الدرجة رجلاً وكان يدل بـ وراث فإن الأقرب في الدرجة هو الذي  
يستحق الإرث دون لأبعد . ومثله في مجتمع أم أبي الأم مع أبي أبي أم الأم ،  
فالإرث للأم أبي الأم وحدها ، مع كون أبي أبي بـ وراث ، ولا شيء لأبي أبي  
أم الأم مع كونه رجلاً يدل بـ وراث ، لأن أم أبي الأم أقرب درجة إلى بيت من أبي  
أبي أم الأم ، لثقة وسائطها إلى البيت عن وسائطه .

(٧) إذا كان الموقوف من دوى الأرحام ثلث أو أكثر ، وكان جميعهم من الصف  
الثاني ، وكان مع ذلك في درجة واحدة من القرب إلى بيت ، وكان أحدهم  
يدل إلى بيت بـ وراث والآخرون يدل إليه بـ وراث غير بـ وراث ، وهي الذهب رأي  
أحدهم أنه عدم من يدل إلى بيت شخص وراث كافى الصف الأول ، والرأي  
الثاني أنه لا يقدم أحدهم على الآخر . بل هما سواء ، وهذا الرأي برغم مخالفته للقاعدة  
التي هي أساس بـ وراث دوى لأرحام ، في ذهب قد شجعه كثير من العلماء ،  
هو مجتمع بـ وراث أم مع أبي أبي الأم ، يعني يرثي لأول بـ وراث بـ وراث بـ وراث  
لأنه يدل إلى البيت بـ وراث بـ وراث ، وعلى الرأي الثاني تساوي في  
الإرث .

(٨) إذا كان بـ وراث من الصفين من دوى الأرحام ثلث أو أكثر ،  
وكان جيمع في درجة واحدة من القرب إلى بيت ، وسواء كان مع ذلك في وصف من

بذلواك إلى بنته ، ذهب كل منهما يلبس يورث ، وكان كل منهما يلبس يورث  
وارث ، ولا يلبس حاله من إحدى نسبي ، ولا من حنف فرسها من يكون أحدهما  
من جهة أم البيت والآخر من جهة أبيه ، مثل أن نجمع أبو أم الأب مع أم الأم ،  
ونابيتهم من سعد فرسها من يكون أحدهما من جهة أم ، مثل أن نجمع أبو أم  
الأم مع أم أم الأم ، ونكونا جميعا من جهة أم ، مثل أن نجمع أبو أم  
الأب مع أم أم الأم :  
فإن أحدهما من نسبي من جهة أم والآخر من جهة الأب

قسمت التركة على أن اثنين قرابة الأب وثلاث قرابة الأم ، كما يورث لو أن أب  
قد مات عن أب وأم ، ثم ماتت قرابة الأم بقسم على أنفسهم وما نصيب قرابة  
أب بقسم على أنفسهم ثم يتقسمون في نص ، وإن حصروا ورث التركة على  
أول نص حصل منه خلاف

وإن اتحدت فراسهم من جهة أم أو من جهة أب ، أو من جهة أم وأب ،  
تختلف من جهة صفة من ذواته ذواته ، وثلاثة قسمت التركة على أنفسهم  
للكر مثل جهة الاثنين ، فإن حصلت صفة من ذواته فالحصة على أول نص  
احتمل للذكر صنف لأنني ثم يحصل للذكور طائفة وإلا كانت صفة ، على ويس  
ما يقرر في تقسيم التركة على الصنف الأول . ولا خلاف في هذا موضع بين أبي يوسف  
ومحمد ، بل هما متفقان على رأي محمد في اعتبار البطون هنا ، وإن احتلها في اعتبارها  
في النوع الأول .

(٩) إذا كان للوجود من ذوى الأرحام اثنين أو أكثر ، وكانا جميعا من الصنف  
الثالث ؟ فنظر أول الأمر بين واحد أحدهم قرب ذواته من البيت فلا خلاف بين أحد  
من علماء المذهب في أنه يُقَدَّم هـذا لأقرب وسعد ما يورث ، سواء كان الأقرب  
أنثى والأبعد رجلا أم كانا على عكس ذلك ، وسواء كان الأقرب يدلي بتبين وارث

والأخت على نوارث أم كانا على عكس ذلك ، فهو اجتماع بنت تحت وابن من تحت  
هذه لأخت يستحق ميراث كله ولا شيء لابن ابن لأخت ، ولو اجتمع بنت أخت  
وبنت من أخ ، فكل من الأخت ولا شيء لبنت ابن الأخ

(١٠) فإن كان يوجد من دوى الأرحام اثنين أو أكثر ، وكانا جميعا من النصف  
الثالث ، وكانا مع ذلك في درجة واحدة من القرب إلى الميت - فظهر فإن كان أحدهما  
ببلى إلى الميت بورث والآخر ببلى إليه بغير وارث فلا خلاف بين أحد من علماء  
المذهب في أن الذي يستحق المال كله هو الذي ببلى إلى الميت بالوارث ؛ فهو اجتماع  
بنت ابن أخ وابن بنت أخ فبلى كله لبنت ابن الأخ ولا شيء لابن بنت الأخت  
لأن الأول ببلى بوارث وهو ابن الأخ ، والثاني ببلى بغير وارث وهو بنت الأخ

(١١) إذا كان يوجد من دوى الأرحام اثنين أو أكثر ، وكانا جميعا من  
النصف الثالث ، وكانا في درجة واحدة من القرب إلى الميت ، وكان - مع ذلك كله -  
يسويان في الإزلاء بغير وارث ، ومضى أن كل واحد منهما ببلى  
بوارث ، وبما أن يكون ذلك الوارث الذي ببلى كل واحد منهما عاصم كالأخ الشقيق  
أو الأب ، وإما أن يكون صاحب عرض كالأخت الشقيقة ، أو الأب وكولد أم ، وإما أن  
يبلى أحدهما عاصم وببلى الآخر بغير عرض ؛ فهذه أربعة أحوال - فمثال اجتماع اثنين  
ببلى كل واحد منهما بمصائب أن يجتمع بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب ، ومثال اجتماع  
اثنين ببلى كل واحد منهما بغير عرض أن يجتمع بنت أخت شقيقة وبنت أخت لأب ،  
أو بنت أخت لأب وبنت أخ لأب ، ومثال جبرع اثنين ببلى أحدهما بمصائب وببلى  
الآخر بغير عرض أن يجتمع بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب ، ومثال اجتماع اثنين ببلى كل  
واحد منهما بغير وارث أن يجتمع بنت ابن أخ لأب وابن بنت أخت لأب ، فذهب  
أبي يوسف في هذه لأحوال اعتبار الأقوى : فمن بلى بنت أخ لأبوس أولى من بلى بنت  
أب ، ومن بلى بنت لأب أولى من بلى بنت أخ لأب ، وهذا اجتماع بنت أخ شقيق



وبنت أخ لأب فالأب كله لبنت الأخ الشقيق ، ولم يحتج ابن أخ شقيقة وإن أخت  
 لأب فالأب كله لابن الأخت الشقيقة ، وإذا احتج ابن أخ في قوة وحسب قسم المال  
 على أبنائهم ، لا ذكر مثل حظ الأنثيين ، ولو احتج مع بنت أخ شقيق وإن بنت أخ  
 شقيق آخر ، بنت بينهما ثلاث ، ومذهب محمد بن الحسن - وهو الأصح - من قول أبي  
 حنيفة - أنه قسم المال على الأصول وهم الإخوة والأخوات ، مع إحصاء عدد الفروع  
 والحيات في الأصول ، فبنت كل فرع تقسم بين فرعيه ، على مثال ما ذكرنا في  
 حتم أهل النصف الأول

وهذا مثلاً يعطى خمسة سهمين حملاً به صاحبه ، خمسة سهمين من ذلك من  
 مسائل هذا المصنف .

باب - ابن وزوجة (١) بن بنت أخ لأب (٢) وسنن ابن أخت لأب هما أختان  
 بنت بنت لأب (٣) وابن بنت أخت لأب ، ومذهب أبي يوسف الذي يعتبر  
 الأقوى ويفرده به ابن الأثرية ، كما يرى بنت لأب لأب ، لأب من بنت  
 بالأشقاء أقوى ممن بنت بنت حبه أو حده ، ومذهب محمد بن الحسن المال على الأصول  
 مع اعتداد عدد الفروع وحسب ، فبنت هذا يجب قدرها لأب وأخت شقيقة  
 وأختاً لأب ؛ فبنت لأب البنت ، وللشقيقة - وهي مع بنت بنت شقيقين  
 لأنها ذات فرعين - ابنان ، والأخت لأب التي بالمصونة على ابن لا تشارك  
 ضعف الأنثى ، ولما كانت الأخت لأب ذات فرعين فهي في الاعتبار أحد بنات وأبنتين  
 الباقي تقسم على الأخ لأب ، والأخت لأب - بوجه - ؛ فلو حملنا هذه التركة ثلثة  
 وعشرين جزءاً ، لأب لأب أربعة أجزاء ، وأخت لأب الشقيقة عشرة  
 أختين شقيقتين ١٦ جزءاً ، وأخت لأب - بنت - ، وأخت لأب ابنة

أختين لأب حزين أيضا ، وعلى هذا فاحد ابن سب لأب ذاك الحزين الذي هما  
ميراث حده ، وذاك بنتا ابن لأب لأب المثلان هما بنت سب لأبوين ١٨ جزءا :  
ثلاثين ميا ميراث حدهما ثم بينهما التي هي أخت لأب ، وستة عشر ميراث حدهما  
ثم ثمهما التي هي أخت لأبوين ، وذاك بنت ابن لأب ثم أربعة عشر ، وهي ميراث  
حدهما ثم ثلث إلى هي أخت لأب .

(١٢) إذا جتمع نسب أو أكثر من ذوي ذرعه ، وكذا حده من الصف  
الرابع ، فإن كان من الأعمام أو لأحوال فلا يكون له سهم في ذرعه القرب  
إلى بيت بحيث يكون أحدهم قبل وسط من الآخر ، بل يمكن في شأنهم أن  
يكون من جهة إلى بيت من جهة وحده فقط ، بحيث يكون حصصه من جهة الأم  
كذلك في الحالات ، أو من جهة الأب كالميراث والأعمام تحوز لأب من الأم  
أن يكون من جهة من جهة ، بحيث يكون حصصه من جهة أبيه وحصصه الآخر  
من جهة أمه . فإن كان من جهة من جهة واحدة ، أن يكون أحدهم أقوى من  
الآخر ، وله أن يأخذا جميعا في قوة واحدة ، والقوة ههنا بأن يكون اتصال  
أحدهم به من حيث أو أمه من جهة الأب وله حصصه كاملة من جهة الأب والحالة  
شقي لأب من جهة شقيقة الأم ، وهذا النوع أقوى من عمه ، ثم يليه من يكون  
نساءه من حيث أو أمه من جهة الأب وحده ، ثم من من يكون اتصاله من حيث  
أو أمه من جهة الأم وحده ، فإن كان أحدهم أقوى من الآخر فله حصصه جميعا  
ولو كان هذا أقوى مرتين ، وذلك لأن من جهة والده ، فإن كان من جهة أبيه في قوة  
أصله من حيث أو أمه فله حصصه ، على ما بينهم ، على أن يترك نصف الآخر ،  
على جتمع عم هو أخوان أو أمه وعمه هي أخت أبيه فله حصصه بينهما ثلاثة

ولو اجتمع عمة هي تحت أي ميب لأمه وعم هو أخو أمه لأمه فالحال كله للعممة  
 لأبها أقوى عدلاً من أختها ، ولو اجتمع من وحده شيعتين فالحال بينهما أملاً ،  
 ولو اجتمع من شيعته ثم الأب وحده هو أخو أمه لأبها فالحال كله للعمالة ولا شيء  
 للجدل لأن أقوى العدلاً أمه لسبب منه . وإن اختلفت جهة قراباتهم جعل القرابة إلى  
 الميت نشأته وقرابته منه ثابتة . ولا يقدم الأقوى من جهة على الأصعب من  
 الجهة الأخرى ، وعممة شيعته أي بنت مع حدة أحب أمه من أم فقط لأن أمه  
 عم بل للعممة ثلث لولده لثبته ، ولو اجتمع جد شمس وعممة هي تحت أي  
 ميت من أبيه فقط والجدان للعممة وثلث لجد . وعممة الثلثان على قرابة لأن  
 والجدان على قرابة لأن من شيعتهم . على أن يكون للذكر ضعف لأنثى ، وهو ركن عشر  
 عمات في قومه وحده وحده في قومه وحده أيضاً بين الثلثين للعب على عدد  
 وسمي وثلث لجد وحده لثلاث منهن ، وهو ركن عم لأبيه من أمه وعممة  
 كذلك وحده من قومه وحده فثلث بين المم والعممة أملاً والثلث بين الجد  
 وحده أحب لكل من ذلك حصة الثلث والجد به حصة

(١٣) وإن جمع اثنين أو أكثر من ذوي الأرحام ، وكانوا جميعاً من أصناف  
 أربع ، وكانوا من أولاد لأعمام والعلم وأولاد الأخوان والحالات : فإن كان  
 أحدهم أقرب درجة إلى الميت فمَّم على من كان أبعد درجة منه ، ولو كان في سبيلهما من  
 جهتين مختلفتين ، ولو اجتمع من جهة ميت ومن أي جهة كان كله لأن عمته ،  
 وإن كانوا جميعاً في درجة واحدة من لقرب إلى ميت وبما أن يكون واحد منهم من  
 جهة واحدة أن يكون واحد من جهة أبية أو يكونوا جميعاً من جهة  
 جهة أمه ، وبما أن يكون واحد منهم من جهة بنت .

فإن كانت فراسهم من جهة واحدة فإنما يكونوا كلهم وند عصمة كـ  
الأعمام لأشقاء وند الأعمام لأب ، وإما أن يكونوا كلهم ولند ذى رحم كأولاد  
الأعمام لأم وأولاد العمات مصفاً وكأولاد لأحول أو التملالات ، وإما أن يكون بعضهم  
وند عصمة وبعضهم لآخر وند ذى رحم ، فهذه ثلاثة أحوال ، فإن كانوا جميعاً أولاد  
عصمة أو كانوا جميعاً أولاد ذى رحم فندم الأقوى منهم على غيره ، فمن كان أصله  
لأبوين مقدم على من كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب مقدم على من كان أصله  
لأم ، وإن كان بعضهم وند عصمة وبعضهم لآخر ولند ذى رحم فندم وند العصمة على  
ولند ذى الرحم ، إلا في حالة واحدة ، وهي أن يكون ولند ذى الرحم أقوى قرابة  
عنت عم شقة في تقدم على بنت العمة مطعماً وعلى بنت الحال مطعماً وعلى بنت جدة  
مطلقاً ، وبنت العمة الشقيقة تقدم على بنت العم لأب<sup>(١)</sup>

وإن كانت فراسهم من جهتين فثلاث إمكانيات يندى قرابة لأب وثلاثة من يندى  
قرابة لأم ، من غير أن نعتبر قوة القرابة في جهة مخرجها على ضعف القرابة في  
الجهة لأخرى . ثم أبو يوسف قسم المال لدى أصاب كل طرف على أيدان العروغ  
مع اعتبار عدد الحيات في العروغ ، ومحمد بن يوسف قسم المال الذي أصاب كل فريق على أول  
بطن أحلف منه مع اعتبار عدد العروغ والحيات في الأصول ، كما في الصف الأول ،  
فقس عليه ولا تغفل

(١٤) إذا اجتمع في عمات أبوي البيت وحالاتهما وأحوايته فرسان من جهة  
الأب وقراسل من جهة لأم ، وذلك كأن يجتمع عمات في بيت وحالاته ،

(١) هذا هو الضمير وهو يندى في سهم ، وإن كان بعضهم لأم وبعضهم لأب

وعصمات أم الميت وخالاتها - فإنه يقسم المال أولاً على أن لقراءة الأب كاهن ثلث المال  
ولقراءة الأم كلها ثلثه ، ثم يقسم ثلث قراءة الأب على أن لقراءته من جهة أبيه ثلثي  
الثلثين ولقراءته من جهة أمه ثلث الثلثين ، ويقسم ثلث قراءة الأم على أن لقراءتها  
من جهة أبيها ثلثي الثلث ولقراءتها من جهة أمها ثلث الثلث (١) ، والله سبحانه  
وتعالى أعلى وأعلم .

---

(١) طالعاب في باب سائر الثلج وخالاته ثلث الثلثين ، ومهر \* - ثلث ثلثيها

## حساب الفرائض وتصحيح المسائل

(١) قد عرف فيما مضى أن العروض المقدرة ستة : النصف ، والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .

(٢) ومخرج النصف من اثنين ، فإذا كان في العريضة نصف ونصف كزوج وأخ شقيقة أو لأب ، أو اجتمع فيها نصف وما بقي كزوج وأخ شقيق ، انقسمت العريضة على اثنين

(٣) ومخرج الربع من أربعة ، فلو كان في العريضة ربع وما بقي كزوج وابن وكرة ، أخ شقيق ، وكذا لو كان فيها ربع ونصف وما بقي كروحة وأخت شقيقة وأخ لأب ، انقسمت العريضة على أربعة

(٤) ومخرج الثمن من ثمانية ، فلو كان في العريضة ثمن وما بقي كروحة وابن ، وكذا إن كان فيها ثمن ونصف وما بقي كروحة وبن وأخ شقيق أو لأب ، انقسمت العريضة على ثمانية

(٥) ومخرج الثلث وكذا الثلثان من ثلاثة ، فلو كان في العريضة ثلث وما بقي كام وأخ شقيق أو لأب ، أو ثلثان وما بقي كفتين وأخ شقيق أو لأب ، أو ثلث وثلاثان كأخوين لأب وأخين لأب ، انقسمت العريضة على ثلاثة

(٦) ومخرج السدس من ستة ، فلو كان في العريضة سدس وما بقي كبن وابن ، أو سدس ونصف وما بقي كأم ومذخ شقيق أو لأب ، أو سدس وثلث وما بقي كام وبنتين وأخ شقيق ، أو سدس وثلث وما بقي كام وأخوين لأب وأخ شقيق ، انقسمت العريضة على ستة



نوع منهما الانقسام على عدده : وإما أن يكون عدد كل نوع منهما مثل عدد النوع الآخر ، وإما أن يكون عدد أحد النوعين مساوياً للنوع الآخر ، وإما أن يكون عدد أحد النوعين متداخلاً في عدد النوع الآخر : فإن كان عدد النوعين متساويين ، فمصرب أحد العددين في أصل المسألة ، وإن كان عدد كل نوع مساوياً لعدد النوع الآخر فمصرب العددين أحدهما في الآخر ثم مصرب الحاصل في أصل المسألة ، وإن كان عدد أحد النوعين متداخلاً في الآخر فمصرب أكبر العددين في أصل المسألة ، مثلاً : إذا كانت الأولى ثلاثاً ، والثانية إخوة أشقاء ، فاصل هذه المسألة من ثلاثة لأنهما اثنين وما بقي ، فمصرب الثلاث اثنين وهو لا ينقسم على الثلاثة ، فمصرب أحد العددين في أصل المسألة فنصير من سبعة ، للثلاث ستة وهي تنقسم على الثلاثة ، وإلا وجود ثلاثة وهي تنقسم على الثلاثة ، فمصرب الحاصل في أصل المسألة من ثمانية لأن فيها اثنين وما بقي ، ونصيب الروحيتين من ذلك واحد وهو لا ينقسم على اثنين ، ونصيب الإخوة سبعة وهو لا ينقسم على خمسة ، والاثنان عدد لا يتداخل في خمسة ، فنصير لثلاثين في الخمسة ، ثم مصرب الحاصل في أصل المسألة فنصير من ثمانية ، فصيح ، وكل روح خمسة ، وكل روح شقيق أربعة عشر ، ومثل الحاصل في خمسة روحين وستة إخوة أشقاء ، فنصير من ثمانية على سبعة ، فنصيب الروحيتين واحد وهو لا ينقسم على اثنين ، فنصيب الإخوة سبعة وهو لا ينقسم على خمسة ، وكل الاثنين عدد متداخل في الستة ، فنصير أكبر العددين ، وهو الستة ، في أصل المسألة فنصير ثمانية ، فمصرب ، وكل روح ثلاثة ، وكل روح شقيق سبعة . وهكذا

(١٢) إذا كانت المسألة مع ثلاثة - كما في روح وحس أخوة شقيقات فاصلها



من سنة . وعالت إلى خمسة ، وللروح ثلاثة ، وللأخوات أربعة ، وهي لا تقسم على  
عدهن . فاصرت عددهن في أصل السنة وعولها ٠ فصار من خمسة وثلاثين :  
للروح خمسة عشر ، وكل أحب أربعة

وقد انتهى ماجرى به القلم من أحكام الورث في الشريعة الإسلامية على أيدي  
الأئمة التي جرى بها العمل بين المسلمين في مشرق الأرض ومعاربها ، بعد أن ألمت  
في تحققة ، وأفرغت الوسخ في تهذيبه وتفرسه . والله وحده المستوفى أن يقع به  
ويجعله مقرباً إلى رضوانه

ورحاني ممن أطلع فيه على ما قد يظنه هفوة . إن نفس النظر وثبتت مما حطرت له ،  
فإن لم يجد لها وحماً من الصواب أصححو ونعس في المصدرة ؛ فليس في الناس  
من لا يحطى ، ويوجد من بعد هوانه .

والحمد لله رب العالمين حمداً طيباً ، مدركاً فيه كما يحسنه ويرضى ، وصلاته ، سلامه  
على صهوة صفوة من جنه سيدنا محمد بن عبد الله ، حاتم النبينا ورسوله ، وعلى آله  
وصحبه لأطهار

## فهرس كتب أحكام الموارث

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	حطية الكتاب	٩٤	مراتب أنواع المستحقين في تركه
٥	مقدمة		الميت
٦	ما يسمى غار لست من الخفوق	٨٢	خلاصة نقول في مراتب المستحقين
٩	ما في شروط الميراث وأقسامه		لمركه
	ومواضعه	٨٤	سبب في ميراثه
	شروط الميراث ثلاثة		له رتبة من إحصاء ميراثه وعلاق
١٥	أسباب الميراث نوعان :	٨٥	و رتبة من إحصاء ميراثه وعلاق
١١	الأسباب المجمع عليها ثلاثة	٨٦	له رتبة من إحصاء ميراثه وعلاق
٢١	مورثته من إحصاء ميراثه	٨٧	المصنف في ميراثه وحكم كل نوع
٢٣	الأسباب من إحصاء ميراثه	٩٧	أحوال المورثين والمورثات على
	السبب الأول ولا ولا		انتهى ولا يستدل بالكل حاله
٢٨	السبب الثاني : ميراث		(١) ميراث الزوج
٣١	مواضع الميراث نوعان :	٩٩	(٢) ميراث الزوج
٣٢	المواضع المجمع عليها ثلاثة	١٠٠	(٣) ميراث الأب
	الأول : الزوجة	١٠٥	(٤) ميراث الجد في الأب
٣٧	الثاني : القتل	١١٦	(٥) ميراث الأم
٤٤	المراتب اختلاف الدين	١١٩	(٦) ميراث الجد بعد الأب
٥٠	المواضع مختلف فيها ثلاثة	١٢٤	(٧) ميراث بنت الصلب
٥١	الأول : ردة	١٢٨	(٨) ميراث من الأم
٥٧	الثاني : خلاف الميراث	١٣١	(٩) ميراث الزوج وأخت الأم
٦٠	المراتب في ميراث الحكمي		

الصفحة	الموضوع
١٣٤ (١٠) أحوال الأخت الشقيقة	١٦٣ الرد على شخص - امرأة من كرامته
١٣٩ (١١) حول الحب	وحوالات الصحة ولأئمة
١٤١ خلاصة بيان العروس ونجابها	احمد بن ميم
١٤٥ الحب :	١٧٠ من شخص - امرأة من لادن رد
مما	عنه
- الفرق بين الحب والمع	- كيمية رد على من رده
١٤٧ أنواع الحب	١٧٣ الكلام في ميراث الحر
١٤٩ من يدخل عليهم حب النقصان	- بيان من يصدر عن رثا
- من لا يدخل عليهم حب حر	١٧٦ كرامة واث من معه
ومن يدخل	من الورثة
١٥٢ انه في من مجموع من التراث	١٨٢ الكلام في ميراث الميرود
واصحابه	والأثر منه
١٥٥ القول	١٨٦ الكلام في ميراث العرق ومن
- امرأة عديمه نكاح نوع	في حكمهم
- معنى القول	١٩٠ الكلام في ميراث الخنى
١٥٧ الرد على مشروعية القول	١٩٨ القول في ورثة ذوي الأرحام
١٦٠ منه من القول	٢١٨ حكم - المرأة وصاحب المال

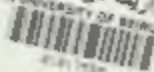


THE  
LIBRARY OF THE  
MUSEUM OF NATURAL HISTORY  
AND  
ZOOLOGY  
OF THE  
CITY OF LONDON  
IN THE  
MUSEUM BUILDINGS  
CROMWELL ROAD  
LONDON N.W. 4  
ENGLAND

## DATE DUE



349.297:A131ahA.c.1  
عبد الحميد، محمد معمر الدين  
أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية



American University of Beirut



349.297  
A131ahA

General Library



